وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد بوضياف –المسيلة-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf M'SILA
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département Sciences économique

الموضوع:

دراسة تحليلية لبرامج الدعم والتطوير لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة (2001-2012)

مذكـرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهـادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية.
تخصص: اقتصاديات البنوك والتمويل

إعداد الطـــالبة:
بورحلة سارة

إشراف الأستاذ:
حجاب عيسى

السنة الجامعية: 2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

تَشَكُّرَاتٌ

كل الشكر والعرفان إلى:

خالقي ورازقي وولي نعمتي

إلى أستاذي الفاضل عيسى حجاب على طول صبره وحسن معاملته

لإتمام عملنا هذا على شكله هذا

إلى كل أستاذ وعامل وطالب علم في القسم العلوم الاقتصادية بشكل

خاص وكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير بشكل عام

إلى مسؤولين كل من وكالة ANDPME في الجزائر العاصمة

وسطيف ومديرية الصناعة ومناجم لولاية المسيلة

على كل المساعدة العلمية

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد لإنجاز عملنا هذا

الطالبة: بو رحلة سارة

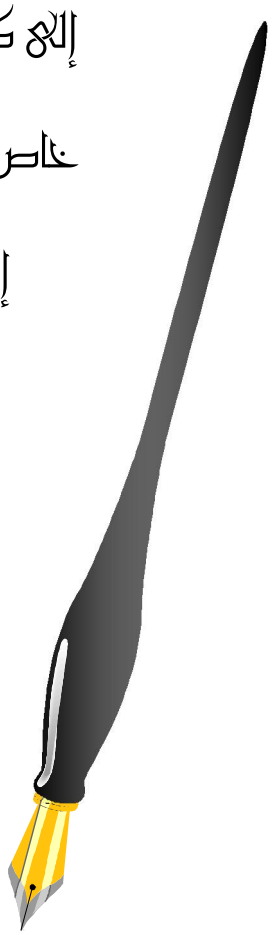

الإهـــداءُ

اهدي عملي المتواضع هذا الى

عيوني المبصرة في الظلمات الحالكة الى الوالدين

الكريمين قدور وفاطمة

إلى زهور الزنبق والياسمين التي تملا بستان حياتي الى

الأخوة سيد أحمد وإبراهيم ووليد عبد الكريم نصر الدين

وإخوتي هيماء وملاكي طاهر رانيا

إلى كواكب مجرتي السيارة في مساراتها القريبة والبعيدة

صديقاتي بشرى يمي شريف وفضيلة حريزي وزملاء الدراسة.

إلى ينابيع العلم المتدفقة من صدور أساتذتي الأفاضل

الذين كحل كل واحد منهم مرحلة صقلها الأخر

الطالبة: بورحلة سارة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

اهداء	
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	
المقدمة	01
الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	07
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	08
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	08
الفرع الأول: إشكالية تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	08
الفرع الثاني: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	10
الفرع الثالث : التعاريف المعتمدة	12
الفرع الرابع : أهمية وضع تعريف موحد	15
الفرع الخامس: التعريف الوصفي	15
المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	16
الفرع الأول :على مستوى المجتمع	16
الفرع الثاني : على مستوى الفرد(صاحب المشروع)	17
الفرع الثالث: على مستوى الاقتصاد	17
المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	19
المبحث الثاني: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقات تنميتها	21
المطلب الأول: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	21
الفرع الأول: حسب طبيعة النشاط	21
الفرع الثاني : حسب طبيعة الملكية	22
الفرع االثالث: حسب توجهها	23
الفرع الرابع: حسب أسلوب تنظيم العمل	24
الفرع الخامس: حسب طبيعة المنتجات	24
الفرع السادس: حسب الشكل القانوني	25

المطلب الثاني: المعوقات التي تواجه تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	27
الفرع الأول : المشكلات الإدارية	27
الفرع الثاني : نقص العمالة المدربة	27
الفرع الثالث: المشاكل المتعلقة بالتكنولوجيا	28
الفرع الرابع: المشكلات التسويقية	28
الفرع الخامس: المشكلات المالية	29
الفرع السادس: مشاكل أخرى	30
خلاصة الفصل الأول	31
الفصل الثاني: برامج دعم الحكومية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	33
المبحث الأول: مدخل الى برامج دعم وأساليب تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	34
المطلب الأول: مفهوم البرامج الدعم	34
الفرع الأول: تعريف البرامج الدعم	34
المطلب الثاني: أهداف البرامج الدعم الحكومية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	36
المطلب الثالث : برامج الدعم وسياسات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	39
الفرع الأول: أساليب دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	39
الفرع الثاني : سياسات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	42
المبحث الثاني : تطور الاقتصاد الجزائري	44
المطلب الأول : لمحة تاريخية على اقتصاد الوطني	44
المطلب الثاني: أسباب اللجوء الحكومة إلى تبني برامج الدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	46
الفرع الأول:انضمام الجزائر إلى(OMC)	46
الفرع الثاني : عالميتي الاتصال والجودة	47
الفرع الثالث: التنمية المستدامة	47
الفرع الرابع:التكتلات الاقتصادية والاتجاه نحو الاندماج والاستحواذ	48
الفرع الخامس: ثورة المعلومات والتكنولوجيا	48
المطلب الثالث : الإطار العام لبرنامج الإصلاح الجزائري2001-2014	49
المبحث الثالث : هياكل وبرامج دعم الحكومة الجزائرية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	53
المطلب الأول : المنظومة المؤسسية والقانونية لتنمية وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	53
الفرع الأول : المنظومة المؤسسية	54

الفرع الثاني:المنظومة القانونية	63
المطلب الثاني: جهود الحكومة في مجال ترقية وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	63
الفرع الأول: ترقية المحيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	64
الفرع الثاني : آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	65
الفرع الثالث: التعاون الدولي في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	71
المطلب الثالث: برنامج ميدا(MEDA) لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	77
الفرع الأول : تعريف برنامج ميدا(MEDA)	77
الفرع الثاني: أهداف ومحاور البرنامج	80
الفرع الثالث: توجيهات البرنامج	81
الفرع الرابع: تدخلات البرنامج	83
الفرع الخامس: وسائل ومدة الدفع	84
الفرع السادس: النتائج المرتقبة	88
خلاصة الفصل الثاني	89
الفصل الثالث: تحليل وتقييم النتائج المحققة من برامج الدعم للتطوير في الجزائر	
تمهيد	91
المبحث الأول : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	92
المطلب الأول: التطور العام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مابين2001-2012	92
المطلب الثاني:التطور المؤسسات حسب الجهوي	96
المطلب الثالث: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجموعات فروع النشاط	98
المبحث الثاني: تحليل وتقييم نتائج برنامج ميدا	101
المطلب الأول : العراقيل التي تعرض لها البرنامج ميدا	101
المطلب الثاني : واقع برنامج ED/PME	102
الفرع الأول : حصيلة البرنامج ED/PMEI (2002-2007)	102
الفرع الثاني : حصيلة البرنامج ED/PMEII (2009-2012)	110
المطلب الثالث : تقييم برنامج ميدا	111
خلاصة الفصل الثالث	113
الخاتمة العامة	115
قائمة المصادر والمراجع	
قائمة الملاحق	

فهرس الجدول الأول

والأشكال

قائمة الجداول والأشكال

أولا : الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تصنيف المؤسسات في التشريع الجزائري	15
02	نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد ومساهماتها في العمالة	37
03	عرض مقومات برنامج الانتعاش الاقتصادي(2001-2004)	50
04	يوضح أقسام ميزانية البرنامج	87
05	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2001-2004)	92
06	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2005-2009)	93
07	معدل التطور العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	94
08	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب جهات الوطن	95
09	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب جهات الوطن	97
10	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجموعات فروع النشاط الاقتصاد	98
11	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسب المئوية حسب فروع النشاط الاقتصاد	100
12	حوصلة الضمانات لـFGAR خلال السداسي الأول من سنة 2006	103
13	تطور نمو استهلاك ضمان القروض MEDA/FGAR	103
14	توزيع 668 مؤسسة صغيرة والمتوسطة جهويا	104
15	توزيع 668 مؤسسة المستهدفة حسب عدد العمال	105
16	توزيع المؤسسات حسب مراحل التأهيل	107
17	توزيع 405 المؤسسة حسب عدد نشاط التأهيل	108
18	توزيع 405 مؤسسة حسب نوع النشاط	108

ثانيا : الأشكال

رقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مخطط لعمليات البرنامج التأهيل	68
02	الأهداف الرئيسية لبرنامج التأهيل	71
03	سياسة متكاملة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	76
04	التنظيم الهيكلي لوحدة تسير المشروع (UGP)	85
05	تقسيم المخاطر PME، البنك، FGAR، تغطية ميدا	86
06	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بين 2001-2004	93
07	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بين 2005-2009	94
08	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مابين 2010-2012	95
09	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب جهات الوطن	97
10	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجموعات الفروع النشاط الاقتصاد	99
11	توزيع 688 مؤسسة صغيرة ومتوسطة حسب المناطق الجهوية	105
12	توزيع 668 مؤسسة المستهدفة حسب عدد العمال	106
13	توزيع المؤسسات حسب مراحل التأهيل	107
14	توزيع 405 مؤسسة حسب نوع النشاط	108
15	نسب توزيع 405 لمؤسسة حسب الأنشطة في البرنامجED/PME	109

المقدمة

إن الانفتاح الاقتصادي الجزائري أصبح يتضح أكثر فأكثر من خلال سعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بالإضافة إلى دخول حيز التنفيذ اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي(بعد إبرامه في بروكسل في ديسمبر 2001) وكذا تقلص دور الدولة في الدائرة الاقتصادية وعودتها الى مهامها الأساسية والمتمثلة في التنظيم والمراقبة والاستشراف لمواجهة الأزمات الاقتصادية الحالية أو المرتقبة بناء على الدراسات المستقبلية حسب السياسة التنموية المنتهجة.

وفي اقتصاد السوق يشكل المتعامل الاقتصادي المصدر لخلق الثروة وصاحب المبادرة الاقتصادية ومن جهة أخرى تقوم الدولة من خلال السياسة المالية(النفقات والإيرادات في قوانين المالية) والسياسة النقدية(تحديد أسعار الخصم و الفائدة) أو من خلال التشريعات أو التنظيمات القانونية الى توجيه مسار قطاعات اقتصادية من خلال تشجيع فروع نشاطات على نشاطات أخرى.

من هنا يظهر الفارق بين الدول والحكومات في كيفية مواجهة مختلف الأزمات الاقتصادية المرتقبة ويمكن ذلك في القدرة على النظرة البعيدة والاستشراف والذي يتطلب منا بحثها واستقصارها بهدف الوقوف على المخططات والبرامج التي بها الدوائر المركزية وأيضا النشاطات الموكلة للمؤسسات الحكومية من خلال القيام بمهامها.

وقد أعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد القطاعات التي أولته الجزائر اهتماما بالغا، وذلك بداية بإصدار بعض التشريعات والتي تترجم التصور الجديد للسياسة الاقتصادية المنتهجة للانتقال من اقتصاد ممركز إلى اقتصاد السوق، وهذا في فترة الثمانينات من القرن الماضي، يتبعها إنشاء وزارة خاصة لهذا القطاع سنة1994، وبهذا أصبح ينظر لهذا النوع من المؤسسات كتوجه جديد وبديل، وذلك بالنظر للدور الكبير الذي تلعبه في دفع عجلة اقتصاد أي دولة، حيث أنها كانت سببا في نهضة العديد من الدول المتقدمة حاليا، اعتبارا لخصائصها المتعددة والمتمثلة في سهولة تكيفها ومرونتها وهذا ما يجعل منها قادرة على الجمع بين العناصر التالية : النمو وتوفيرها لمناصب الشغل، وجلب الثروة.

أولا : طرح الإشكالية

رغم الأهمية التي أولتها الجزائر لهذا القطاع، إلا أنه مازال قطاعا هشا يواجه العديد من العقبات والصعوبات، جعلته غير قادر على تحقيق الأهداف المنتظرة منه، مما جعلها تتوجه نحو تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا لتنميتها وتطويرها والرفع من مستواها وجعلها قادرة على المنافسة محليا وكذا دوليا،

وفي هذا الصدد قامت الجزائر بتبني العديد من برامج التأهيل الوطنية منها ودولية، ومن بينها برنامج "ميدا" لتطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي جاء في ظل الشراكة الأورو- جزائرية، ولهذا فإن الإشكال الذي يمكن طرحه في هذا الإطار يكون كالآتي:

- ما مدى مساهمة برامج الدعم والتطوير خاصة برنامج "ميدا" في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟

وتقودنا هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هي أهم معالم للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة ؟
- ✓ ما هي أهم البرامج والأساليب الحكومية لدعم وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- ✓ كيف كانت إستراتيجية الحكومة الجزائرية لترقية هذا القطاع ؟
- ✓ هل استطاع برنامج ميدا (ED/PME) تطوير الجوانب المتعلقة بالتسيير والتسويق والانتاج والنوعية وغيرها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الخاضعة له ؟
- ✓ هل حقق برنامج ميدا النتائج المرجوة منه ؟

ثانيا : فرضيات الدراسة

ومن أجل الإجابة على إشكالية بحثنا يمكن طرح الفرضية الأساسية التالية:

- ساهم برنامج ميدا بشكل كبير في تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن هذه الفرضية الأساسية يمكن صياغة الفرضيات الثانوية التالية :

- ✓ لا يمكن أن نحصر معالم الخاصة لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنوعها واختلافها؛
- ✓ برنامج "ميدا" من أهم البرامج الحكومة الجزائرية المطبقة لدعم وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ قام برنامج "ميدا" بتطوير عدة جوانب للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة أهمها جانب التسيير؛
- ✓ حقق البرنامج ميدا نسبة حسنة من النتائج المرتقبة منه.

ثالثا : أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونه أحد مواضيع الساعة التي تشغل فكر الباحثين و الاقتصاديين المهتمين بمسائل مساهمة المؤسسات والمتوسطة في خلق القيمة المضافة وتنمية اقتصاديات الدول، وكذا أساليب وسياسات ترقيتها وتطويرها وتأهيلها، تزيد من أهميه هذا البحث اهتمام المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعة، والتجمعات الاقتصادية الكبرى مثل الاتحاد الأوروبي به من خلال تفعيلة اتفاقية الشراكة المبرمة مع دول الحوض المتوسط.

رابعا: أسباب اختيار الموضوع

الميول الشخصي إلى البحث في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محاولة منا متواضعة لاكتشاف وزيادة فهم

وبلورة رؤية موضوعية للمحاور التي يمكن أن نطلق منها:

- ✓ التوجه الذي يشهده الاقتصاد الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ الرغبة في الوصول حقائق حول برامج الدعم المطبقة لتنمية هذا القطاع.

خامسا : حدود الدراسة

تحدد دراستنا كالأتي:

- ❖ **الحدود المكانية:** دراسة الحالة في الجزائر وهي على المستوي الكلي.
- ❖ **الحدود الزمانية:** تحدد المد الزمنية للدراسة مابين 2001 الى2012 لأنها الفترة التي حظي فيها هذا القطاع اهتمام كبير من قبل الحكومة الجزائرية.
- ❖ **الحدود الموضوعية:** لشاسعة الموضوع وتشعبه وتعدد البرامج والأساليب لدعم وتطوير هذا القطاع قمنا بحصر الدراسة في برنامج "ميدا".

سادسا: منـهجية وهيكل الدراسة

في ضوء طبيعة الدراسة وللإجابة على الإشكالية المطروحة، واختبار مدى صحة الفرضيات تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي المطبق في الجانب النظري الذي يرتكز على الوصف الملائم لسرد الحقائق ، أما في الجانب التطبيقي قمنا بإتباع أسلوب دراسة الحالة التي تمت في الجزائر.

ومن خلال ما تم تقديمه وللإجابة على الأسئلة المطروحة، تناولنا دراسة الموضوع من خلال الخطة المقسمة إلى ثلاث فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الذي قسم بدوره إلى مبحثين تناولنا فيهما:

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المبحث الثاني: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقات تنميتها.

أما في ما يخص الفصل الثاني: برامج الدعم الحكومية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يندرج تحته ثلاث مباحث.

المبحث الأول: مدخل البرامج وأساليب الدعم لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المبحث الثاني: تطور الاقتصاد الجزائري؛

المبحث الثالث: هياكل وبرامج دعم الحكومة الجزائرية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وأخيرا الفصل الثالث فهو فصل تطبيقي حاولنا فيه تسليط الضوء على تحليل وتقييم النتائج تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الإحصائيات متعلقة به وهو بدوره يندرج تحته مبحثين هما:

المبحث الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الثاني: تحليل وتقييم نتائج برنامج ميدا

سابعا : الدراسات السابقة

تم إجراء مجموعة من الدراسات و الأبحاث العلمية والأكاديمية السواء في موضوع الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو السياسات المتبعة للنهوض بهذا القطاع الهام ومن أبرز المواضيع التي لها علاقة بالموضوع

دراسة "لخلف عثمان": بعنوان واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر 2004، وهي رسالة دكتوراه من جامعة الجزائر باللغة العربية، حيث قدم الباحث عملا مفصلا حول الاستثمار في الجزائر وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى أن بلغت الوضع التي هي عليه الآن، كما قدم الكثير من الأفكار التي يمكن أن تساهم في بناء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تكون حلا بديلا أو سياسة مكملة لسياسة التنمية كما هو الحال في بعض بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا والكثير من الدول العربية والإفريقية.

دراسة "قويقع نادية": بعنوان إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الدول النامية حالة الجزائر2001، وهي رسالة ماجستير في جامعة الجزائر، حيث قامت الباحثة بتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إظهار أهم الخصائص التي تميزها عن غيرها، وتركز غالبية الدول المتقدمة والنامية عليها في عملية التنمية برغم المشاكل.كما اظهر هذا البحث أن المؤسسات الخاصة في الجزائر تلعب دورا مهما، وقد أظهرت الباحثة الإجراءات المهمة التي اتخذتها الدولة للتخفيف من المشاكل والعوائق التي تحد من إنشائها وتنميتها إيمانا منها بأن تنمية هذا القطاع يبقى الضمان الوحيد لتحسين نمو الاقتصاد الوطني وإنعاشه.

مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي حيث ثمة اتفاق على أهميتها في النشاط الاقتصادي نتيجة النجاح الذي حققته هذه المؤسسات في عدة دول ولما تقدمة من خدمات الدعم للمؤسسات الكبرى في إطار التكامل بين فروع النشاط الاقتصادي من جهة، وبما تضمنه في حد ذاتها من نمو معتبر على المستوى السوسيو اقتصادي من جهة أخرى.

حيث قمنا في هذا الفصل بتطرق إلى :

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المبحث الثاني: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقات تنميتها.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد شكل تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة جوهر الاختلاف بين الدول، لذلك سنحاول في هذا المبحث إبراز المفاهيم النظرية المحددة لهذه المؤسسات إضافة إلى تحديد تلك الخصائص التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة الحجم.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ظهر مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف دول العالم ليعبر عن نوع معين من المؤسسات، الذي يلاحظ للوهلة الأولى سهولة وتعريفها ولكن في الواقع هناك صعوبة في تقديم صورة واحدة لتعريف هذا النوع من المؤسسات هذا راجع إلى اختلاف السياسات والتوجهات والمستوى الاقتصادي للدول.

الفرع الأول: إشكالية تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن صعوبة تحديد تعريف موحد يتفق عليه الأطراف والجهات المهتمة بشؤون قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرجع إلى الاختلاف الكبير في طبيعة النظرة التي يتبناها كل طرف في تحديد دور هذه المؤسسات، ويمكن رد صعوبات التعريف الموحد لهذا القطاع إجمالا إلى :

أولا: اختلاف مستويات النمو

"ويتمثل في التطور اللامتكافىء بين مختلف الدول واختلاف مستويات النمو، فالمؤسسة الصغير والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية ، ألمانيا، اليابان أو أي بلد صناعي آخر تعتبر كبيرة في بلد نامي كالجزائر أو سوريا أو السنغال مثلا، كما أن شروط النحو الاقتصادي والاجتماعي تتباين من فترة إلى أخرى فما يمكن أن نسميها بالمؤسسة الكبيرة الآن قد تصبح مؤسسة صغيرة أو متوسطة في فترة لاحقه"[1].

ثانيا : تنوع الأنشطة الاقتصادية

"إن تنوع الأنشطة الاقتصادية يغير أحجام المؤسسة ويميزها من فرع لأخر فالمؤسسات التي تعمل في صناعة غير المؤسسات التي تعمل في التجارة، وتختلف المؤسسات التي تنشط في المجال التجاري عن تلك التي تقدم خدمات وهكذا هذا الاختلاف يؤدي إلى اختلاف التنظيم الداخلي والهيكلة

[1] رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ط1، دار ايتراك، مصر، 2008،ص16.

المالية للمؤسسة، فالمقارنة المؤسسة التي تنتمي إلي قطاع الصناعي والتي تنتمي إلي القطاع التجاري بين هذا الاختلاف بحيث يحتاج الأول إلى الاستثمارات كبيرة بينما يحتاج الثاني إلى عناصر متداولة من مخزونات وبضائع وحقوق، لهذا يمكن اعتبار المؤسسة الصناعية الصغيرة والمتوسطة كبيرة في قطاع التجارة، وبالتالي من الصعب تحديد مفهوم واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من اختلاف النشاط الاقتصادي"[1].

ثالثا : اختلاف فروع النشاط الاقتصادي

" يختلف النشاط الاقتصادي ويتنوع فروعه فالنشاط التجاري ينقسم إلى تجارة بالتجزئة و تجارة الجملة وأيضا على مستوى الامتداد ينقسم إلى تجارة الخارجية وتجارة الداخلية، والنشاط الصناعي بدوره ينقسم إلى فروع عدة منها الصناعات الاستخراجية، الغذائية، التحولية،...الخ.

وتختلف كل مؤسسة حسب النشاط المنتمية إليه أو احد فروعه، وذلك بسب تعداد اليد العاملة ورأس المال الموجه للاستثمار، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعة التعدينية قد تكون كبيرة في مجال التجارة أو الصناعة الغذائية"[2].

رابعا: عوامل أخرى

ومن بينها العاملين التاليين:[3]

1- **العوامل التقنية:** ويتلخص في مستوي الاندماج بين المؤسسات، فحيثما تكون هذه الأخيرة أكثر اندماجا يؤدي هذا إلى توحد عملية الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد وبالتالي يتجه حجم المؤسسات إلى الكبر، بينما تكون العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة إلى عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة.
2- **العوامل السياسية:** وتتمثل في مدى اهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تقديم مختلف المساعدات له وتذليل الصعوبات التي تعترض طريقه من أجل توجيهه وترقيته ودعمه وعلى ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف وتبيان حدوده والتمييز

[1] عبد الغفار عبد السلام، رياض الحلبي، إدارة المشروعات الصغيرة، ط1، دار الصفاء، عمان،2001، ص02.
[2] نفس المرجع، ص03.
[3] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص18.

بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات التنموية والمهتمين بشؤون هذا القطاع.

الفرع الثاني: معايير تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

نجد أن هناك العديد من المعايير التي تساعد في تحديد مفهوم مشترك نسبيا وإيضاح الحدود الفاصلة بينها وبين مختلف المؤسسات الأخرى وتتمثل في:

- ✓ المعايير الكمية؛
- ✓ المعايير النوعية.

أولا : المعايير الكمية

إن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يخضع لجملة من المعايير والمؤشرات كمية لقياس أحجامها ومحاولة تميزها من باقي المؤسسات ومن بين هذه المعايير نذكر:

1- معيار رأس المال : "يعبر معيار رأس المال من المعايير الأساسية التي تستخدم في تميز حجم المشروع نظرا لأنه يمثل عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية، ويختلف هذا المعيار من دولة لأخرى، فعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي حددت لجنة المال والاستثمار المنبثقة عن لجنة تنشيط الحركة الاقتصادية في الكويت مفهوم المشروع الذي لا يتجاوز رأسماله 600 ألف دولار تقريبا. وعلى مستوى مجموعة من الدول أسيوية شملت الفلبين، الهند، كوريا، فإن مدى رأس مال المشروع الصغير قد يتراوح مابين 35 إلى 200 ألف دولار وكنموذج للدول المتقدمة فإنه يقدر بحوالي 700 ألف دولار"[1].

2- معيار العملة : "هو من أكثر مؤشرات استعمالا، وهذا لسهولته التي يتميز بها وثباته النسبي خاصة إذا علمنا أن البيانات الخاصة بالعمالة متوفرة في غالبية الدول ويتم نشرها دوريا وبصفة ومستمرة. لكن لسهولة والوفرة في البيانات إلا أن هناك من يري وجوب توخي الحذر في استعمال هذا المؤشر لأن اعتماد المطلق على هذا المعيار قد يؤدي إلى تصنيف خاطئ للمؤسسات حيث تعتبر على أساسه المؤسسات ذات الكثافة العمالية مؤسسات كبيرة بالنظر إلى تلك التي تعوض هذه الكثافة العمالية بالكثافة الرأسمالية والتكنولوجية، كما أن هناك عوامل أخرى تجعلنا تتوخى الحذر في استعمال هذا المعيار تتمثل

[1] نبيل جواد، إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ط1، دار مجد، لبنان، 2006، ص30.

في ظاهرة عدم التصريح بالعمال وكذا اشتغال أفراد العائلة في المؤسسات العائلية مع كونهم عمال في المؤسسات أخرى"[1].

ومن التصنيفات التي استخدمت في هذا المجال التصنيف التالي :[2]

- ✓ مشروعات الأعمال أسرية(1-9) عمال؛
- ✓ مشروعات الأعمال الصغيرة (10-49) عاملا؛
- ✓ مشروعات الأعمال المتوسطة(50-99) عاملا؛
- ✓ مشروعات الأعمال الكبيرة(أكثر من 100) عاملا.

كما نجد هناك تفاوت بين الدول النامية والدول المتقدمة، في الدول الصناعية نجد المؤسسة الصغيرة تضم 500 عاملا أما في الدول النامية فهي تضم 20 إلى 100 عامل أو اقل.

3- **معيار معامل رأس المال** : "يعتبر معيار رأس المال من المعايير المحدد للطاقة الإنتاجية للمشروع وكذلك معيار العمالة، لذا فإن الاعتماد على كل منهما منفردا يؤدي إلى نتيجة غير دقيقة في تحديد حجم المشروع، ولمواجهة القصور الموجود في معيار العمالة ورأس المال المستخدم بالنسبة لوحدة العمل، ويحسب بقسمة رأس المال الثابت على عدد العمال والناتج يعني كمية الإضافة إلى رأس المال الاستثمار المطلوبة لتوظيف عامل واحد في المشروع"[3].

من الملاحظ أن "هذه المعايير الكمية تختص بمجموعة من المؤشرات التقنية الاقتصادية، إلا أنه من الصعب أن تقوم بتحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بناءا على هذه المعايير الكمية فقط،

وهذا على رغم من أهميتها إلا إنها تبقى تفتقد للدقة والحصر في وضع الحدود وهذا ما نلمسه فيما يخص عدد العمال، رأس المال، ومعامل رأس المال...الخ"[4].

---

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة و دورها في تحقيق التنمية، دار النهضة العربية، مصر، 1953، ص19.

[2] نبيل جواد، مرجع سابق، ص31.

[3] نفس المرجع، ص32.

[4] محمد بقاسم حسن البهلول، الاستثمار و إشكالية التوازن الجهوي، المؤسسة الوطنية للكتاب،1990، ص353.

ثانيا: معايير النوعية

إن عدم قدرة المعايير الكمية لوحدها في وضع مفهوم المؤسسة جعل الباحثين الاقتصاديين يدرجون معايير أخرى من شانها الأخذ بعين الاعتبار عدة أمور أكثر تعقيدا وتناسبا في ما بينها، إذ أنها تعبر عن صفات وخصائص معنوية غير كمية يمكن ترجمتها من خلال المعايير التالية :[1]

1- **الاستقلالية والمسؤولية** : إذ تقع المسؤولية القانونية والإدارية على عاتق المالك وحده الذي يمثل المتصرف الوحيد في اتحاد القرارات والتنظيم العمل داخل المؤسسة وتحديد نموذج التمويل والتسويق.

2- **الملكية** : تكون الملكية في معظم الأحيان تابعة إلى القطاع الخاص إلا في بعض الحالات أين تكون ذات طابع عمومي.

3- **السوق** : يمكن تحديد حجم المؤسسة بالاعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق حيث تتمثل هذه الأهمية في علاقة الوحدة الإنتاجية وبنوع المنتجات المعروضة في نطاق السوق، إن إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو إنتاج سلعي والعلاقة بينها وبين السوق هي علاقة عرض وطلب وتتحدد قوة هذه العلاقة بمدى سيطرة هذه الأخيرة على السوق.

الفرع الثالث: التعاريف المعتمدة

بعد تناول أهم المعايير نورد هنا بعض التعاريف المعتمدة لهذه المؤسسات كما يلي:

أولا : التعريف المعتمد من طرف البنك الدولي

يميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ثلاثة أنواع هي:[2]

1- **المؤسسة المصغرة:** هي التي يكون فيها اقل من 10 موظفين، وإجمالي أصولها أقل من 100000 دولار أمريكي وحجم مبيعاتها السنوي لا يتعدى 100000 دولار أمريكي.

[1] توفيق عبد الرحيم يوسف، ادارة الاعمال التجارية الصغيرة، دارالنشر الصفاء، ط1، الاردن، 2002، ص15.

[2] سليمان ناصر، عواطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الاسلامية، ملتقى الدولي الأول حول : الاقتصاد الاسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 24/23 فيفري2011، ص03.

2- **المؤسسة الصغيرة:** هي التي تضم أقل من 50 موظف، وإجمالي كل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يتعدى 3 ملايين دولار أمريكي.

3- **المؤسسة المتوسطة:** عدد موظفيها أقل من300 موظف، أما كل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يفوق 15 مليون دولار أمريكي.

ثانيا : تعريف هيئة الأمم المتحدة

لقد أسندت هيئة الأمم المتحدة في دراسة لها عن الحاسبة في المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة على معيارين وهما العمالة والحجم، وذلك بعدما أفادت بعدم وجود تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات، وقد قسمتها إلى :[1]

1- **المؤسسة المصغرة** : تشغل أقل من 10 أجزاء وتتسم ببساطة الأنشطة وسهولة الإدارة.

2- **المؤسسة الصغيرة** : تشغل أقل من 50 جزء، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 7ملايين أورو، ولا يتعدى ميزانيتها 5 ملايين اورو سنويا، و توافق معايير الاستقلالية.

3- **المؤسسة المتوسطة** : هي كذلك توافق معايير الاستقلالية وتشغل اقل من 250 جزء ورقم أعمالها السنوي لايتجاوز40 مليون اورو، وميزانيتها لا تتعدى 27 مليون اورو سنويا.

ثالثا: تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNID)

عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيت عدد العمال على أنها : "تعتبر المؤسسة صغيرة إذا كان عدد عمالها يتراوح بين 15 إلى 19 عامل، أما المؤسسة المتوسطة والتي يعمل بها 20 إلى 99 عاملا، إما الكبيرة التي يعمل بها أكثر من 100 عامل"[2].

[1] مشعلي بلال، دور برامج السلامة المهنية في تحسين أداء العمال بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة Satpap Alif لتحويل الورق البلاستيك)، ماجستير، تخصص : اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2011/2010، ص37.

[2] يوسف قريشي، سيايات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(دراسة ميدانية)، دكتوراه، تخصص : علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص19.

رابعا : تعريف الإتحاد الأوروبي

حدد التعريف المعتمد بالنسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة1996 من طرف الإتحاد الأوروبي ويركز هذا التعريف على ثلاثة مقاييس : عدد المستخدمين، رقم الأعمال أو الميزانية السنوية، درجة استقلالية المؤسسة، حيث عرف هذه المؤسسات كما يلي :[1]

1- **المؤسسة المصغرة** : هي مؤسسة تشغل أقل من 10أجراء؛
2- **المؤسسة الصغيرة** : هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 أجيرا، تحقق رقم أعمال لا يتجاوز 7 ملايين اورو، أو لا تتعدي ميزانيتها السنوية 5 ملايين اورو؛
3- **المؤسسة المتوسطة** : هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية، وتشغل أقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون اورو، أو لا تتعدي ميزانيتها السنوية27 مليون اورو.

خامسا: تعريف فرنسا

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرنسا بأنها: "تلك المؤسسات التي لا يتجاوز رأسمالها 5 مليون فرنك فرنسي، وعدد العمال فيها لا يفوق 500 عامل بالنسبة للمؤسسات الصناعية وأقل من 20 عامل بالنسبة للمؤسسات الخدمية"[2].

سادسا: تعريف الجزائر

"في سنة 2001 بادر المشرع الجزائري بتعريفها من خلال القانون 01\08\ صادر في 12\12\2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متأثرا بعدة معايير أساسها معيار العمالة، وبالرجوع إلى نص المادة 04 من نفس القانون نجد: تعريف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات :

- ✓ تشغل من1 إلى 250 شخصا؛
- ✓ لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوي 500 مليون دينار؛

[1] فوزي شوق، السعيد بريكة، دراسة تحليلية لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة(2006-2011)، الملتقى الوطني الثاني حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة : واقع وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 13-14 نوفمبر2012، ص04.

[2] يوسف قريشي، مرجع سابق، ص19.

✓ تستوفي معايير الاستقلالية".[1]

الجدول رقم(01) : تصنيف المؤسسات في التشريع الجزائري

البيان/ المؤسسة	حجم عمالة	رأس المال	مجموع الأصول
الصغرى	من 1 إلى 10	اقل من 20 مليون دج	لا يتجاوز 10 ملايين دج
الصغيرة	من10 – 50	اقل من 200 مليون دج	بين 10–100 مليون دج
المتوسطة	50 – 250	بين 200 مليون و 2 مليار دينار	بين 100– 500 مليون دج

المصدر : القانون رقم 01\18\ والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الرابع: أهمية وضع تعريف موحد

مهما كان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التعاريف مختلفة البلدان، فان وجود تعريف واضح ومحدد داخل البلد الواحد هو ضروري، وذلك من أجل :[2]

✓ زيادة كفاءة البرامج والامتيازات المقدمة لها؛

✓ ترشيد استخدام الموارد المالية وضمان وصولها للهدف؛

✓ تسهيل دراسات والمقارنة بين الوحدات لنفس القطاع؛

✓ التعامل بوضوح مع المشاريع الدولية المعنية بالتمويل؛

✓ تسهيل التنسيق بين الجهات والمشاريع في مجال دعم ومساندة هذه المشاريع.

الفرع الخامس:التعريف الوصفي

اتفق معظم الباحثين في هذا المجال على ان المشروع الصغير والمتوسطة يجب أن يستوفي الشروط النوعية الآتية :[3]

[1] مسدودي دليلة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية ونمو القطاع السياحي (دراسة حالة ولاية بومرداس)، ماجستير، تخصص : تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بومرداس، 2009/2008، ص25.

[2] عبد الغفار عبد السلام، مرجع سابق، ص09.

[3] نبيل جواد، مرجع سابق، ص 28.

أولا : محدودية الحصة التسويقية

يحتل حصة سوقية صغيرة ومحدودة ولا يمكن التأثير على أسعار السلع والخدمات المقدمة.

ثانيا : استقلالية المشروع

يتميز المشروع الصغير أو المتوسط بأن صاحب المشروع لديه استقلالية كاملة في إدارة شؤون مشروعه وليس عليه أن يعود لجهة أعلى منه إداريا عند اتخاذ قرار ما.

ثالثا : فردية وشمولية الإدارة

إن صاحب المشروع يمارس أو يشارك في جميع أو معظم المهام الإدارية حيث لا النمط الإداري المتبع في الشركات الكبيرة والذي يسمح بتفويض أشخاص آخرين من ممارسة مهام إدارية أخري.

1- **في المؤسسة الصغيرة** : يقوم صاحب العمل – وبمساعدة واحدة أو اثنين – بالدور الرئيسي في الإدارة ومتابعة شؤون العمل.

2- **في المؤسسة المتوسطة** : يوجد فريق عمل إداري يساعد صاحب المشروع.

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ترجع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما تلعبه من أدوار اقتصادية واجتماعية أهمها مساهمتها في توفير مناصب الشغل وتحقيق التطور الاقتصادي وقدرتها على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية وصمودها التنافسي وكذا دورها على الصعيد الاجتماعي كتحقيق الرفاهية وإشباع الحاجات وتحقيق طموحات وتطلعات الأفراد، ونستعرض فيما يلي بتفصيل أكثر وهي:

الفرع الأول:على مستوى المجتمع

تتمثل أهميه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى المجتمع فيما يلي :[1]

- ✓ تغطي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزءا كبيرة من احتياجات السوق المحلي؛
- ✓ تساهم إلى حد كبير في إعداد العمالة الماهرة؛
- ✓ تشارك في حل مشكلة البطالة، حيث أنها تستوعب القطاع الأكبر من العمالة في مختلف المجتمعات؛

[1] نبيل جواد، مرجع سابق، ص76-77.

- ✓ تعمل تلك المؤسسات على تحقيق التوازن الإقليمي في ربوع المجتمع من خلال عملية التنمية الاقتصادية، وفي الانتشار الجغرافي وتحقيق النمط المتوازن لجميع أقاليم الدولة، وزيادة حجم الاستثمارات في الأقاليم.

الفرع الثاني:على مستوى الفرد (صاحب المشروع)

تتمثل أهمية المؤسسة بالنسبة لصاحبها في :[1]

- ✓ تشبع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حاجة أصحابها في إثبات الذات، فصاحب المؤسسة الصغيرة الناجح يشعر أنه إنسان استطاع أن يحقق لنفسه ولمجتمعه التقدم و النمو إلى جانب أنه يضمن لأسرته وله الحصول على دخل ذاتي؛
- ✓ يحقق المشروع الصغير لصاحبه فرصة لتوظيف مهاراته وقدراته الفنية وخبراته العملية والعلمية لخدمة مؤسسته؛
- ✓ و باستعراض تاريخ الأثرياء والمشاهير، نكتشف أن الكثيرين منهم قد بدأوا بمؤسسات صغيرة حتى ازداد نشاطهم وحجم أعمالهم ونطاقهم.

الفرع الثالث:على مستوي الاقتصاد

تنبع الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الأدوار الاقتصادية التي تقوم بها على المستويات التالية:

أولا: مساهمتها في الاقتصاد الوطني

"للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودور كبير في اقتصاديات الدول، حيث تقاس أهميتها بعدة مؤشرات من بينها؛ حجم اليد العاملة المشغلة، نسبتها ضمن العدد الإجمالي للمؤسسات وكذا حصتها ضمن الناتج المحلي الإجمالي ففي الدول المتقدمة على سبيل المثال تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة 99 %من إجمالي المؤسسات الموجودة في كل من الو.م.أ، ألمانيا، اليابان ، فرنسا، بريطانيا وإيطاليا كما توفر أكثر من 69% من مناصب الشغل في فرنسا من حجم العمالة الموظفة، وأكثر من73 % من العمالة الموظفة في اليابان، أما من الناحية مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي

[1] نفس المرجع، ص76.

نجدها تساهم بنسبة 48% من الناتج المحلي الإجمالي في الو.م.أ، وبـ62% في فرنسا و41%في إيطاليا و35% في ألمانيا "[1].

ثانيا:ترقية الصادرات

" لقد اثبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إمكانيتها كبيرة في زيادة الصادرات وتوفير العملات الصعبة وتقليل العجز في ميزان المدفوعات، أو حتى إحداث فائض في الميزان مدفوعات بعض الدول، وذلك من خلال غزو الأسواق الأجنبية، فعلى سبيل المثال تمثل الصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول شرق آسيا نسبة 40%من مجموع صادراتها، وهو ما يعادل ضعف نسبة صادرات هذه المؤسسات في الدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "[2].

ثالثا: توفير احتياجات المؤسسات الكبرى

"تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة فعالة في توفير حاجيات المؤسسات الكبرى، وهذا من خلال عقود المناولة أو التعاقد الباطني الذي يتم بينهما، فتلعب دور المورد والموزع وتقديم خدمات ما بعد البيع الزبائن "[3].

رابعا: تنمية الصناعية والتكنولوجية

"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة احد آليات التطور التكنولوجي من حيث قدرتها الفائقة على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بشكل أسرع وبتكلفة اقل بكثير من المؤسسات الضخمة ذات الاستثمارات العالية، كما تساهم في استخدام الخامات المحلية والمنتجات الثانوية وإعادة استخدام الكثير من البواقي عمليات الإنتاج، وتطوير استخدام التكنولوجيات المحلية ورفع مستواها عبر الاحتكاك بالأسواق الخارجية وقوانين الجود، وتحافظ بذلك على الهوية المحلية في تنشيط ودعم الصناعات والمشروعات ذات الطبيعة المرتبطة بالبيئة المحلية "[4].

---

[1] صالحي صالح،أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد03، جامعة سطيف،2004، ص12.

[2] عبد الرحمان بن عنتر، واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة و أفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد01، جامعة سطيف،2002، ص23.

[3] مسدوي دليلة، مرجع سابق، ص30.

[4] صالحي صالح ، مرجع سابق، ص13

المطلب الثالث : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنفرد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات من أهمها:

أولا : سهولة التأسيس

"كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عائلية في الغالب، فهي تحتاج إلى رأس مال أساسي صغير وعمالة قليلة مما يعني ضآلة حجم التمويل، سواء تعلق الأمر بفترة الإنشاء أو أثناء التشغيل، وهذا ما يتلاءم مع رغبة المستثمرين في غالبية الدول النامية"[1].

ثانيا : المحلية

"تكون اغلب عمليات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة جغرافية واحدة عدا العمليات التسويقية، ولأنها لا تحتاج في الغالب إلى توفير شروط صارمة من حيث الموقع، وقربها من التجمعات السكانية وخاصة الريفية منها، فإن هذا يعطي لها المرونة من حيث إقامتها وتوزيعها على معظم المناطق بعكس المؤسسات الكبيرة التي تحتاج لبنية أساسية كبيرة"[2].

ثالثا : قدر على الإبداع و التطوير

"تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مركز للتدريب الذاتي لأصحابها والعاملين بها، فهي تساعد على خلق إطار تقني يعتبر من ضمن البني الأساسية للتنمية، وقد أثبتت الدراسات العلمية أنها تلعب دورا في زيادة حركية الإبداع والابتكار، ويظهر ذلك من خلال كونها المصدر الرئيسي الأفكار والإختراعات الجديدة، حيث ساهمت في القرن العشرين بحوالي 60% من الاختراعات الرئيسية مثل آلات التصوير، محركات النقل...الخ"[3].

---

[1] شاوي صباح، أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف،ماجستير، تخصص:اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،كلية العلوم الاقتصادية والتجاية وعلوم التسيير، جامعة سطيف،2009-2010، ص153

[2] نفس المرجع، ص153.

[3] مرزوقي نوال،معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الإزو9000-14000 (دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية)، ماجستير، تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2010/2009، ص24.

رابعا : الجمع بين الإدارة و الملكية

"حيث إن صاحب المؤسسة يدير المؤسسة، ومن ثم يتمتع باستقلال في الأداء وقضاء ساعات طويلة من العمل اليومي، أما الموظفين هم في الغالب من أهل البيت حتى ولو لم ينتموا لسلالة عائلة صاحب المؤسسة"[1].

خامسا : كوادر إدارية

"لا تتطلب كوادر إدارية ذات خبرة كبيرة مما يقلل من كلفة التدريب والتأهيل للموارد البشرية وبالتالي ينعكس ذلك على التكلفة المنتجات"[2].

سادسا : انخفاض وفرات الحجم

"تنخفض وفرات الحجم في هذا النوع بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة، نتيجة انخفاض الطاقات الإنتاجية وحجم الإنتاج، إلا أنه يمكن التعويض عن هذا بالاستفادة من وفرات التجميع وهو ما يؤكد أفضلية إقامة المؤسسة الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مناطق تجمعات صناعية"[3].

سابعا : المرونة

"هذه المؤسسات أكثر قدرة على تقبل التغيير وتبنى سياسات جديدة والتكيف مع الظروف العمل المتغيرة، وذلك للطابع غير الرسمي في تعاملها سواء مع العاملين أو العملاء ببساطة الهيكل التنظيمي ومركزية القرارات، إضافة إلى سهولة الدخول والخروج من السوق حيث لا توجد لوائح جامدة تحكم عملية اتخاذ القرارات إلا أن الأمر يرجع إلى خبرة صاحب المؤسسة وتقديره للمواقف"[4].

ثامنا : الفعالية والكفاءة

"تتميز بالكفاءة والفعالية بدرجات تفوق ما يمكن أن تصل إليه المؤسسات الكبيرة وذلك من خلال قدرتها على الأداء والانجاز في وقت قصير نسبيا، تحقيق مزايا الاتصال المباشر والقدرة على التأثير

[1] جواد نبيل، مرجع سابق ، ص84.
[2] مشعلي بلال، مرجع سابق ، ص41.
[3] شاوي صباح، مرجع سابق، ص153.
[4] نفس المرجع ، ص153

السريع بين العاملين، العملاء، والموردون، كما تحقق عوائد سريعة وعالية باعتبارها سريعة دوران رأس المال وسرعة تكيفها مع توجهات المنافسين وأنشطتهم"[1].

تاسعا : انخفاض رأس المال

"تمتاز هذه المؤسسات بانخفاض نسبي في رأس المال وذلك سواء تعلق الأمر بفترة الإنشاء أو أثناء التشغيل، الشيء الذي جعلها من أهم أشكال الاستثمار المفضلة عند صغار المستثمرين"[2].

المبحث الثاني : تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقات تنميتها

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى أهم تصنيفات ومعوقات لهذا القطاع الحيوي.

المطلب الأول: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تختلف المؤسسات الاقتصادية فيما بينها في العديد من الجوانب، ونظر لذلك فهي تصنف استنادا إلى مقاييس عديدة كالشكل القانوني، الحجم وطبيعة النشاط ...الخ.

وبما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات اقتصادية، فإن تصنيفها يخضع لنفس هذه المقاييس، كما هو موضح كالأتي:

الفرع الأول:حسب طبيعة النشاط

يقسم كلارك (CLARK) النشاط الاقتصادي إلى ثلاث قطاعات أساسية، وعلى هذا الأساس تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى :[3]

أولا : مؤسسات القطاع الأولي

يشمل مجموعة المؤسسات التي تستخدم كعنصر أساسي أحد عوامل الطبيعة، كالمؤسسات الزراعية، مؤسسات الصيد ومؤسسات الاستخراجية.

[1] جواد نبيل، مرجع سابق، ص85.

[2] نفس المرجع، ص84.

[3] مرزوقي نوال، مرجع سابق، ص16.

ثانيا : مؤسسات القطاع الثانوي

تضم المؤسسات ذات الطابع الصناعي، أي المؤسسات التي تعمل في ميدان تحويل أو إنتاج السلع، وتعتبر المؤسسة الصناعية من أكثر أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انتشارا، وهي تعرف بأنها "كل مؤسسة يتمثل نشاطها الرئيسي في استلام المواد بحالة معينة وإخضاعها لعمليات استخراجية لاستخلاص مادة جديدة منها أو تحويلها إلى مادة جديدة ذات استعمالات جديدة، وتوزيعها بشكل جديد".

رابعا : مؤسسات القطاع الثالث

تشمل كافة المؤسسات التي يتمثل نشاطها في تقديم الخدمات في مجال النقل، الاتصالات، التوزيع والصحة، ومن أمثلتها؛ المؤسسة التجارية، المؤسسة المالية، مؤسسة النقل والعيادات الطبية، ومن أكثر المجالات التجارية التي تتناسب وطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التجارة العامة، التجارة الجملة، تجارة تجزئة والتجارة المتخصصة.

الفرع الثاني : حسب طبيعة الملكية

وفقا لهذا تصنيف يمكن أن تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شكل :[1]

أولا : المؤسسات العامة

هي تلك المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى الدولة باسم المجتمع مثل الشركات الوطنية والولائية والبلدية، وهي تدار وفق إجراءات وقوانين متميزة تحدد قواعد تسييرها.

ثانيا : المؤسسات المختلطة

هي المؤسسات التي تمول برأس مال مشترك مابين القطاع العام والقطاع الخاص وذلك بنسب مختلفة يمكن أن تكون 51 % للدولة و49 % للقطاع الخاص، وهي تدر بشكل مشترك لكن مع بعض التدخل من قبل الحكومة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

ثالثا:المؤسسات التعاونية

تعد الجمعيات التعاونية مؤسسات برأس مال خاص، وهي مشاريع اختيارية تقوم بين أشخاص تجمعهم مصالح مشتركة، بهدف تلبية احتياجاتهم وتحسين ظروفهم المادية والمعنوية.

[1] نفس المرجع، ص16.

رابعا:المؤسسات الخاصة

هي تلك المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى شخص أو أكثر، وغالبا ما يكون هدفها تحقيق أقصى ربح ممكن.

الفرع الثالث : حسب توجهها

تعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا شاملا نميز فيه بين العديد من الأشكال والأنواع وذلك حسب توجهها ومن بين أهم هذه الأنواع :[1]

أولا:المؤسسات العائلية

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العائلية أو المنزلية يكون مكان إقامتها هو المنزل، وتستخدم في العمل الأيدي العاملة العائلية، ويتم إنشاؤها بمساهمة أفراد العائلة، وتنتج منتجات تقليدية للسوق بكميات محدودة.

ثانيا:المؤسسات التقليدية

يقترب أسلوب تنظيمها مع النوع الأول من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في كونها تستخدم العمل العائلي وتنتج منتجات تقليدية أو قطعا لفائدة مصنع ترتبط به في شكل تعاقدي تجاري، ويميزها على المؤسسات العائلية كون مكان إقامتها هو محل مستقل عن المنزل حيت تتخذ ورشة صغيرة مع بقاء اعتمادها على الأدوات اليدوية البسيطة في تنفيذها عملها.

ثالثا:المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وشبه المتطورة

تتميز هذه المؤسسات عن غيرها من النوعين الأولين في اتجاهها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة سواء من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت، أو من ناحية تنظيم العمل، أو من ناحية المنتجات التي يتم صنعها بطريقة منظمة ومنتظمة، وطبقا لمقاييس صناعية حديثة وعلى حساب الحاجات العصرية، وتختلف بطبيعة الحاجات العصرية، وتختلف بطبيعة الحال درجة تطبيق هذه التكنولوجية بين كل من المؤسسة الصغير والمتوسطة شبه المتطورة من جهة والمتطورة من الجهة أخرى.

[1] لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها (دراسة حالة الجزائر)، دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص 32-33.

الفرع الرابع : حسب أسلوب تنظيم العمل

ترتب وحدات الإنتاج على أساس أسلوب تنظيم العمل، بحيث نفرق بين نوعين من المؤسسات :[1]

أولا : المؤسسات المصنعة

يجمع هذا صنف كل من المصانع الصغيرة والمتوسطة والمصانع الكبيرة، وهو يتميز عن غير المصنعة من حيث تقسيم العمل وتعقيد العمليات الإنتاجية والاستخدام الأساليب الحديثة في التسيير وأيضا، من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها.

ثانيا : المؤسسات غير المصنعة

تجمع المؤسسات غير المصنعة بين نظام الإنتاج العائلي والنظام الحرفي.

الفرع الخامس : حسب طبيعة المنتجات

تصنف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على هذا الأساس إلى :[2]

أولا : مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية

يرتكز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نظام إنتاج السلع الاستهلاكية على تصنيع :

- ✓ المنتجات الغذائية؛
- ✓ تحويل المنتجات الفلاحية؛
- ✓ منتجات الجلود والأحذية والنسيج.

ثانيا : مؤسسات إنتاج السلع الوسطية

يجمع هذا النوع كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختصة في:

- ✓ تحويل المعادن؛
- ✓ المؤسسات الميكانيكية والكهربائية؛

---

[1] نفس المرجع، ص34.

[2] بولحجل سمير، تحليل إدارة الأعمال الإستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(دراسة حالة مؤسسة تلز للفلين سكيدة الجزائر،ماجستير،تخصص : إدارة الأعمال ، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2009/2008،ص ص40-41.

- ✓ صناعة الكيمائي والبلاستيك؛
- ✓ صناعة مواد البناء؛
- ✓ المحاجر والمناجم.

ويعود التركيز على مثل هذه المؤسسات باعتبار شدة الطلب المحلي على منتجاتها خاصة فيها، كمتعلقة بمواد البناء.

ثالثا: مؤسسات إنتاج سلع التجهيز

تتميز صناعة سلع تجهيز عن المؤسسات السابقة، إنها تتطلب بالإضافة إلى المعدات والأدوات لتنفيذ إنتاجها إلى تكنولوجيا مركبة، فهي بذلك صناعة ذات كثافة رأس المال أكبر، الأمر الذي لا ينطبق وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لهذا نرى أن مجال تدخل هذه المؤسسات يكون ضيق، بحيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط، كإنتاج وتركيب بعض المعدات البسيطة ويكون ذلك خاصة في البلدان المصنعة، أما في البلدان النامية فيقتصر نشاطها على تصليح الآلات والمعدات الخاصة، وسائل النقل وأيضا تجميع بعض السلع انطلاقا من قطع الغيار المستورد.

الفرع السادس : حسب الشكل القانوني

نجد أن شكل القانوني للمؤسسات تنقسم إلى قسمين أساسيين هما :[1]

أولا : المؤسسات الفردية

تعرف المؤسسة الفردية على أنها"المؤسسة التي يمتلكها ويديرها شخص واحد فهو المسؤول عن تكوين رأس مالها وتخذ إجراءات تكوينها فهو يتحمل مسؤولية إدارة تشغيلها وفي المقابل فهو يحصل على كل الأرباح المحققة نتيجة العمليات، ويتحمل أيضا كافة الخسائر التي تترتب على التشغيل والممارسة النشاط".

ثانيا : الشركة

تعرف بأنها"عقد بين شخصين أو أكثر للقيام بعمل معين واقتسام ما ينشأ عن هذا العمل من ربح أو خسارة، إلا أنه لكل نوع من الشريكات تعريف خاص بها لأن لكل شركة خصوصيتها".

[1] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص20-27.

وتنقسم الشركات بصفة عامة إلى نوعين أساسين هما:

1-شركات الأشخاص : تتكون شركات الأشخاص بين أشخاص يعرفون بعضهم البعض معرفة أي إنها تقام على الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الشركاء، وتعرف بشركات الحصص لأن مؤسسيها يشتركون فيها عن طريق تقديم حصة من رأس المال بالمقابل الحصول على جزء من الأرباح.

وتتضمن شركات الأشخاص ما يلي :

أ- **شركة التضامن:** تعتبر من أكثر الشركات شيوعا في الحياة المهنية، وذلك لأنه تتكون من عدد محدود من الشركاء معروفين لبعضهم البعض ويتوفر بينه عامل الثقة، وتعرف بأنها" الشركة التي يباشر فيها الشركاء باسمهم جميعا الأنشطة الاقتصادية".

ب- **شركة التوصية البسيطة** : هي التي على اعتبار الشخصي ولا تختلف عن شركة إلا من ناحية واحدة وهي تضم نوعين من الشركاء، شركاء متضامنون وشركاء موصون.

ج- **شركة المحاصّة** : تعتمد في إنشائها على اتفاق كتابي أو شفوي بين أثنين أو أكثر من الشركاء، للقيام بنشاط اقتصادي خلال فترة زمنية محدودة، لتحقيق ربح معين يتم تقاسمه فيها بين الشركاء حسب اتفاقهم ومع نهاية النشاط الاقتصادي الذي أقيمت لأجله تنتهي شركة المحاصّة.

2- شركات الأموال : تقوم هذه الشركات على الاعتبار المالي فالأهمية فيها ما يقدمه الشريك من حصة في تكوين رأس المال، كما أن الشريك لا يسأل فيها بأكثر من حصته ويدخل في نطاق شركات الأموال كل من:

أ- **شركة المساهمة** : يقسم رأس مال الشركة المساهمة إلى حصص متساوي تسمى بالأسهم تطرح في الأسواق لعملية الاكتتاب، يحصل صاحب السهم على أرباح توزع بصفة دورية.

ب- **شركة التوصية بالأسهم** : رغم أن هذه الشركات تعد من شركات الأموال إلا أنها تعد تطويرا لشركة التوصية البسيطة من حيث أنها تضم فئتين من الشركاء متضامنين والشركاء موصين غير أن شركاء الموصين يمتلكون أسهما بقيمة مساهماتهم في رأس مال شركة ويحق لهم التصرف بالبيع أو التنازل دون الرجوع إلى الشركاء المتضامنين للأخذ موافقتهم.

ج- **الشركة ذات المسؤولية المحدودة** : تعرف بأنها"شركة تجارية تتحدد مسؤولية كل شريك فيها بمقدار حصته في رأس المال ويمكن أن يكون لها عنوان ويخضع انتقال الحصص فيها للقيود القانونية والاتفاقية الواردة في عقد الشراكة، ولا تنشأ لها الشخصية الاعتبارية بمجرد العقد بل تحتاج إلى إجراءات أخرى".

ويمكن أن تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة احد الأشكال التالية: الشركة ذات المسؤولية المحدودة، شركة التضامن، وهي الأشكال الأفضل، ملائمة لها من بين أشكال الشركات نظر المسؤولية الشركاء، إضافة إلى المؤسسات الفردية.

المطلب الثاني : المعوقات التي تواجه تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رغم الأهمية التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاقتصاد، تبقى تواجه هذه مشكلات وصعوبات تعيق عملها وفيما يلي أهم المشكلات:

الفرع الأول: المشكلات الإدارية

"تصطدم كافة الجهود المتعلقة بالحركية الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة كبيرة من العوائق الإدارية والإجراءات البيروقراطية يتطلب عددا من التراخيص والموافقات والعديد من الوثائق والجهات التي يتطلب الاتصال بها، فعلى سبيل المثال(حالة الجزائر مثلا) يستدعي الحصول على سجل تجاري وقت طويلا وتقديم أكثر من 18 وثيقة، والمدة اللازمة للقيام بإجراءات الإدارية لإقامة المشروع تزيد عن ثلاثة أشهر، والمدة المتوسطة لانطلاق المشروع في مرحلة التشغيل تصل إلى خمس سنوات حسب معطيات الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، وبالتالي تؤكد نتيجة ما توصل إليه المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بأن المشاكل البيروقراطية تشكل أهم حاجز تتحطم عليه إرادة المستثمر في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية"[1].

الفرع الثاني : نقص العمالة المدربة

"تسرب اليد العاملة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المؤسسات الكبيرة، نظرا لما توفره هذه الأخيرة من مزايا من حيث الأجور وتوفر فرص أكبر لترقية، مما يستوجب توظيف يد عاملة

[1] بن زهية محمد،التسيير الأمثل للمخزون في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(دراسة حالة ملبنة الحضنة بالمسيلة)، ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة،2008/2007، ص20.

جديدة باستمرار وأقل خبرة و كفاءة، وتحمل أعباء تدريبهم وهو ما من شأنه أن يؤثر سلبا على نوعية السلع والخدمات التي تنتجها هذه المؤسسات إلى جانب ارتفاع التكاليف"[1].

الفرع الثالث : المشاكل المتعلقة بالتكنولوجيا

"فأغلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتمد على التكنولوجيا قديمة أو تقليدية، وهو ما يقف حجر عثرة أمامها ويصعب عليها اقتحام أسواق جديدة، فعملية نقل التكنولوجيا والاستفادة من التطور الحاصل في هذا المجال تعد علمية صعبة بالنسبة لها وذلك للاحتكار المفروض من قبل المؤسسات والمجمعات الكبيرة، حيث تفتقر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الكفاءات المتخصصة في التطوير والابتكار"[2].

الفرع الرابع: المشكلات التسويقية

وذلك بسبب :[3]

- ✓ نقص الخبرة؛
- ✓ نقص المعلومات والإمكانيات فيما يتعلق بالتعريف على السوق والمواصفات المطلوبة الناتج عن عدم القيام بالبحوث التسويقية وتجديد معلومات المؤسسة عن أسواقها؛
- ✓ ظهور صناعات ومنتجات بديلة باستمرار وبتكلفة اقل؛
- ✓ محدودية وجود رأس المال الذي يسمح بالإنتاج والعرض بكميات محدودة؛
- ✓ نقص المعلومات نحو التغيرات التي تحصل في الأسعار وكذا تقلب الطلب على بعض المنتجات وانعكاس ذلك على كفاءة المشروع؛
- ✓ عدم وجود أسواق جديدة وضيق الأسواق القديمة بسبب التدفق غير المنضبط للسلع المستوردة من جهة ولضعف القدرة الشرائية من جهة أخرى.

---

[1] نفس المرجع، ص21.

[2] بولحجل سمير، مرجع سابق ، ص42

[3] لرقط فريدة وآخرون، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، بحوث و اوراق عمل دورة الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، 28/25 ماي2003، دار الهدي، عين مليلة، 2004، ص124.

الفرع الخامس : المشكلات المالية

وتتمثل في: [1]

أولا : مشكلة التمويل

انتهت دراسات عديدة إلى أن عدم كفاية الائتمان يعتبر احد العقبات الأساسية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية خاصة، إذا وجد عددا قليلا من هذه المؤسسات تحصل على ائتمان من مؤسسات الإقراض، وتعتمد هذه المؤسسات في الجزء الأكبر من احتياجاتها التمويلية على المدخرات الفردية والعائلية في التأسيس وفي تمويل عمليات التشغيل، و هذا النوع من التمويل تنجر عنه مجموعة من القيود التي تؤثر على كفاءة المؤسسة، بالإضافة إلى عدم توفر هذه المبالغ بالحجم المطلوب، وقد تلجأ هذه المؤسسات أيضا إلى سوق الإقراض غير الرسمي، وتعتبر معدلات الفوائد في هذا النوع من القروض مرتفعة جدا. ويتشدد أصحاب القروض في الضمانات المالية لتأمين عمليات الإقراض. أما فيما يتعلق بدور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة في البلدان النامية، فقد بينت دراسات عديدة أن عدم قدرة أو قبول البنوك تمويل هذه المؤسسات سواء عند إنشائها أو توسعها، مبرر بـ:

- ✓ افتقاد الثقة في القائمين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ ضعف القدرة على توفير البيانات المالية والتشغيلية مما يعيق القدرة على تقدير الجدارة الائتمانية للمؤسسة من قبل البنك أي صعوبة إعداد دراسة الجدوى؛
- ✓ ضعف الضمانات المتوافرة اللازمة لتقديمها إلى البنوك للحصول على التمويل.

ثانيا:الرسوم الجمركية

تختلف معدلات الجمركية على حسب نوعية السلع، فيم إذا كانت سلع رأسمالية، وسيطة استهلاكية أو سلع معمرة، وهذا التصنيف له تأثير على نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يخدم أكثر المؤسسات الكبيرة، وذلك لان ما يعتبر سلعا استهلاكية في المؤسسات كبيرة يعد سلعا رأسمالية في المؤسسات الصغيرة وطالما أن هذه المعدلات تبدأ في الارتفاع تدريجيا بدءا بالسلع الوسيطة ثم السلع المعمرة فإنها تصبح بذلك عائق أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن صعوبة وتعقيد الإجراءات المتخذة من طرف الجمارك تصعب من نشاط هذه المؤسسات.

[1] نفس المرجع، ص ص122-123

ثالثا:الضرائب

تستخدم الحوافز الضريبية لتشجيع التنمية الصناعية، وتتضمن هذه الحوافز فترات من الإعفاء الضريبي وغالبا ما تكون شروط هذه الحوافز معقدة وتخدم المؤسسات الكبيرة، أي لا تنطبق على حجم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع السادس: مشاكل أخرى

كما يوجد هناك العديد من المشاكل الأخرى التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالمشاكل المتعلقة بالقدرات التنافسية، والمتعلقة بالعقار، مشكلات الفنية والسياسة...الخ.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا يتضح لنا غياب تعريف واضح و شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا نظرا لاختلاف درجة النمو النشاط، كذلك اختلاف المعايير الكمية والنوعية.

ولقد اعتمدت الجزائر في تعريفها الجديد إلى ثلاثة معايير هي: عدد العمال، رقم الأعمال، الحصيلة السنوية.

كذلك نخلص إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور اقتصادي فعال في التمنية الاقتصادية خاصة في خلق مناصب الشغل وزيادة الإنتاج الوطني، غير أن هناك عراقيل وصعوبات التي تواجهها، فهي تظل عائقا لا يحد نموها فحسب بل يعرقل جوانب مهمة من هيكل الاقتصاد الوطني ويؤخر المشروع الحضاري بأكمله.

برامج الدعم الحكومية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

لقد أثبتت التجربة الدولية في الحقبتين الأخيرتين أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة أصبحت المحرك الأساسي للاقتصاد في معظم دول العالم وأن دورها ومكانها مرشح لأن يتنامى أكثر في المستقبل لاسيما في ركاب العولمة. ومن التجارب التي تبرز دور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية نجد مثلا تجربة بلدان جنوب آسيا التي تحقق اليوم أرقاما قياسية في مجال النمو الاقتصادي، وأن ذلك يساهم في تراجع مستويات البطالة بشكل ملفت للنظر.

لذلك أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خيارا استراتيجيا لا جدال في نجاعته وفي قدرته على تحقيق الأهداف التنموية، تجلى ذلك من خلال التركيز على توفير الترسانة القانونية والبرامج وأساليب الدعم المادي وغير المادي وتوفير الشروط التي تساعد على الحفاظ أولا على النسيج الصناعي القاعدي المشكل أساسا من شبكة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم توفير الظروف المواتية للنهوض بقطاع لما تتسم به من مرونة في التشكيل والتطور والتسيير والتأقلم مع مستجدات الواقع الاقتصادي والوطني والدولي.

تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول : مدخل إلى برامج وأساليب الدعم الحكومي؛

المبحث الثاني : تطور الاقتصاد الجزائري؛

المبحث الثالث : هياكل وبرامج دعم الحكومة الجزائرية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول : مدخل إلى برامج وأساليب الدعم لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة المحرك الأساسي لتنمية والتطور الاقتصادي في جميع البلدان، الأمر الذي أدي إلى تزايد اهتمام دول العالم المختلفة وخاصة في السنوات الأخيرة، بتأهيل وتنمية المؤسسات الصناعية الصغيرة المتوسطة لزيادة قدرتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي، لذلك عملت هذه الدول على وضع وإتباع برامج وآليات مختلفة لنهوض بهذا القطاع.

المطلب الأول: مفهوم البرامج الدعم

يشكل الدعم الحكومي لمؤسسات القطاع الخاص، بصورة متعددة أحد أهم العوامل المساعدة التي توفرها الدولة له بهدف تمكينه من النهوض بدوره في خدمة خطط التنمية.

الفرع الأول: تعريف البرامج الدعم

ولتعريفة تطرقنا إلي :

أولا : تعريف البرنامج

الذي يعرف بـ :

- **لغة:** "(ج: برامج) المنهج، الميزانية، خطة العمل"[1].
- **اصطلاحا** : ويمكن تعريفه من خلال :

- **التعريف الأول** : هي مجموعة من ترتيبات(فكرية، تنظيمة، مادية، بشرية) متعلقة بإنجاز الأهداف المعنية و صولا إلى تحقيق رسالة المنظمة[2].
- **التعريف الثاني** : هي مجموعة المشروعات المرتبطة ببعضها البعض، و تتم إدارتها بطريقة منسقة ومركزية للحصول على مزايا ورقابة لا تتوفر عند إدارة بشكل منفرد وتكون بغرض تحقيق أهداف إستراتيجية المسطرة[3].

[1] المرشد الطلاب، قاموس مدرسي، عربي عربي، منشورات المرشد الجزائري، 2009، ص52.
[2] طلعت عبد الوهاب سندي:تقيم البرامج الحكومية، مذكرة علمية ، قسم الادراة العامة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز.
[3] دليل المعرفي لادارة المشروعات، معهد ادارة المشروعات، المعهد الامريكي للمقاييس القومية، الاصدار03، 2004، ص16.

ثانيا : تعريف الدعم

ويمكن تعريفه من خلال:

- **لغة:** "(دعما) – الشيء: أسنده بشيء لئلا يميل أو يسقط.
  - فلانا:أعانه وقواه ونصره، العلاقات بين الدولتين : وطدها ومنتها"[1].
- **اصطلاحا:**هو تقديم المساعدة قد تكون مالية أو عينية.

1- **برامج الدعم:** هي "عبارة عن ترتيبات معقدة من الأهداف والسياسات والإجراءات والخطوات التي يجب ممارستها بالإضافة إلى الموارد المستخدمة الضرورية لتنفيذ النشاطات وهذا تعزز وتدعم بالأموال أو الميزانيات التقديرية"[2].

2- **البرامج الدعم الحكومية:** هي" تلك الترتيبات التي تعبر عن خيارات السلطة التنفيذية بهدف تحقيق المصلحة العامة"[3].

3- **البرامج الدعم الحكومية لتنمية:** "يعتبر من منظور متخذ القرار(الحكومة)، أداة من السياسة الاقتصادية المعروفة والمتمثلة في ساسة الإنفاق العام، وهو متمثل أساسا في دفع عجلة النمو في البلد مركزين على المشاريع القاعدية والداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتية، يسطر لهذه البرامج أهداف عملية وأهداف نوعية، فأما الأهداف العملية فتنطلق من إعادة تنشيط طلب، التي يجب أن يسايرها دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق ترقية المستثمرة الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما منها المحلية،ورد الاعتبار للمنشآت القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية، وتحسين تغطية حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية، ترمي هذه الأهداف العملية إلى أهداف نوعية على سبيل المثال مكافحة الفقر، تحقيق التوازن الجهوي، النمو الاقتصادي...الخ"[4].

---

[1] المرشد الطلاب، مرجع سابق، ص122.

[2] دليل المعرفي لادارة المشروعات، مرجع سابق ، ص20.

[3] نفس المرجع ، ص20.

[4] صالحي ناجية، مخناش فتيحة: اثر برنامج الانتعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، أبحاث المؤتمر دولية: اثر تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاسها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2014، جامعة سطيف، 12/11 مارس2013، ص03

المطلب الثاني: أهداف برامج الدعم الحكومية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنتهج الحكومات سياسات ولتحقيق أهداف مسطرة مسبقا، متنوعة تمس جميع النواحي الاقتصادية، الاجتماعية أو على مستوى الكلي أو الفرد في حد ذاته.

أولا: التشغيل ومكافحة البطالة

"أصبحت مشكلة البطالة سمة مميز للاقتصاديات المعاصرة، والأمر الذي دفع غالبية الدول للاهتمام أكبر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث نجد أن هذا القطاع من اكبر القطاعات الاقتصادية استيعاب لليد العاملة، كونها تعتمد على تقنيات مكثفة من جهة، والنمط الاجتماعي المرتبط بنشاط هذه المؤسسات من حيث تشغل الأقارب والأصدقاء دون الالتزام بمؤهلات دراسية أو شهادات رسمية، وبهذا فإن تنمية هذا القطاع من خلال برامج الدعم المسطرة من طرف الحكومة قد يؤدي إلى تخفيف أو القضاء على البطالة وما يتبعها من المشاكل لان العمل يعطي للفرد قيمته في المجتمع من خلال إدماجه في الحياة الاقتصادية"[1].

وتشير الإحصائيات المأخوذة في أواخر التسعينات إلى أن الأغلبية الساحقة من مجموع الوظائف في العالم موفرة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما هو مبين في الجدول التالي:[2]

[1] ناجي بن حسين، مزايا الاستثمار في المشروعات الصغيرة وأفاق تطويرها في الجزائر، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، 25-28 ماي 2003، سطيف، الجزائر، ص02.

[2] ساري احلام، بوعلاق نوال، أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، الملتقى الوطني الأول حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010 ، بومرداس، 18-19 ماي، 2011، ص06.

الجدول رقم(02) : نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد ومساهماتها في العمالة

الدولة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	نسبة العمالة الموظفة
الو.م.أ	% 99.7	% 53.7
ألمانيا	% 99.7	% 65.7
بريطانيا	% 99.9	% 67.2
فرنسا	% 99.9	% 69
إيطاليا	% 99.7	% 49
اليابان	% 99 .5	% 73.8

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، مشروع تقرير : من أجل سياسية تطوير الم ص م في الجزائر، جوان 2002.

ومن الملاحظ من خلال الجدول أن نسبة المؤسسات إلى إجمالي المؤسسات في اقتصاديات هذه الدول تفوق معظمها 99% التي تستوعب نسبة كبيرة من العمالة وهذا دليل اهتمام هذه الدول بهذا القطاع.

ثانيا : دعم التجارة الخارجية (تنمية الصادرات)

"من بين أهم المشاكل التي تعاني منها اقتصاديات الدول خاصة النامية منها مشكل العجز في الميزان التجاري أو اعتمادها على محدودية السلع المصدرة، أي الاعتماد على سلعة معينة كما هو الحال بالنسبة للجزائر المرتبط اقتصادها بالمحروقات، فمن خلال برامج دعم وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن توفير أو تحسين مستوى سلع تصديرية القادرة على المنافسة أو توفير سلع تحل محل السلع المستورة أو تصنيع بدائل الواردات"[1].

"فتنمية الصادرات تعتبر قضية إستراتيجية، تؤدي إلى مصادر أساسية يمكن الاعتماد عليها لتوفير الاحتياجات من النقد الأجنبي بشكل منظم، لأجل هذا تسعى العديد من الدول النامية إلى التركيز على سياسة تشجيع الصادرات، انطلاقا من رسم الخطط والبرامج تنموية طويلة الأجل للحصول على اقتصاد تصديري غير تقليدي، المتمحورة في دعم وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة

[1] بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، الملتقى الوطني، دوافع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، عنوان المداخلة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل، يومي05-06 ماي، 2013، ص09-10.

والمتوسطة لما لها من إمكانية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، من خلال المركز الفرنسي للإحصاء(INSEE) إن إسهام المؤسسة الصغيرة (5 عمال على أكثر) في الصادرات لسنة 2000 وصل إلى حدود 20% من مجموع الصادرات الصناعية"[1].

ثالثا : النمو الاقتصادي

"يقصد به تحقيق معدلات ايجابية في نمو الاقتصادي من خلال تنويع وتطوير الإنتاج الوطني في ظل تقوية البني التحتية وتعزيز الترابط الأمامي والخلفي بين قطاعي الزارعة والصناعة وبما يحسن القدرات التنافسية عند التعامل مع الخارج، إما فيما يخص التمويل لمختلف القطاعات الاقتصادية فسيتم اللجوء إلى تعبئة الادخار الوطني واستخدام أساليب وبرامج لدعم وتشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية المتمثلة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تقليص الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي(قروض الاستثمارات الأجنبية المرتبطة في الغالب بشروط)" [2].

رابعا : تحقيق التوازن الجهوي والعدالة الاجتماعية

"إن من أهم أهداف الخطط التنموية تحقيق التوازن الجهوي أو العدالة في توزيع الدخل وتوفير فرص العمل على مختلف جهات الوطن، بحيث لا يكون التركيز على المناطق العمرانية الكبرى وإهمال بقية المناطق الأخرى، فوضع برامج تنموية لهذا القطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم في تحقيق هذه الأهداف وتنمية المجتمع"[3].

[1] أمال بوسمينة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة لدعم الصادرات في ظل التطورات الراهنة، الملتقى الوطني2 حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : واقع وأفاق، 13-14 نوفبر، جامعة ام البواقي، 2012، ص02-03.

[2] بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، مرجع سابق، ص37.

[3] طيار أحسن، شلالي عمار، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل ترقيتها، الملتقى الوطني4 حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر، 27-28 أفريل 2008، ص05.

خامسا : تحسين المستوى المعيشي

"بالنظر إلى اتصال المباشر للمؤسسات بالمستهلك من خلال توفير له الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعمل على رفع من المستوى المعيشي للأفراد من خلال السلع التي تمكن ذوي الدخل المنخفض اقتنائها، وهي من أهم الأهداف التي ترمي إليها كل بلد من خلال برامج دعم وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"[1].

المطلب الثالث : برامج الدعم وسياسات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الحد الصعوبات والعراقيل التي تعترض ولها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإيجاد الحلول لمشكلاتها من اجل المساهمة الفعالة في رفع الكفاءة الإنتاجية وتطوير قدراتها التنافسية يتطلب اتخاذ جملة من التدابير نوجزها في ما يلي :

الفرع الأول: أساليب دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتجلي أساليب الدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال:

أولا:الدعم الحكومي

"إن المشاكل والمعوقات والعجز الذي يعاني منه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجعل من الدعم الحكومي واجب وحق ومن أهم الأساليب وأنجعها للمساهمة في معالجة الإختلالات والارتقاء بمستوى عمل هذه المؤسسات وخاصة في الدول النامية التي تعاني من شدة هذه المشاكل التي تواجهها.

إن دعم الدولة لهذا القطاع يجب أن يكون من خلال سياسات وبرامج خاصة بهذا القطاع وأن تكون واضحة وموجه في إطار دعمه، بدءا بالتخلي عن القيود الإدارية والمالية والهيكلية...الخ، التي تعترض سبيله وتحد من مردودية مؤسساته وفرص تدعيمها وتعقد من إجراءات تأسيسها وتمويلها وتشجيعها للإنتاج والتصدير، هذا بالإضافة إلى توفير المساعدات المالية والتي تتمثل في الإعانات والقروض التمويلية وإنشاء الهيئات المسؤولة عن مخاطر الائتمان المصرفي لهذه المؤسسات .

[1] ساري احلام، بوعلاق نوال، مرجع سابق، ص07.

كما يجب على الدعم الحكومي أن يمس البني التحتية والتي يشترط أن يكون صلبة ومنظمة من طرق وموصلات...الخ، لتسهيل دور المؤسسات في الارتقاء بمستويات التنمية، علاوة على ذلك تقديم الاستشارات الاقتصادية والفنية"[1]، التي تشمل: [2]

- ✓ تزويد الأفراد بخدمة التعريف بالأعمال والمهارات الضرورية ولإدارة مؤسساتهم؛
- ✓ تعريف الراغبين بتأسيس هذه المؤسسات بالفرص الكامنة في مجتمعاتهم المحلية وكذا الاعتبارات الخاصة بالاقتصاديات المؤسسة مثل اختيار نوع الصناعة والموقع ورأس المال اللازمة؛
- ✓ المسائل المتعلقة بالاختيار والاستغلال الأمثل للآلات والمعدات وتركيب المصانع والفن الإنتاجي والاستثمارات الإدارية المتعلقة بالتخطيط والتمويل، التسويق...الخ؛
- ✓ العمل كهمزة وصل بين الكيانات المختلفة لتحقيق المنفعة العامة.

ثانيا: تسهيل التمويل

"تعتبر عملية الحصول على مصدر للتمويل من اعقد العمليات التي تبطل من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها، لذا يعتبر تسهيل عملية الحصول على التمويل المناسب لهذه المؤسسات من الأساليب دعمها وتنميتها، وهذه العملية ليست مسؤولية الحكومة فقط وإنما هو عبارة عن أسلوب مشترك بين جهات الحكومية وغير الحكومية كجمعيات التعاونية وجمعيات التضامن وغيرها من الصيغ التعاونية التي تدعم تمويل هذه المؤسسات، لذلك أصبح من الضروري عند إعداد وتنفيذ برامج القروض مراعاة نوع المؤسسة ومن خلال:

- ✓ تخفيف إجراءات منح القروض؛
- ✓ أن يكون تسديد القروض على أساس جداول سداد واقعية، وفترات سماح معقولة؛
- ✓ أسعار فائدة قريبة من الأسعار السائدة في الأسواق مالية؛

[1] على السلمي، المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة، دار غريب للنشر، 1999، ص16.

[2] عبد الرحمن بن عنتر، عبد الله بن الوناس، مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية : تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في اقتصاديات المغاربية ، 25-28 ماي 2003 سطيف، دار الهدي، عين مليلة، 2004، ص423.

- ✓ تطبيق إجراءات الرهن والمقاضاة أو الإشهار الإفلاس في حالات التخلف عن التسديد لأسباب موضوعية"[1].

ثالثا:الإدارة الرشيدة

"يتوقف نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على الاعتراف بدور وقيمة العنصر البشري من خلال التعاون بين العاملين والمرؤوسين، إذ أن الإدارة الرشيدة القائمة على التفاهم والتعاون مع القوة العاملة وكفاءة الماهرة المتميزة هي ضرورة حيوية لتطوير القدرات الإنتاجية لهذه المؤسسات والحفاظ عليها بما يمكنها من حماية استقلاليتها، وترتكز الإدارة الرشيدة أيضا على اشتراك المواطنين والمجتمع المدني في صناعة السياسات وباعتماد على آليات التشاور قبل اتخاذ القرار، باعتمار ذلك وسيلة فعالة لضمان مستوى أفضل للخدمات العامة والتنفيذ الناجح للسياسات، حيث تسجل في هذا السياق أهمية جمعيات الأعمال المستقلة.

ومن أجل توفير الإدارة الرشيدة القوامة التي تقود نحو القيام بسياسات تنمية ناجحة لهذه المؤسسات ينبغي توفر العناصر التالية لتلك الإدارة وهي:

- ✓ وجود القيادة الإدارية الفعالة لقيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ توفر الشفافية الكاملة في العمل؛
- ✓ توفير عنصر التخطيط؛
- ✓ توفير الاختيارات التنظيمية الملائمة"[2].

رابعا : التكوين والبحث والتطوير

"يعتبر الاهتمام بموضوع التكوين والتطوير من أهم السبل التي تسمح للمؤسسة بامتلاك المكانة السوقية، وذلك من خلال تحسين القدرات الإنتاجية والكفاءات التشغيلية والميزات التنافسية وكذا بلوغ الأداء المتميز بواسطة العمالة المدربة والمؤهلة التي يجب أن تعبر القيمة المضافة الأساسية، التي تمكن من خلق مكانة للمؤسسة وتقلل من خطر المنافسة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يجب أن تدعم الاتصالات والعلامات بينها وبين الجامعات والمراكز البحثية، الأكاديميات المتخصصة في

[1] نفس المرجع، ص424.

[2] ابوبكر مصطفى بعيرة، انس ابو بكر بعيرة، لاتنمية مستدامة بدون ادارة قوامة، بحث مقدم ضمن مؤتمر التنمية المستدامة، ليبيا.

مجالات البحث والتطوير، ودعم مبدأ تبادل المشورة والنصح والمنفعة بين المؤسسات العاملة في محيطها لمواجهة الإختلالات وإيجاد الحلول المنطقية لها"[1].

خامسا : إتقان الإنتاج وحسن تسويقه

"يعتبر الإنتاج والتسويق من الوظائف الأكثر أهمية في المؤسسة ويعتبران من أهم الانشغالات فيها، ولتدعيمها يجب العمل على:

- ✓ الاستفادة من التقدم التقني الحديث في تحسين فنون الإنتاج؛
- ✓ تطوير تصميم المنتجات والالتزام بالمواصفات العالمية والرقابة على الجودة وتطبيق معاييرها؛
- ✓ توسيع الأسواق الداخلية لتصدير المنتجات؛
- ✓ التعريف بها والإعلان عليها بالطرق الحديثة من خلال إظهار المنتجات بطريقة مرضية وواضحة لتسهيل الاتصال مع المشتركين المحليين والدوليين؛
- ✓ إقامة علاقات متجددة مع العملاء والشركات الكبيرة وذلك بغية الوصول إلى الأسواق الخارجية"[2].

سادسا : الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة

"إن التكنولوجيا لا يمكن الاستغناء عليها، لكونها أصبحت من أساليب مهمة لتحسين القدرات التنافسية وتحقيق التنمية المؤسسات، حيث يمكن للمؤسسات استغلال التكنولوجيا الحديثة في تقليل تكاليف الإنتاج وبالتالي غزو الأسواق والاستحواذ على الحصة السوقية أكبر"[3].

الفرع الثاني : سياسات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتجلي سياسات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في:

[1] عبد الرحمان بن عنتر، عبد الله بالوناس، مرجع سابق ، ص425.

[2] نفس المرجع ، ص426.

[3] نفس المرجع، ص426.

أولا : وضع إطار قانوني وتشريعي محدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

"إن أهمية وضع إطار قانوني يحكم المعاملات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا يقل أهمية عن السياسات الأخرى، حيث أنه سد الفجوات التي تتخلل الجانب القانوني وخاصة الذي يعمل فيه القطاع الخاص،وذلك من خلال توفير وتوحيد الأطر التشريعية التي تحكم حقوقها وواجباتها مثل:

- ✓ توفير المراسيم القوانين مسهلة وغير معقدة خاصة بحقوق الملكية؛
- ✓ تطبيق أساليب ضمانات حديثة؛
- ✓ وضع قوانين التجارية والتعاقدية، قوانين الإفلاس والعجز عن السداد، قوانين التأسيس، قوانين الضرائب و لتأمينات...، الخ؛
- ✓ إزالة كل القوانين غير ضرورية والتي تعيق قطاع الخاص، التي تعتبر نقطة سلبية أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"[1].

ثانيا : توفير المعلومات والبيانات عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

"وجود المعلومات المتعلقة بحجم وأنشطة هذه المؤسسات واحتياجاتها، نقاط القوة والضعف فيها والفرص والتهديدات في بيئة أعمالها، الأمر الذي يستدعي ضرورة عقد الملتقيات الدولية بحيث تشارك فيها كل الأطراف ذات الصلة بهذه المؤسسات لتشخيص الصورة الكاملة، وتكون هذه الملتقيات بصفة دورية لمتابعة سير عمل هذه المؤسسات"[2].

ثالثا : تبني خطة إستراتيجية

"بحيث يجب أن تهدف الخطة الإستراتيجية إلى العمل على تشجيع التعاون بين المؤسسات العملاقة والكبيرة والمتوسطة، الصغيرة، المصغرة في مجالات الصناعات الغذائية والصناعات المبنية على قاعدة التكنولوجيا، وتشجيع إقامة هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال قاعدة صناعية

---

[1] مقالة بعنوان: تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة مقارنة لبرامج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المختارة)، دون ذكر البلد النشر، 7أفريل2008، ص08، محملة من الموقع www.sme.ly...countries%20BENCHMAR%20Arabic%207-4-08(1). Pdf ، تاريخ تحميل: 2014/12/02.

[2] صلاح بن هلال المعولي، ورقة عمل حول: سياسات واستراتيجيات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالسلطنة، وزارة التجارة والصناعة والمديرية العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عمان، 29 أوت2008، ص04.

عامة يحقق من خلالها أكبر استغلال للموارد المتاحة ووضع إطار تنظيمي يهدف إلى تشجيع وتحفيز أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الناجحة في السوق"[1].

رابعا : في مجال التسويق وتنمية الصادرات

"وينبغي الاعتماد على المشاركة في المعارض المحلية وخارجية، بالإضافة إلى القيام بالدراسات التسويقية والاستثمارية والعمل على وضع خطط العمل وتنفيذها للتعريف بالمنتجات المحلية في البلدان الأجنبية، كما يجب إنشاء وإدارة مكاتب الترويج والبيع بالخارج تحت رعاية السفارات، إنشاء شركات أو وكالات متخصصة للتسويق لمساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقنوات توزيع وتصدير منتجات هذه المؤسسات، والعمل على:

- ✓ تشجيع وتنشيط التعاقد من الباطن بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تشجيع إقامة هذه المؤسسات في التجمعات العمرانية الجديدة"[2].

المبحث الثاني : تطور الاقتصاد الجزائري

فالتحول الذي عرفته الجزائر في سياستها الاقتصادية مع نهاية الثمانيات إلى يومنا هذا أعطي مجالا ودعما لنمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المطلب الأول : لمحة تاريخية على اقتصاد الوطني

شهد الاقتصاد الجزائر بعد الاستقلال العديد من التطورات يمكن تلخيصها في المراحل التالية:[3]

- ❖ **المرحلة الأولى(1963 -1982)** : اعتماد الجزائر غداة الاستقلال النظام الاشتراكي الذي يقوم على تحكم الدولة في القوى الاقتصادية للتنمية وإعطاء الأولوية للقطاع العام على

[1] مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة)، ماجستير، تخصص: إستراتيجية المؤسسة لتنمية المستدامة، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة سطيف، 2011/2008، ص40.

[2] نفس المرجع ، ص40.

[3] عبد المجيد تيماري، مصطفى بن نوحي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري (حالة الجزائر)، الملتقى الدولي : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17-18 أفريل2006، ص241.

الخاص أدى إلى تهميش دور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبقي تطور القطاع الخاص محدودا على هامش المخططات الوطنية.

- **المرحلة الثانية (1982-1988)** : حظي القطاع الخاص لأول مرة بعد صدور قانون الاستثمار لسنة 1982 بدور في تحقيق أهداف التنمية الوطنية إلا أنه لم يشجع على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بسبب سقف الاستثمارات مما أدى إلى توجيه جزء من الادخار الخاص نحو نفقات غير منتجة أو مضاربية.
- **المرحلة الثالثة (انطلاقا من1988)** : بسبب النتائج السلبية المسجلة على مستوى مختلف القطاعات دفعت إلى تبني اقتصاد السوق كخيار بديل، حيث شرعت الجزائر منذ التسعينيات في تغيرات اقتصادية هامة و ذلك بتبنيها برنامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي، وعمدت بذلك على تنفيذ سياسات مالية واقتصادية في مجالات التنمية، ومن اجل ذلك:

- ✓ صدر قانون النقد والقرض في 4 افريل 1990 مكرسا مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي ويشجع كل أشكال الشراكة؛
- ✓ صدر قانون ترقية الاستثمار في05-10-1993 لتعزيز إدارة تحرير الاقتصاد والذي نص على المساواة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب أمام القانون الحق في الاستثمار بحرية، إنشاء وكالة لدعم الاستثمارات ومتابعتها(APSI)؛
- ✓ صدر الأمر رقم 01-03 في سنة 2001 الخاص بتطوير الاستثمار والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 12-12-2001 والذي يهدف إلى تحسين المحيط الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وباعتبار قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم القطاعات التي أولتها اهتماما بالغا ومتزايد لدفعه وتطويره، وقد ظهر هذا الاهتمام بشكل واضح بإنشاء وزارة خاصة به هي"وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية"، هذه الهيئة التي أصبحت رسميا مكلفة بتوفير جميع الظروف الملائمة لتشجيع إنشاء هذه المؤسسات ووضع الإستراتيجية تهدف لتدعيمها وترقيتها،وهذا وعيا من الحكومة بالدور الذي تستطيع أن تلعبه هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثاني: أسباب لجوء الحكومة إلى تبني برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في هذا الصدد تضغط كثير من المتغيرات على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، بمعنى أن هناك مجموعة من الأسباب التي تدفع الحكومة لتبني برامج وآليات لتنمية وتطوير المؤسسة الاقتصادية، على وجه الخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بينها:

الفرع الأول:انضمام الجزائر إلى (OMC)

"سعت دول العالم إلى توسيع دائرة التجارة الدولية وجعلها عالمية وذلك من خلال إنشاء الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية والتي حلت محلها منظمة التجارة العالمية سنة 1995، والتي تسعى إلى خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في التوظيف الكامل للموارد العالم وزيادة الإنتاج المتواصل، والاتجار في السلع والخدمات مما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك وبالتالي ضمان توسع الإنتاج وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي، وزيادة نطاق التجارة العالمية مما يحدث تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي، توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية.

ومحاولة اشتراك الجزائر في عضوية المنظمة نتج عنه عدة تأثيرات من بينها تزايد في حدة المنافسة الدولية نتيجة الالتزام بقواعد فتح الأسواق ومن ثمة اختفاء بعض الصناعات نتيجة لعدم قدرتها على مواجهة المنافسة الدولية سواء كانت منافسة سعرية أو منافسة مرتبطة بجودة السلعة وكفاءة استخدامها الأمر الذي يضر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص"[1].

[1].برودي نعيمة، التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية، الملتقى الدولي:متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 17-18 أفريل، 2006، ص03.

الفرع الثاني : عالميتي الاتصال والجودة

وتتمثل في :

أولا : عالمية الاتصال

" لقد أدى التقدم الفني في مجال الاتصال والمواصلات إلى طي المسافات هذا ما جعل العالم قرية صغيرة تلاشت فيها المسافات الجغرافية والحضارية، أصبحت الشريكات والمؤسسات تعمل في بيئة عالمية شديدة التنافسية، فالمنتج الذي يظهر في دولة ما نجده في نفس اللحظة يطرح في جميع أسواق دول العالم، سواء من خلال الفضائيات والأقمار الصناعية، أو من خلال شبكة الانترنت، وهذا ما يلزم على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تملك تكنولوجيات والإعلام والاتصال، تطوير، التطبيقات لتحسين أدائها...الخ"[1].

ثانيا : عالمية الجودة

"ترتب عن ازدياد المنافسة العالمية ظهور ما يعرف بمتطلبات الجودة، وذلك من اجل توجيه التجارة العالمية على نحو يحافظ على ارتقاء مستوى ما يتداول فيها، وبنشوء الجودة العالمية أصبحت كل الشهادات الجودة الممنوحة من المنظمات عالمية للتوحيد القياسي مثل مثابة مرور دولي للتجارة العالمية وبالتالي أصبح بمقدور الدول الأعضاء في المنظمة أن تحد من دخول السلع والخدمات المتدنية إلى أسواقها دون أن يتعارض ذلك مع وثيقة المنظمة"[2].

الفرع الثالث: التنمية المستدامة

"لقد أصبح التلوث من اخطر التحديات التي تواجه الشركات، إذ أصبح لزاما عليها ترشيد استخداما للموارد، ووضع استراتيجيات خاصة لحماية البيئة من المخلفات الإنتاجية واستخدام الموارد غير الضارة بصحة الأفراد، وكذا الحد من استعمال المركزات والألوان الصناعية إضافة إلى تدوير واستخدام المنتجات والمخلفات في الإنتاج من اجل تفادي تراكم النفايات وبقايا التي ثبت عليها إنها تؤثر على البيئة"[3].

---

[1] يونس قرار، تسريع استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال صغيرة والمتوسطة، الملتقى العربي للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 14-15 مارس2010، ص03.

[2] مشري محمد الناصر، مرجع سابق ، ص42.

[3] نفس المرجع ، ص42.

الفرع الرابع: التكتلات الاقتصادية والاتجاه نحو الاندماج والاستحواذ

"تميزت الساحة العالمية بتوجه العديد من الدول للدخول في اتفاقيات اقتصادية وتكتلات لزيادة القوة التنافسية لهذه الدول، فالسوق الأوربية الموحدة وبدء قيامها أخرى العديد من الدول للدخول في التكتلات لمواجهة الكيانات الاقتصادية الجديدة، كما تميز عالم الأعمال بزيادة التركيز على الاندماج أو الاستحواذ والتحالف، وقد يعكس هذا الاتجاه الرغبة في زيادة المواقف التنافسي للشركات عن طريق تجميع الموارد وزيادة الفاعلة والوصول إلى اقتصاديات الحجم المناسب.

إن دخول الجزائر حيز التنفيذ الشراكة والاتفاقيات دون تأهيل ودعم مسبق لمؤسساتها أو تأخر هذه الآليات يؤدي إلى عدم مقدرتها على الصمود أمام تطور وضخامة المؤسسات خاصة منها المؤسسات الأوروبية المنافسة لها، فمن بينها اتفاق الشراكة الأورو–جزائري الذي يهدف إلى ربط الاقتصادين الجزائري والأوروبي على المدى البعيد، الذي أنتج هذا الاتفاق إجراءات كبرى على الاقتصاد الجزائر منها إعادة بناء المؤسسات الاقتصادية على أسس صحيحة تعتمد على مبدأي الكفاءة والمردودية، لتمكن هذه الأخيرة من اللحاق بالدول الأوربية"[1].

الفرع الخامس: ثورة المعلومات والتكنولوجيا

"تميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود ما يطلق عليه باسم الثورة الصناعية الثالثة، والتي تمثل ثورة علمية في المعلومات والاتصالات، المواصلات، التكنولوجيا كثيفة المعرفة.

وعليه فقد أصبحت ثورة المعلومات والتكنولوجيا تمثل الأساس المادي للنظام الاقتصادي الجديد لأنها تلعب دورا محوريا في تشكيله ومحرك التغيير في جميع أجزائه والدلالة التي تعكسها مخرجات هذه الثروة من المعلومات والتكنولوجيات بالنسبة لأسواق العالم، وتشجيع الاندماجات بين الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وفي محاولة من الحكومة الجزائرية لمواجهة هذه التحديات التي يعكسها التغير السريع في تكنولوجيا والمعلوماتية تبنت عدة برامج وخطط دعم وإبرام عدة الاتفاقيات مع مختلف الدول والهيئات العالمية والوطنية"[2].

[1] نفس المرجع، ص43.

[2] نفس المرجع ، ص42.

المطلب الثالث : الإطار العام لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الجزائري 2001-2014

إن استراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حاليا تتدرج على مستوى الداخلي في الدعم،من خلال البرامج الطموحة وهي:

- ✓ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004؛
- ✓ البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009؛
- ✓ البرنامج الخماسي 2010-2014.

أولا : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

"عمدت الحكومة الجزائرية من خلال هذا البرنامج على تحقيق النمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي بوتيرة سوية بأكثر 5%، من أجل تقليص البطالة والفقر، وخلق ما يقارب 850000 منصب شغل خلال فترة 2001-2004.

وتقوم هذه الإستراتيجية على تحفيز كبير من طرف الدولة التي ستجند مداخيل المحروقات في الإنعاش الاقتصاد وتقليص نسبة البطالة ودعم الإنتاج الوطني عن طريق إنعاش الطلب ويرتكز على المحاور التالية:

- ✓ إعادة تنشيط الجهاز الوطني للإنتاج الذي يعد أساس إنشاء الثروات؛
- ✓ تطهير محيط المؤسسة وإعادة تنشيطها؛
- ✓ سياسة النفقات العمومية تسمح بتحسين القدرة الشرائية.

وهذا البرنامج يتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشات القاعدية وتحسين ظروف المعيشية والتنمية المحلية والتنمية الموارد البشرية، وستجد هذه الأعمال دعمها في جملة من التدابير الخاصة بإصلاح الهيئات ودعم المؤسسات"[1].

[1] عياش بولحية، دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر ما بين 2001-2004، ماجستر، تخصص:التحليل الاقتصادي، كلية علوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2011/2010، ص31.

إن هذا البرنامج الذي يتضمن غلافا ماليا قدره 525 مليار دج يتوزع حسب المقومات الآتية والمدرجة في الجدول الأتي:

الجدول رقم(03): عرض مقومات برنامج الانتعاش الاقتصادي(2001-2004)

طبيعة الاعمال	رخص البرامج بمليار دج					مجموع رخص البرامج%
/	2001	2002	2003	2004	04-01	/
دعم الاصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.6
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3.0	114.0	21.7
الأشغال الكبرى	93.0	77.8	37.6	2.0	210.45	40.1
الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	17.2
المجموع	205.4	185.9	113.2	20.5	525	100

المصدر: تقرير حول الظروف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2002 ، ص123.

وتهدف العمليات التي يجب تنفيذها إلى ضمان انطلاق النمو الاقتصادي من جهة والتنمية الاجتماعية من جهة أخرى.

ثانيا : البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

"جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرنامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الانتعاش الاقتصادي السابق الذكر، وضع هذا البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف:

- ✓ تحديث وتوسيع الخدمات العامة؛
- ✓ تحسين مستوى معيشة الأفراد؛
- ✓ تطوير الموارد البشرية والبني التحتية؛
- ✓ رفع معدلات النمو الاقتصادية : يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه الأهداف السابقة الذكر.

ويعتبر هذا البرنامج برنامجا غير مسبوق في تاريخ لجزائر من حيث قيمته والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج، حيث أضيف له بعد إقرار برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوبية بـ432 مليار دج، وأخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج.

وزيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الانتعاش الاقتصادي المقدرة بـ1071 مليار دج والصناديق الإضافية المقدرة بـ1191 مليار دج،التحويلات الخاصة بالحسابات الخزينة بـ1140 مليار دج، وعليه المجموع النهائي لقيمة بـ8705 مليار دج.

ويشمل هذا البرنامج في مضمونه خمسة محاور رئيسية كبرى هي:

- ✓ تحسين ظروف معيشة السكان 45.5% المقدرة بـ1908,5مليار دج؛
- ✓ تطوير المنشات الاساسية40.5% المقدرة بـ1703,1 مليار دج من إجمالي قيمة البرنامج.

وهذا يعكس الأهمية التي توليها الدولة للقطاع البني التحتية والمنشآت الأساسية، حيث وزعت على الفروع الأربعة التالية:

- النقل: 700مليار دج؛
- الأشغال عمومية : 600 مليار دج؛
- الماء(سدود وتحويلات) : 393 مليار دج؛
- تهيئة الإقليم : 10,15 مليار دج.

- ✓ دعم التنمية الاقتصادية 8% تضمن هذا الدعم في خمس قطاعات رئسيه هي:

- الفلاحة والتنمية الريفية : الذي خصص له ما قيمته 300 مليار دج، وبذلك يعكس مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني،لاعتباره من أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد هذا الأخير؛
- الصناعة : خصص له 13,5 مليار دج، وهذا قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية، وكذا تطوير الملكية الصناعية؛
- ترقية الاستثمار : خصص له ما يقارب 4,5 مليار دج قصد توفير أوفر السبل وتهيئة المناخ لجلب الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية؛
- الصيد البحري : خصص لعمليات الدعم الصيد البحري 12 مليار دج؛
- السياحة : 3,2 مليار دج؛

- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها : قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار خصص له 203,9 دج؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: إذ أنه ونظر للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الازدهار النشاط الاقتصادي من خلال الخلق المباشر للقيمة المضافة ومناصب العمل، وكذا الأهمية التي تحوزها الصناعة التقليدية في المجتمع الجزائري، خصصت الدولة لها ما قيمته 4 مليار دج"[1] .

ثالثا : برنامج التنمية الخماسي2010-2014

"يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج الانتعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لنمو، حيث استلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع من النفقات 21214 مليار دج وهو يشمل:

- ✓ استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9,700 مليار دج؛
- ✓ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11,534 مليار دج.

حيث يخصص:

- ✓ 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية؛
- ✓ 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشات القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية؛
- ✓ أكثر من 1,500 مليار دج لدعم التنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال :
- ✓ أكثر من 1,000 مليار دج لدعم التنمية الفلاحية والريفية؛
- ✓ و ما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية التي تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض؛

[1] صالحي ناجية، مخناش فتيحة: مرجع سابق ، ص06-08.

- ✓ ستعبئ التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 200 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من اجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيماوية وتحديث المؤسسات العمومية؛
- ✓ أما تشجيع مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرامج المرافقة الإدماج المهني لخرجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب الشغل؛

فالجزائر خصصت خلال سنوات 2010 –2014 غلافا ماليا لم يسبق لبلاد سائرة في النمو أن خصصته حتى الآن و المقدر بحوالي 286 مليار دولار، الذي بشأنه تطوير الجهود التي شرعت فيها منذ 10 سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية"[1].

[1] بيان اجتماع مجلس الوزارة، برنامج التكميلي2010–2014، يوم 24 ماي2010.

المبحث الثالث : هياكل وبرامج دعم الحكومة الجزائرية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من أجل دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، قامت الدولة بخلق مجموعة من الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة وتبني مجموعة من الآليات والبرامج التي تمكن على الخصوص من مواجهة العراقيل وتوفير محيط ملائم يحفز على الاستثمار من جهة وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مواجهة الرهان اقتصاد السوق وانفتاح أمام الأسواق العالمية (الانضمام إلى OMC).

المطلب الأول : المنظومة المؤسسية والقانونية لتنمية وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قامت السلطات العمومية بإنشاء العديد من الهيئات واللجان والمؤسسات المتخصصة التي تهتم بدعم ومتابعة هذه القطاع بالتنسيق مع مختلف الهيئات الحكومية وتبني العديد من القوانين والتشريعات منها:

الفرع الأول : المنظومة المؤسسية

في إطار سعي لتنمية وحماية هذا القطاع الحساس قامت الحكومة بإنشاء عديد من المؤسسات والهيئات نذكر منها:

أولا : الوزارة الوصية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

"أولى الخطوات التي اعتمدتها الدولة هي إنشاء هيئة حكومية تشرف على هذا القطاع، وتمثلت في وزارة لهذه مؤسسات اعتبارا من1991 كوزارة منتدبة لتتحول بعد ذلك إلى وزارة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 211-94المؤرخ بـ 18 جويلية1994 ،وبموجب المرسوم 190- 2000 المؤرخ في 11جويلية 2000 تم توسيع صلاحياتها"[1]، حيث أصبحت مكلفة بالمهام التالية:[2]

- ✓ تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها؛

[1] عثمان لخلف، مرجع سابق ، ص 279-278.

[2] شعيب أنشي، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الاوروجزائرية، ماجستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص71-72.

- ✓ تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ المساهمة في إيجاد الحلول لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ إعداد استراتيجيات لتطوير وتنمية قطاع ؛
- ✓ إعداد النشرات الإحصائية اللازمة وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا القطاع؛
- ✓ تبني سياسة ترقية القطاع وتجسيد برنامج التأهيل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة وترقية المناولة؛
- ✓ ترقية وسائل تمويل هذه المؤسسات وترقية التشاور مع الحركة الجمعوية لها.

وقد أنشئت تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية ودعم هذا القطاع منها:

1- **مشاتل وحاضنات الأعمال** : "هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مكلفة بمساعدة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ودعمها(سنة أو سنتين) وتأخذ ثلاثة أشكال هي:

أ- **المحضنة** : وتتكفل بأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات.

ب- الورشة : هي هيكل عدم يتكفل بأصحاب المشروعات في قطاع الصناعات الصغيرة والمهن الحرفية عن طريق تقديم المساعدات المالية والفنية.

ج- نزل المؤسسات: وهو هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

وتتولى حاضنات الأعمال مجموعة من المهام تتمثل فيما يلي:

- ✓ تقديم الاستشارة فيما يتعلق بدراسات الجدوى للمشروعات، واختيار الآلات والمعدات والمواد؛
- ✓ استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسة حديثة النشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع؛
- ✓ تقديم الإرشادات الخاصة والاستشارات في الميدان القانوني والمحاسبي، التجاري، المالي على التدريب المتعلق بمبادئ وتقنيات التسيير خلال إنضاج المشروع ؛
- ✓ تقديم الخدمات المتعلقة بالتوطين الإداري والتجاري؛

كما تجدر الإشارة إلى أن المشاريع إنشاء حضانات الأعمال تحظى بدعم عدد من المنظمات الاقتصادية والاجتماعية الدولية، على وجه الخصوص مؤسسة فريد بريك إيبرت (Brikfrid Obert) الألمانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية(UNIDO)" [1].

2- **مراكز التسهيل** : "هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، حيث تعد فضاء للإعلام والمساعدة والتوجيه لمختلف المهن والنشاطات، فهي تعتبر قاطرة لتنمية روح المؤسسة التي طالما افتقدها اقتصادنا الوطني عبر مختلف مراحل تطوره وتتكلف هذه المراكز بمهام عديدة أهمها:

- ✓ دراسة الملفات والإشراف على متابعتها وتجسيد اهتمام أصحاب المشاريع وتجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس؛
- ✓ مرافقة أصحاب المشاريع في ميداني التكوين والتسيير ونشر المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار؛
- ✓ دعم تطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة وتقديم الاستثمارات في مجال تسير الموارد البشرية والتسويق والتكنولوجيا والابتكار"[2].

3- **المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** "وهو جهاز استشاري مكلف بترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وجمعياتهم المهنية من جهة والهيئات والسلطات العمومية من جهة أخرى، ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ومن مهامه:

- ✓ ضمان الحوار الدائم والتشاور بين السلطات والشركاء الاجتماعين بما يسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع؛

[1] المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤزخ في فبراير 2003، الجريدة الرسمية، العدد 13، ص14.

[2] حميدة رابح، إستراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة(دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصنية)، ماجستر، تخصص: إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2011/2010، ص93.

- ✓ تشجيع وترقية إنشاء الجمعيات المهنية وجمع المعلومات المتعلقة بمنظمات أرباب العمل والجمعيات المهنية"[1].

4- **الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME)** : "تم إنشاؤها وفقا للمرسوم التنفيذي 05-165، ووفقا لقرارات مجلس الوزارة المنعقد 8 مارس2004، وترمي أساسا إلى تزويد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بآلية قادرة على تنفيذ السياسة الحكومية في مجال تنمية وترقية القطاع، أن هذه الهيئة تمنح القطاع خدمات تقنية، بغية إدماجها في ديناميكية العصرنة وضمن مسار دائم لتحسين التنافسية، وذلك عبر التأثير على الجانب التسييري، وكذا التقني والتكنولوجيا، من مهامها:

- ✓ انجاز دراسات الفروع والشعب، وكذا إصدار المذكرات الظرفية الدورية حول الاتجاهات العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ وضع حيز تنفيذ الإستراتيجية القطاعية في مجال ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا البرنامج الوطني لتأهيلها؛
- ✓ متابعة ديمغرافية القطاع وخاصة ما يتعلق بالإنشاء، التوقف، أو تغير النشاط.
- ✓ تقييم فعالية ونجاعة تطبيق البرامج القطاعية، واقتراح التصويبات اللازمة"[2].

ثانيا: الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أنشئت العديد من الهيئات الداعمة لهذا القطاع، من أهمها نذكر:

1-الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ): "لقد أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم29-96 المؤرخ في 8 سبتمبر1996، وقد وضعت الوكالة تحت إشراف رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع النشاطات الوكالة التي تتمتع بالاستقلالية المالية والشخصية المعنوية، حيث كان الهدف الرئيسي من إنشائها في إطار سياسة التشغيل، من مهامها:

[1] نفس المرجع، ص ص 93-94.

[2] Site web : www.andpme.org.dz

- ✓ تدعيم وتقديم الاستشارة والمراقبة الشباب ذوي المشاريع في تطبيق مشاريعهم الاستثمارية خاصة المصغرة؛
- ✓ وضع تحت تصرف الشباب كافة المعلومات ذات الطابع الاقتصادي، التقني، التشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطهم؛
- ✓ تمويل بعض المشاريع عن طريق الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب (FNSEJ) بواسطة قروض دون فوائد"[1].

"كما تم الاهتمام بصغار المستثمرين من خلال إنشاء هيئة لدعم إنشاء المؤسسات المصغرة الذين لم تتوفر فيهم الشروط التي تطلبها الوكالة (ANSEJ)، تتمثل في وكالة التنمية الاجتماعية (ADS) والتي تعمل على تطوير ومنح القروض المصغرة لتشجيع وتكثيف النسيج الصناعي وبالتالي العمل على توفير مناصب شغل جديدة"[2].

2- الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار(APSI):"أنشئت وفقا لما نصت عليه المادة 07 بموجب قانون الاستثمار الصادر في 1993 ، وهي تحت إشراف رئيسه الحكومة وتساهم بشكل فعال في ترقية ودعم ومتابعة أصحاب المشاريع لإكمال المنظومة الإجرائية المتعلقة بإقامة استثماراتهم من خلال إنشاء شباك موحد يضم الإدارات والمصالح المعنية بالاستثمارات، وذلك بغية تقليص أجال الإجراءات الإدارية والقانونية لتأسيس وإنشاء المؤسسة بحيث لا تتجاوز 60 يوما، من مهامها:

- ✓ متابعة الاستثمارات والعمل على دعمها وترقيتها وضمان إستمراريتها؛
- ✓ القيام بدراسة الاستثمارات المقدمة وتقييمها والمصادقة عليها أو رفضها؛
- ✓ تتحمل الوكالة جزء أو كل التكاليف الاستثمارية تبعا لطبيعة الاستثمار وموقعه وأهميته.
- ✓ تقديم التسهيلات الجمركية المتعلقة بالتجهيزات والمواد الأولية التي ترغب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في شرائها"[3].

[1] المرسوم التنفيذي رقم 96/29 المؤرخ في 8 سبتمبر1996، الجريدة الرسمية العدد52 صادر في 11سبتمبر 1996، ص12 .

[2] حميدة رابح، مرجع سابق، ص94.

[3] حميدة رابح، مرجع سابق ، ص95

3- الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار(ANDI):" بمقتضى المادة 21 من الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتنمية الاستثمار، أنشئت هذه الوكالة، وبموجبه حدد مبادئ وأساليب تشجيع وحرية الاستثمار في الجزائر، وقد أنشئت لتعويض الوكالة (APSI)، حيث تسعى ANDI إلى :

- ✓ ضمان ترقية الاستثمارات المحلية والأجنبية وتطويرها ومتابعتها؛
- ✓ تسير صندوق دعم الاستثمار؛
- ✓ منح المزايا المرتبطة بالاستثمار، والتأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون؛
- ✓ تحديد فرص الاستثمار وتكوين بنك معلومات لفائدة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"[1].

ويساعد الوكالة في تأدية مهامها المنوطة بها مجموعة من الهيئات نذكر منها:

أ- المجلس الوطني للاستثمار: "يترأس هذا المجلس رئيس الحكومة ويتولى أمانته الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ويجتمع مرة كل 03 أشهر، من مهامه:

- ✓ تحديد المبلغ التقديري لمخصصات الميزانية الممنوحة لصندوق دعم الاستثمار؛
- ✓ دراسة المحيط الاستثماري واقتراح السياسات والاستراتيجيات وسبل الاستثمار؛
- ✓ تحديد قائمة المصارف التي يمكن تقييدها في صندوق دعم الاستثمار؛
- ✓ مساعدة المؤسسات على التكيف مع التطورات الحاصلة في مجال الاستثمار"[2].

ب- الشباك الموحد: "يجمع ضمنه الممثلين المحلين للوكالة بالتنسيق مع الجهات والهيئات التي لها علاقة بإقامة المشروعات ومنها المركزي الوطني للسجل التجاري، مديرية الضرائب، مديرية التشغيل، مديرية الخزينة، الوكالة العقارية، لجان دعم المشاريع المحلية وترقيتها، مديرية السكن والتعمير، البلديات المعنية والتكوين ممثلة في هذا الشباك الموحد من اجل تخفيف وتسهيل الإجراءات التأسيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانجاز المشاريع بشكل لا مركزي على مستوى الولايات، ويقوم بتقديم الخدمات الإدارية الضرورية"[3].

[1] المرسوم التنفيذي رقم:03/01، الصادر 2001/09/26، المادة 03، الجريدة الرسمية، العدد55، ص8.

[2] حميدة رابح، مرجع سابق، ص96.

[3] نفس المرجع، ص96.

ج- صندوق دعم الاستثمار: "هذا الصندوق مكلف بتحويل المساعدات التي تقدمها الدولة للمستثمرين في شكل امتيازات لتغطية تكاليف أعمال القاعدة الهيكلية اللازمة لإنجاز الاستثمار"[1].

4- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: "تم إنشاء الوكالة، وهي ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتهتم بالإشراف على صندوق الضمان المصغر وتسييره وتتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة لجميع نشاطات الوكالة.

أعطيت إشارة انطلاق منظومة جديدة للقرض المصغر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-13 والمرسوم التنفيذي رقم 04-14، وهو يخص النساء الماكثات في البيت أو الفئات بدون دخل أو تلك التي لها مداخيل غير ثابتة أو غير منتظمة "[2].

5- مرصد الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: "تم انشاء هذا المرصد لترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري، الاقتصادي، المهني، التكنولوجيا المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتزويد ببنك معطيات خاص بالقطاع يتماشى ولتكنولوجيا المعلوماتية العصرية، وهذا المرصد يهدف إلى دعم وترقية منظومة الاعلام الاقتصادي والاحصائي لهذا قطاع بناء على ضوابط ومؤشرات ومعالم علمية وعملية ترصد بها حركية النمو الاقتصادي ومختلف التطورات التي يمر بها القطاع"[3].

6- بورصات المناولة ومجلس ترقية المناولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تم تأسيسهما ضمن ترقية على مستوى المناولة.

أ- بورصات المناولة: "إن بورصات المناولة هي جمعيات تم إنشاؤها طبقا لأحكام القانون رقم 31-90 المؤرخ في 04-12-1990 ، تهدف إلى خدمة القطاع الاقتصادي وتنميته من خلال الاهتمام بتطوير نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي تتكون من المؤسسات العمومية والخاصة، من مهامها:

- ✓ إحياء الطاقات الحقيقية للمؤسسات الصناعية لغرض إنشاء دليل خاص بالمناولة؛
- ✓ تشجيع الاستخدام الأمثل للطاقات والموارد المالية والبشرية، والقدرات الإنتاجية للصناعات المحلية؛

[1] نفس المرجع ، ص96.

[2] Site web :www.angem.dz.

[3] حميدة رابح، مرجع سابق، ص67.

- ✓ تنظيم الملتقيات واللقاءات حول مواضيع المناولة، تمكين المؤسسة الجزائرية من الاشتراك في المعارض؛
- ✓ ربط العلاقات بين عروض وطلبات المناولة وإنشاء فضاء للوساطة المهنية.

توجد حليا أربعة بورصات جهوية للمقاولة من الباطن والشراكة في الجزائر،وهران، قسنطينة، غرداية"[1].

ب- مجلس ترقية المناولة: "اسس مجلس الوطني مكلف بترقية المناولة يرأسه الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذا لأهمية المناولة، فإهتمت السلطات العمومية بترقيتها لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، يتشكل من ممثلي الإدارت والمؤسسات والجمعيات المعنية بترقية المناولة، من مهامها:

- ✓ تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية على قدراتها وعلى اللحاق بالتيار العالمي للمناولة؛
- ✓ ترقية عمليات الشراكة مع كبار ارباب العمل سواء كانوا وطنين أو اجانب؛
- ✓ اقتراح كل تدبير من شأنه تحقيق اندماج احسن للاقتصاد الوطني؛
- ✓ تنسيق نشاطات بورصات المناولة والشراكة الجزائرية فيما بينها"[2].

7- لجان دعم و ترقية الاستثمارات المحلية (CALPI): أنشئت بتاريخ 15 ماي1994، وهي لجان على مستوى المحليات مكلفة بتوفير الإعلام الكافي للمستثمرين حول الاراضي والمواقع المخصصة لإقامة المشروعات وتقدم القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة[3].

8-وكالة التنمية الاجتماعية: "هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشئت سنة1994، وهي تحت إشراف المباشر لرئيس الحكومة، تسعى لتقديم القروض مصغرة ولدعم وتطوير الحرف الصغيرة والصناعات التقليدية للتخفيف من أشكال الفقر والحرمان وتحسين مستوى معيشة المواطن، ومن مهامها هي:

---

[1] حجاوي أحمد، أشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، ماجستيرفي العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2011/2010، ص133

[2] حميدة رابح، مرجع سابق، ص98.

[3] نفس المرجع ، ص116.

- ✓ تقديم القروض المصغرة لتطوير وتنمية المشروعات الصغيرة والمصغرة والفردية والتي يتم إستغلالها؛
- ✓ المساهمة في تطوير وتشجيع المهن الحرة"[1] .

9- صناديق ضمان القروض: من اجل التكفل الدولة بجانب من مخاطر بواسطة ضمان القروض، أنشئت صناديق للقيام بذلك اهمها :

أ- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(FGAR): " إن الوزارة الوصية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد بادرت بإنشاء أول صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 والمؤرخ في 11 نوفمبر 2002 والمتعلق بإنشاء وتحديد القانون الأساسي لهذا الصندوق والذي تم رصد مبلغ 1,1 مليار دج كرأسمال اجتماعي له"[2]، من بين مهامه:[3]

- ✓ التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات التي تنجز استثمارات في مجال إنشاء المؤسسات، تجديد اجهزة الانتاج توسعة المؤسسات المجودة وأخد المساهمات؛
- ✓ ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الاستشارة التقنية لفائدة هذه المؤسسات المستفيدة من ضمان الصندوق.

ب- صندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (AGCIPME): تم إنشاء الصندوق بموجب مرسوم رئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19أفريل2004 المتضمن القانون الأساسي لصندوق، وقد مر إنشاء الصندوق بمرحلتين وهما:

- ✓ مرحلة إنشاء وكالة ضمان القروض: لقد تم إنشاء وكالة بموجب قرار المجلس الوزاري في فبراير 1998، والذي خصص لدراسة ألية تتكفل بوضع حيز التنفيذ ميكانيزم ضمان المخاطر الناجمة عن منح القروض للاستثمار؛

---

[1] Site web : www.ads.dz

[2] Site web :www.fgar.dz

[3] كمال رزيق، مختار رابحي، أهمية مؤسسات التمويل المتخصص في ترقية المحيط التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(دراسة تحليلية لمؤسسات التمويل المتخصص في الجزائر مع الاشارة لبعض المؤسسات الدولية)، ملتقى الوطني الأول حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال فترة 2010-2011، ، جامعة بومرداس، 18-19 ماي، ص113.

- ✓ مرحلة تحويل وكالة إلى صندوق ضمان قروض الاستثمار لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : تحولت الوكالة إلى صندوق وطرأت تغيرات على عدة مستويات منها تغير سقف الضمان إلى 50 مليون دج وإقصاء قطاع الفلاحة والنشاطات التجارية"[1].

10-صناديق الدعم : تساهم الدولة على مختلف المستويات بتقديم الدعم للمشروعات الاقتصادية بأشكال مختلفة وضمن قطاعات وأنشطة متعددة ومن بين تلك الصناديق هي: [2]

- صندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب؛
- صندوق الخاص بتخفيض الفوائد؛
- صندوق الوطني للتنظيم والتنمية الفلاحية؛
- صندوق الشراكة؛
- صندوق الوطني للتهيئة العمرانية؛
- صندوق الوطني لتطوير الصيد لتربية المائيات؛
- صندوق دعم الاستثمارات؛
- صندوق ترقية التنافسية الصناعية؛
- صندوق الخاص بالإستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز؛
- صندوق الوطني لدعم القرض المصغر؛
- صندوق الزكاة.

الفرع الثاني:المنظومة القانونية

من بين أهم القوانين والتشريعات التي وضعتها الحكومة نذكر:[3]

[1] نفس المرجع ، ص114.

[2] عثمان لخلف، مرجع سابق ، ص292.

[3] بن قطاف أحمد، فيشوش حمزة، المنظومة القانونية و المؤسسية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول: دور المؤسسات الغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال فترة 2010-2011، بومرداس، 18-19، ص53.

أولا : القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/ 01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001، منعرجا حاسما في تاريخ هذا القطاع، حيث تحدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وآليات وأدوات ترقيتها ودعمها، حيث جاء الإطار القانوني ليعطي حلولا للعديد من الإشكاليات التي يعاني منها هذا القطاع، وذلك بوضعه لمجموعة من آليات التنظيمية التي من شأنها دعم هذا القطاع وترقيته،إذ ان الهدف منه، هو تحسين محيط الاستثمار الداخلي والأجنبي المباشر، والمساهمة في تحرير المبادرات الخاصة.

ثانيا: القانون تطوير الاستثمار

صدر هذا القانون في شهر أوت2001، والذي جاء فيه كمراجعة عميقة لقانون الاستثمار الصادر في 1993، وكمل بذلك النقائص التي كانت تعتريه، والهدف من هذا القانون هو إعادة تشكيل الاستثمار وتحسين المحيط الإداري والقانوني.

المطلب الثاني: جهود الحكومة في مجال ترقية وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يشكل القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الاطار المرجعي لوضع إستراتجية مستقبلية للنهوض بهذا القطاع، وفي هذا الشأن عمدت الوزارة على البدء في تطبيق أحكام القانون من خلال وضع مشروع إستراتيجية جديد لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سنحاول التطرق إلى ذلك من خلال:

الفرع الأول: ترقية محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اهم المؤشرات على وضعيتها، ومن بين الإجراءات التي قامت بها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحسين محيط هذه المؤسسات ما يلي:

أولا : مجال التمويل

"من أهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مشكلة التمويل وصعوبة الحصول على القروض البنكية، مما دفع الوزارة إلى وضع تدابير الدعم المالي وإنشاء المؤسسات المالية المتخصصة في تمويل هذا القطاع، واستخدام الأدوات الحديثة في مجال التسيير.

كما أن المادة 11 من القرار رقم 01/18 المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية هذه المؤسسات والمتضمن إجراءات المساعدة والدعم لترقيتها، وكان من أهدافه في مجال التمويل:

- ✓ تسهيل قبول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لوسائل الخدمات المالية المكيفة لاحتياجاتهم؛
- ✓ تحسين الخدمات البنكية في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن بين الآليات التي وضعتها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتدعيم التمويل هي إنشاء صندوق ضمان القروض"[1].

ثانيا : المجال الإداري

"في اطار تطبيق احكام القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نص القانون على انشاء مراكز التسهيلات، حيث تم انشاء 14 مركز تسهيل والتي ستقوم بمهمة تسهيل اجراءات التأسيس والاعلام والتوجيه ودعم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق مرافقة اصحاب المشاريع.

إضافة إلى ذلك قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعداد مشروع يتعلق بإنشاء مشاتل المؤسسات، حيث تم انشاء 14 مشتلة للمؤسسات في اهم اقطاب الصناعية الجزائرية، هذه المشاتل ستلعب دورا هاما في مجال استقبال واحتضان وتدريب حامل افكار المشاريع لتجسيدها على ارض الواقع، حيث يتمثل الهدف الاساسي لهذه المشاتل في تطوير التأزر مع المحيط المؤسساتي والمشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها وتشجيع بروز المشاريع المبتكرة وتقديم الدعم لمنشئ المؤسسات الجدد وضمان ديمومة المؤسسات المرافقة، والعمل على ان تصبح على المدى المتوسط عاملا استراتيجيا في تطوير الاقتصادي في مكان وجودها، واضافة الي ذلك فإنه تم انشاء وكالة وطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI) "[2].

ثالثا : المجال العقاري

"في اطار تحسين استغلال العقار الصناعي قامت الحكومة بإعادة تنظيمه في شكل شركات بمساهمات الدولة (SEP)، التي تقوم بالتكفل تدريجيا بتهيئة المناطق الصناعية والمناطق النشاط

[1] بوقنة عبد الفتاح، مشروع استراتيجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة فضاء، مجلة تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عدد2 مارس، 2003، ص06.

[2] حجاوي أحمد، مرجع سابق، ص129.

والتخزين عبر كافة ارجاء الوطن، بحيث يجد المستثمر في متناوله فضاءات مهيأة ومزودة بالوسائل والتسهيلات اللازمة لإنشاء المشاريع ولتحسين جوَ الاستثمارات بادرت الوزارة بإعداد خريطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، لاحصاء فرص الاستثمار على مستوى المحلي، ونشرها عبر كل القنوات، وتقديمها للمستثمرين لاسيما منهم الأجانب"[1].

"وكذلك تم إنشاء وكالة وطنية للعقار الصناعي(ANFI) على مستوى المحلي، تتولى القيام لدى مختلف المصالح بتسوية إجراءات الحصول على العقار"[2].

الفرع الثاني : آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اعتمدت الجزائر على جملة من الآليات والبرامج من اجل إعطاء دفعا قويا للمؤسسة الجزائرية حتى تصبح أكثر تنافسية مع مثيلاتها في العالم ويظهر ذلك في العديد من المجالات:

أولا : مجال التأهيل

تبنت الجزائر عدة برامج من اجل تأهيل مؤسساتها ورفع من قدرتها التنافسية من بين هذه البرامج برنامج التأهيل.

1- برنامج التأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها

"إن إبرام الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي والانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، أعدت الوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامجا وطنيا لتأهيل هذا القطاع بقيمة 01 مليار سنويا من 2001إلى 2013 ، بهدف رفع الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية وفق المقاييس المعمول بها عالميا للصمود أمام المنتجات العالمية ذات الجودة العالية، واكتساب أسواق جديدة وحتى تتمكن من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي"[3].

[1] نفس المرجع، ص131.

[2] زويتة محمد الصالح، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ماجستر، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص41.

[3] زراية أسماء، أثار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر، ماستر أكاديمي، تخصص نقود و مالية المؤسسات، جامعة قسنطينة، 2011، ص48.

حيث تم هذا البرنامج على مرحلتين:[1]

- ✓ مرحلة تكييف المحيط(2001-2005)؛
- ✓ مرحلة الضبط والتنفيذ(2006-2013)؛

أ- **تعريف التأهيل:** من بين التعاريف نذكر:[2]

- ❖ **التعريف الأول:**"الطريقة لوضع نظام متكامل يتيح استمرار المؤسسة وكذا معرفتها مع تطوير التنافسية".
- ❖ **التعريف الثاني:** "عبارة عن مجموعة إجراءات تحث على تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أي أنه منفصل عن سياسة ترقية الاستثمارات وحماية المشروعات التي لها صعوبات".

ب-**شروط التأهيل:** الشروط ترتكز حول إنماء المؤسسات إلى القطاعات التالية: [3]

- ✓ الصناعة؛
- ✓ السياحة والفندقة؛
- ✓ الأشغال العمومية؛
- ✓ الخدمات؛
- ✓ الصيد؛
- ✓ النقل والاتصالات.

وذلك حسب حجم المؤسسة، الأهلية تخص المؤسسات التي تضم من 05عمال إلى 250 عامل، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة هي: مؤسسة جزائرية في حالة نشاط منذ سنتين(02 سنة)، في حالة مالية مستقرة.

ج-**مهام التأهيل:** هو الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتم هذا الدعم من خلال عدة مراحل هي: [4]

---

[1] خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2013، ص109.

[2] زويتة محمد الصالح، مرجع سابق، ص43.

[3] نفس المرجع، ص43.

[4] منشورة من طرف ANDPME.

❖ **المرحلة الأولى:التشخيص الأولى والتشخيص**

✓ **التشخيص الأولى** : التكلفة القصوى لهذه العملية هي500000 دج؛

✓ **التشخيص** : التكلفة القصوى تقدر ب 2500000دج.

❖ **المرحلة الثانية: الاستثمارات**

✓ **الاستثمارات المادية:** لتكلفة القصوى لهذه العملية هي3000000دج.

✓ **الإستثمارات المادية والإنتاجية:** التكلفة القصوى لهذه العملية هي 15000000دج.

✓ **الإستثمارات المادية ذات الطابع الأولي:**التكلفة القصوى لهذه العملية هي 30000000 دج.

✓ **الاستثمارات التكنولوجية والقيمة المعلوماتية** : التكلفة القصوى لهذه العملية هي 15000000دج.

❖ **المرحلة الثالثة:التكوين والمساعدة الخاصة**

✓ **في عنوان التكوين : التأطير**

- التكلفة القصوى لهذه العملية هي 500000دج.

✓ **في عنوان المساعدة الخاصة:التدريب أو المتابعة في ميدان تكنولوجية الأشغال والتصدير،الخبرة المالية**

- تكلفة القصوى لهذه العملية هي 000 000 1دج.

✓ **الموصفات:** التكلفة القصوى لهذه العملية هي 000 000 5دج.

الشكل رقم(01) : مخطط لعمليات البرنامج التأهيل

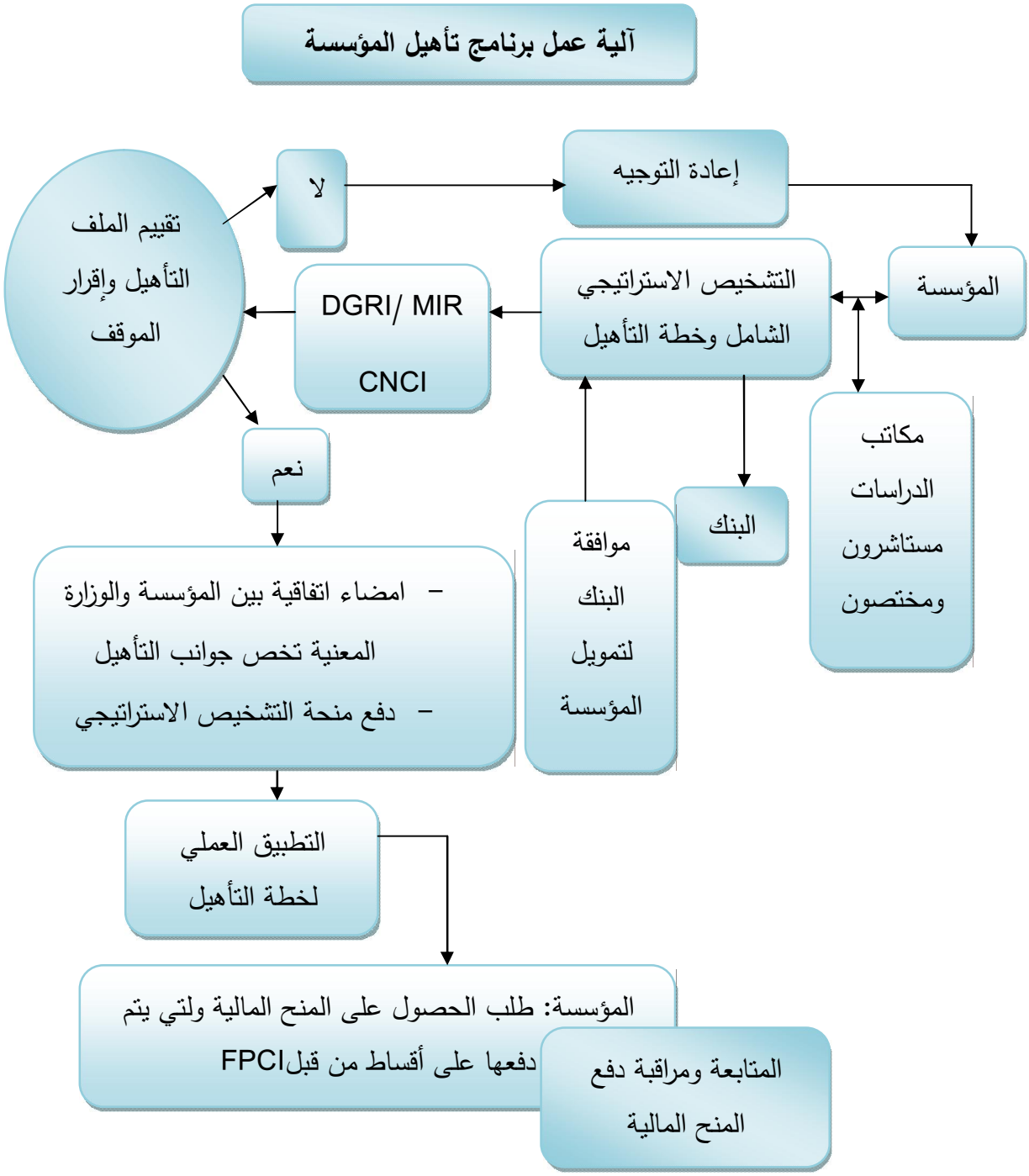

المصدر: ANDPME

د- **الهيئات المكلفة ببرنامج التأهيل:** يتم تطبيق هذا البرنامج بواسطة مجموعة من الهيئات أهمها: [1]

❖ **الصندوق الوطني للتأهيل:** يكون تحت اشراف وزير المؤسسات صغيرة والمتوسطة ، ويتشكل من ممثلي الوزارات المعنية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وممثلي غرف التجارة والصناعة والحرف الفلاحية، وأرباب العمل والنقابات ومن مهامه :

✓ وضع السياسة العامة للتأهيل المؤسسات؛

✓ تقديم الاعانات المتعلقة بعملية التأهيل، على ضوء قرارات التأهيل الصادر عن للجان الجهوية للقيادة؛

✓ تسير الاعانات المقدمة في اطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي؛

✓ المشاركة في تمويل العمليات التكنولوجية.

❖ **اللجان الجهوية للقيادة:** وهي هيئات تتكون من خبراء ومتخصصين، لهم القدرة الفنية والمهنية التي تمكنهم من اتخاذ قرار التأهيل من بين مهامها:

✓ مساعدة المؤسسات في مجال إعداد مخططات التأهيل وتحديد أفضل طرق التمويل؛

✓ تقديم قرارات التأهيل.

هـ-**أهداف عملية التأهيل:** تمس أهداف البرنامج ثلاث مستويات وهي:[2]

❖ **على المستوى الكلي:** تقوم الحكومة والوزارات المعنية كوزارات الصناعة وإعادة الهيكلة بتسطير توجهات السياسة العامة وفق النقاط التالية:

✓ وضع آلية عمل تسمح للمؤسسات والهيئات الحكومية من مباشرة الإجراءات المتخذة على المستويين الوسطي والوحدوي؛

✓ وضع برنامج تأهيل للمؤسسات والمحيط؛

✓ إعتماد برنامج تحسيسي وإعلامي لسياسة التأهيل يستهدف المتعاملين الاقتصاديين.

❖ **على المستوى الوسطي:** تحديد الشركاء الذين بإمكانهم مرافقة المؤسسة أثناء تأهيلها والتأكد من قدرتهم على فعل ذلك، ويتعلق الامر أساسا بـ:

✓ جمعية أرباب العمل للقطاع الصناعي؛

✓ المؤسسات شبه العمومية؛

---

[1] شعيب أشتي، مرجع سابق ، ص91.

[2] زويتة محمد الصالح، مرجع سابق ، ص 46-47.

- ✓ مؤسسات ومراكز المصادر التكنولوجية والتجارية؛
- ✓ هيئات التكوين المخصصة؛
- ✓ البنوك والمؤسسات المالية؛
- ✓ هيئات تسيير المناطق الصناعية.

ومن الإجراءات التي تساعد على تحسين أداء مؤسسات الدعم هي:

- ✓ مراقبة عملية التأهيل لإدماجها في تطوير إعادة الهيكلة الصناعية؛
- ✓ افتراضات ودراسات الجدوى للهياكل الجديدة، والمساعدة في انتشار هياكل جديدة.

❖ **على المستوى الوحدوي:** التأهيل برنامج محفز على تحسين النوعية، وليس برنامج ترقية الاستثمارات، أو المحافظة على المؤسسات التي تعيش وضعيات صعبة، بل هو برنامج يساعد المؤسسة على وضع آليات تطوير وتوقع وتحليل نقاط الضعف.

ومن بين الإجراءات التي يجب على المؤسسة اتخاذها لتأهيلها هي:

- ✓ دراسة التشريح وخطط التأهيل؛
- ✓ الاستثمارات غير المادية مثل دراسات البحوث والتطوير؛
- ✓ الاستثمارات المادية مثل تجهيزات الإنتاج تجهيزات الشحن والتخزين،...الخ.

يمكن توضيح الأهداف الرئيسية للتأهيل المؤسسات الجزائرية كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(02):الأهداف الرئيسية لبرنامج التأهيل

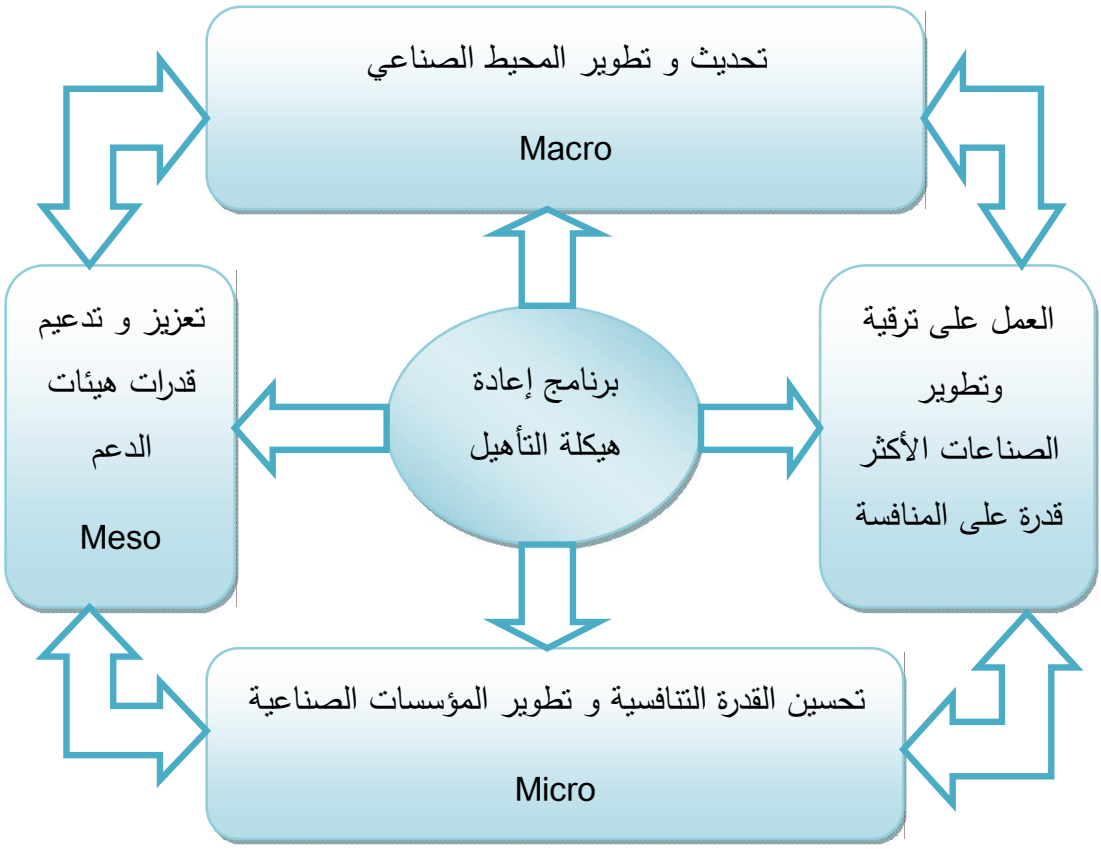

Source : *Mohammed lamine Dahoui, restuduration et mise a nivau d'enterprise Alger, 2005, p74.*

ثانيا : ترقية المناولة والشراكة

"قامت الوزارة بعمل تحسيسي اتجاه المتعاملين الاقتصاديين للاندماج في فضاءات ترقيتها، مثل بورصات المناولة والشراكة الجهوية المتواجدة حاليا وتدعيما للتنظيم الموجود لنشاط المناولة، تم تأسيس مجلس وطني لترقية المناولة ، يلتقي فيه المناولون والشركات الصناعية الكبرى لتنمية المناولة الصناعية وتعزيز عمليات الشراكة بين القطاع الوطني الخاص والعام، وكذا مع الشركاء الأجانب، كما تم تنصيب مختلف الهياكل التنظيمية المكونة له.

وتتمثل المهام الرئيسية لمجلس ترقية المناولة فيما يلي:

- ✓ اقتراح كل تدبير من شأنه تحقيق اندماج أحسن للاقتصاد الوطني؛
- ✓ تشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية بالتيار العالمي للمناولة؛
- ✓ ترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل سواء أكانوا وطنين أو أجنبين.
- ✓ تنسيق نشاطات بورصة المناولة والشراكة الجزائرية فيما بينها؛

✓ تشجيع قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ميدان المناولة"[1].

ثالثا : ترقية التشاور

"اعتمدت الوزارة على التشاور لتفعيل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عن طريق الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل، بدراسة ومناقشة مختلف المشاكل التي تعيق تنمية هذا قطاع، من خلال لجان تقنية تجتمع دوريا لتساهم في تقييم المقترحات للسلطات العمومية قصد إعداد مخطط الاستراتيجية لترقية القطاع وقد تدعم هذا العمل بتأسيس مجلس وطني إستشاري وتنصيب مختلف هياكله التنظيمية، وهذا تطبيقا للقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المادة 20 ، وذلك بهدف ضمان حوار دائم ومستمر بين السلطات العمومية والشركاء الاقتصادين والاجتماعين"[2].

الفرع الثالث: التعاون الدولي في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

نتيجة للمشاكل والمعوقات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قامت وزارة بوضع مجموعة من الآليات التنظيمية تحت اطار التعاون الدولي التي من شأنها دعم وترقية هذا القطاع، ومن أهم هذه البرامج نذكر :

أولا : التعاون الأورو- متوسطي:

جاء في اطار هذا التعاون العديد من برامج أهمها:

1- برنامج ميدا(MEDA): يندرج في إطار التعاون الأورو- متوسطي(نتطرق إليه لاحقا)

2- برنامج (GTZ) لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

"من أجل دعم حركية إعادة الهيكلة، التأهيل الاندماج ونمو الصناعات في إطار تحرير وانفتاح السوق، قد تم صياغة برنامج لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالتعاون بين دولة ألمانيا

[1] حسين يحي، قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي، دكتوراه، تخصص: إقتصاد، كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013/2012، ص50.

[2] محمد صالح، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ماجستير، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص115.

ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهذا في إطار الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية، حيث تم تسخير غلاف مالي قدره 3 ملاين دوتش مارك ألماني، الذي شرع في تنفيذه منذ شهر أفريل 1988"[1].

أ- **أهداف البرنامج:** يمكن أن نقسم الأهداف إلى : [2]

- ❖ **الهدف العام** : يتمثل الهدف العام للمشروع في محاولة الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خاصة من أجل الاستغلال الجيد لإمكانياتها ومنتجاتها في ميدان التشغيل ومن أجل التقليل من المنتجات المستوردة ومحاولة نفوذها للسوق الأجنبي أو التصدير.
- ❖ **الأهداف المباشرة:** وهي
  - ✓ إنشاء نوع من المهنية والإتقان من خلال التوجيه والارشاد ولتكوين ميدان التسير، الإعتماد على مراكز دعم جهوية؛
  - ✓ تحسين الطلب من خلال حث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على الطلب خدمات مراكز الدعم.

ب- **المؤسسة المستهدفة:** "المؤسسات الصناعية المتوسطة والتي تتكون من 50 إلى 250 عامل في الفروع التالية:

- ✓ صناعة الحديد والصلب والميكانيك (ISMME)؛
- ✓ الصناعات الفلاحية والغذائية؛
- ✓ الصناعات الكيمائية والصيدلانية؛
- ✓ المؤسسة الصغيرة والمصغرة المكونة من 1 إلى 10 عمال والمنشآت من طرف الشباب (ANSEJ) وما شابه ذلك"[3].

ج- **خدمات مراكز الدعم** : "بالنسبة للمؤسسات الصناعية المتوسطة يتم إعداد مجموعة من الأراء والتوصيات في ميدان التسير ويتعلق اساسا بالوظائف الحيوية في المؤسسة والمتمثلة في:

- ✓ الادرة العامة؛

---

[1] نوري منير، أثر الشراكة الأورو-جزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ملتقى الدولي:متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17-18 أفريل2006، جامعة شلف، ص877.

[2] محمد صالح، مرجع سابق، ص122.

[3] نوري منير، مرجع سابق ، ص878.

- ✓ تسير الموارد البشرية؛
- ✓ الانتاج والمئونة؛
- ✓ ادارة المالية؛
- ✓ التسويق، التوزيع والبيع"[1].

د- نشاطات المشروع: "تكوين مستشارين في تسير، إنشاء مجموعات ذات كفاءة عالية من المستشارين في تسير الصناعات الصغيرة والمتوسطة (من 4 إلى 5 مستشارين في كل مركز دعم) وذلك من خلال:

- ✓ تكوين قاعدي خاص بمهنة المستشار؛
- ✓ تحسين الاراء والتوجيهات؛
- ✓ متابعة لمهام المستشارين (وضع برنامج نموذجي Pilote)"[2].

3- التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والبنك العالمي

على الصعيد الميداني تبذل الجزائر مجهودات معتبرة في سبيل تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن بين أهم الأعمال المسجلة ضمن هذا الإطار يمكن ذكر:

أ- برنامج التعاون مع البنك الإسلامي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

"تتمثل رؤية هذا البنك في ريادة لدعم التنمية الصناعية، والتقدم الاجتماعي للدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء، فق لمبادئ الشريعة الإسلامية.

تأسس هذا البنك في 12 ديسمبر 1973 بتوقيع 22 دولة من منظمة المؤتمر الإسلامي، هدفه دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للدول الأعضاء، بدأ العمل الفعلي في 20 أكتوبر 1975 ويتم تعاون الجزائر مع البنك للتنمية ، حيث تم الإعلان عن توقيع اتفاقيتان بينه وبين الجزائر يقدم بموجبها مبلغ 9,9 ملايين دولار للمساهمة في تمويل مشروعات إنمائية، حيث تنص إحدى الاتفاقيتين على تقديم قرض بقيمة 5,1 مليون دولار لصالح وزارة الوصية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للمساهمة في دراسة وتنفيذ نظام جديد للمعلومات الاقتصادية وذلك بهدف دعم وتعزيز قدرات الوزارة في انجاز دراسات الجدوى وتطوير طاقات هذه المؤسسات والنهوض

[1] محمد صالح، مرجع سابق، ص122.

[2] نوري منير، مرجع سابق، ص878.

بالاستثمارات الخاصة ، حيث تقوم الحكومة الجزائرية بتسديد القرضين خلال 20 عاما مع 5 سنوات فترة سماح"[1].

ب- برنامج التعاون مع البنك العالمي

"تم إعداد برنامج التعاون تقني مع البنك الدولي (برنامج شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات NAED)، والتعاون بالخصوص مع الشركة المالية الدولية (SFI) لإعداد ووضع حيز لبارومتر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها، وسيدخل هذا البرنامج أيضا إعداد دراسات اقتصادية لفروع النشاط"[2].

4-التعاون الثنائي

هناك العديد من البرامج التعاون الثنائي، وخاصة مع البلدان التي تكتسب خبرة واسعة ووفرات في ميدان تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كفرنسا، إيطاليا،إسبانيا، تركيا، كندا، ونذكر منها: [3]

أ-**التعاون مع فرنسا:** في إطار التعاون الجزائري الفرنسي تم إبرام اتفاق مع الجمعية الدائمة لغرف الحرف بفرنسا لتكوين 48 منشطا اقتصاديا، ويتم التحضير لمشروع لتعون مع المجلس الجهوي Alpes-Rhome مع مجموعة من الولايات الشرق الجزائري(سطيف، عنابة، قسنطينة)

ب-التعاون مع إيطاليا: حيث تم التعاون مع إيطاليا بتنفيذ خط القرض المقدر بـ2,5 مليار ليرة ايطالية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ميادين اقتناء تجهيزات نقل التكنولوجيات، التكوين والمساعدة التقنية والبراعات الصناعية، كما تم الاتفاق بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الايطالية للنشاطات النتيجة يوم 18 أفريل2002 بالجزائر لتقديم مساعدة تقنية لتدعيم هياكل الدعم الموجودة (إنشاء مشاتل، مراكز التسهيل، وآليات مالية حديثة) وكذا تبادل المعلومات الخاصة بالقطاع ولهذا الغرض تم تنصيب لجنة متابعة لتحديد ميكانيزمات تطبيق الاتفاق .

يمكن تلخيص الأساليب دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشكل التالي:

[1] يوسف حميدي، مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة، دكتوراه، تخصص:التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص102.

[2] شعيب أشتي، مرجع سابق ، ص95.

[3] حجاوي احمد، مرجع سابق، ص149.

الشكل(03): سياسة متكاملة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

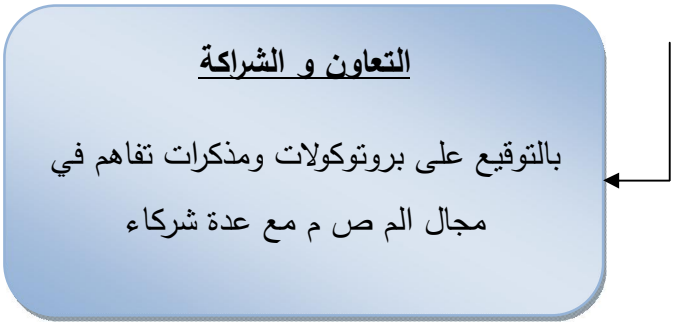

المصدر: رابح حميدة، مرجع سابق، ص91.

المطلب الثالث: برنامج ميدا(MEDA) لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

"في إطار التواصل إلى اتفاق الشراكة الأورومتوسطية الذي يسمح للجزائر بالإندماج في الفضاء الاقتصادي الأوروبي، وفي إطار إقامة منطقة التبادل الحر في أفق عام 2010، تقرر إصلاح المؤسسة الاقتصادية للشركاء الاقتصاديين في جنوب البحر المتوسط وعلى هذا الأساس خصص الإتحاد الأوروبي تعون ودعم مالي سميت ببرنامج ميدا(MEDA)"[1]

الفرع الأول : تعريف برنامج ميدا(MEDA)

هو "عبارة عن إجراءات مرافقة للإصلاحات الخاصة بالاقتصاد السوق و تطوير القطاع الخاص بالإضافة إلى دعم التوازن الاقتصادي للبلد المستفيد"[2].

"يعد برنامج ميدا الذي دشن سنة 1995 الأداة المالية الرئيسية للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الأورو-متوسطي وأنشطتها، وعلى هذا الأساس خصص الاتحاد الأوروبي تعاون ودعم مالي قصد إنجاح مسار الشراكة الأورو- متوسطية بأبعادها الثلاثة السياسي والاجتماعي والاقتصادي وبالأخص تدعيم التعاون الاقتصادي بين الدول المتوسطة الشريكة والاتحاد الأوروبي فقد تم توسيع نطاق التعاون بخلق هذه آلية جديدة من قبل الاتحاد الأوروبي، الذي عوض البروتوكولات السابقة.

إن برنامج ميدا يتشكل من محورين:

- ✓ التمويل الثنائي(90%)؛

[1] حجاوي أحمد، مرجع سابق، ص147.

[2] نفس المرجع، ص147.

- ✓ التمويل في إطار التعاون الإقليمي بين الدول المتوسطة (10%)؛

حيث يطبق برنامج من خلال لجان تشرف على تنفيذ هذه المشاريع ومتابعتها وتقييمها، ويستخدم الدعم الذي يقدمه البرنامج لهذه الدول في تحقيق ثلاث أهداف هي:

1- تعزيز الاستقرار السياسي والديمقراطي في منطقة مشتركة للسلام والأمن؛

2- إقامة منطقة للرخاء المشترك والدعم إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطين بحلول عام 2010؛

3- توثيق العلاقات بين الشعوب هذه الدول عن طريق الشراكة الثقافية والاجتماعية والإنسانية"[1].

قد استفادت الجزائر والدول العربية المتوسطة المعنية خاصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد تجسدت هذه المشاريع والبرامج التمويل والدعم في مرحلتين:[2]

- ✓ ميدا I : (1996-2000)؛
- ✓ ميدا II : (2002-2007).

أولا : بطاقة تقنية عن البرنامج

"ويمكن التطرق لاستفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، حيث كانت معظم المبالغ المخصصة لها تدخل ضمن البرنامج الأول، فقد تم تخصيص 4,856 مليار اورو من طرف البنك الأوروبي للاستثمار(BEI)، حيث يتكون 2,310 مليار اورو في شكل قرض وفي هذا الإطار استفادت الجزائر ضمن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التمويل بمشروع دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ57 مليون اورو، حيث ان الموارد المخصصة لتمويل هذا المشروع موجهة اساسا إلى منهج الدعم التقني المتعدد الاشكال المؤسسة جزائرية، وهذا المشروع يهدف إلى وضع شبكة وطنية للمعلومات الاقتصادية والتقنية لهذه المؤسسات، كما تم وضع وحدة تسير هذا البرنامج(UGP) في الجزائر في أكتوبر 2000

حيث كنت الانطلاقة الفعلية للبرنامج ميدا في2002 ويقرر إنتهائه في سبتمبر2007 مع امكانية تمديده إذا أرادت، حيث ركز البرنامج في هذه العملية 36% لترقية الادارة و 26% لتطوير الإنتاج، 15%

[1] لزهار العابد، إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دكتوراه، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2013/2012، ص233.

[2] حجاوي أحمد، مرجع سابق، ص147.

للجودة، 14% لتسهيلات المصرفية، اما التسويق فقد قدر بـ9%، حيث يحتوي برنامج ميدا على المحاور التالية:

- ✓ برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ دعم و تطوير الأدوات المالية الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- ✓ تغطية الضمان لصالح صناديق ضمان القروض؛
- ✓ تعزيز إمكانيات الجمعيات المهنية وأرباب العمل"[1].

ثانيا : برنامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائرED/PME

"لقد جاء هذا البرنامج ضمن إطار الفصل الثاني للتعاون لبرنامج ميداII، ومعد خصيصا لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد أخذ اسم: أورو- تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية Euro- Développement PME Algérienne "[2].

حيث نقسم إلى برنامجين هما:

1- **برنامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2002-2007 (ED/ PME I)**: جاء هذا البرنامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل 20 عاملا ، وتمتد فترته من سبتمبر 2002 إلى ديسبر 2007، تقدر ميزانيته بـ 62,9 مليون أورو.

2- **برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيات الإعلام والإتصال2009-2012 (ED/PME II)** : تم بوجب الاتفاقية مبرمة بين اللجنة الاوروبية ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال شهر مارس2008 ، ويقدر الغلاف المالي للبرنامج بـ 44 مليون اورو من الاتحاد الاوروبي ، أما الجزائر بـ 4 مليون اورو .

يعمل البرنامج على تنسيق مع السلطات الجزائرية على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبيئة الأعمال، وتقوية الهيئات و المؤسسات المكلفة بوضع السياسات الوطنية.

[1] الأخضري عزي، هواري خثير، محاولة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر1962-2008، ملتقى الوطني الأول حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال فترة2010-2011، جامعة بومرداس، 18-19 ماي، ص285.

[2] Dispositions techniques et administratives. Appui au développement des PME en Algérie, ministère de la PME et de l'Artisanat commission européenne, p19 .

الفرع الثاني: أهداف ومحاور البرنامج

يمكن تلخيص أهداف ومحاور الأساسية لهذا البرنامج في:

أولا : الأهداف

يهدف البرنامج إلى تحقيق ما يلي: [1]

- ✓ تحسين مستوى القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الجزائرية من أجل تفعيل مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- ✓ تحسين قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في مجال التكوين والاستشارة، والمعلومات من اجل تحقيق أفضل اندماج لها في اقتصاد السوق؛
- ✓ دعم خلق شركات متخصصة وتطويرها؛
- ✓ تغطية الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؛
- ✓ دعم المحيط المقاولاتي؛
- ✓ تقديم تشخيص استراتيجي؛
- ✓ المساعدة على وضع حصة الأعمال؛
- ✓ تسهيل الحصول على التمويل من خلال صندوق ضمان المؤسسات الصغيرة المتوسطة.

ثانيا : المحاور

يرتكز الدعم المطبق من طرف برنامج ميدا في ثلاث محاور توضيحها من خلال:[2]

1- **تحسين التسيير العملي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تنفيذ إجراءات تغطي أولا تشخيص والتموضع الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقوية مستواها التنافسي وأدائها في كل عناصر التسيير، وتحسين مستوى كفاءة والتأهيل رؤساء وعمال المؤسسات، من خلال دورات تكوينية مناسبة وتقديم الدعم لكل الإجراءات التي تمكن المؤسسات من التوصل إلى المعلومة عبر شبكة معلومات وطنية.

2- **دعم الابتكار وترقية الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** ينتظر من البرنامج المساهمة في تحسين تمويل المؤسسات بإمدادها بالدعم للابتكار وتكوين مؤسسات

[1] شعيب أشتي، مرجع سابق، ص97.

[2] مهلل عبد المالك، تأهيل المؤسسات صغيرة والمتوسطة الأهداف والآليات، ماجستير، تخصص:نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص81.

المالية متخصصة من اجل توسيع سلسلة الوسائل المالية التي في متناول المؤسسات والممولين لمشاريعهم قصد تطويرها.

3- **دعم المحيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** في إطار تلبية حاجيات وانشغالات المؤسسات وذلك بدعم هيئات العمومية والخاصة، جمعيات أرباب المتخصصين في الفضاءات الوسطية، معاهد التكوين، الإدارات المركزية.

الفرع الثالث: توجيهات البرنامج

تتمثل في:

أولا : طبيعة الخدمات

تتم إجراءات التمويل على المؤسسة المستفيدة حسب: [1]

- ✓ التشخيص 20%؛
- ✓ عمليات التأهيل الأكثر أولوية 20%؛
- ✓ عمليات أخرى 30%إلى 50%؛

ثانيا : المستفيدين:

يستفيد من البرنامج: [2]

1- **الأعوان الخواص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** : ويقصد بها المؤسسات الخاصة بالإنتاج الصناعي والتي تمارس نشاطاتها في القطاعات التالية:

- ✓ الصناعات الغذائية؛
- ✓ الصناعات الصيدلية؛
- ✓ الصناعات الكيميائية؛
- ✓ الصناعات الميكانيكية؛
- ✓ مواد البناء؛
- ✓ السلع المصنعة؛
- ✓ صناعة الأحذية و الجلود؛
- ✓ الصناعة الالكترونية؛
- ✓ الصناعات النسيجية؛

[1] شعيب أشتي، مرجع سابق ، ص97.

[2] مهلل عبد المالك، مرجع سابق، ص83.

- ✓ صناعة الملابس؛

ويستثنى من قطاعات الزراعية والتجارة والخدامات.

2- **الهيئات المالية والمشرفين الخواص(SFS):** تتمثل هذه الهيئات في البنوك والهيئات المالية والمشرفين الخواص الذين يهدفون إلى خلق وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة، باستخدام أدوات جديدة مثل:

- ✓ القرض الإيجار؛
- ✓ رأس المال ذي المخاطر.

أو كل أداة مالية اختيارية للقرض البنكي الموجه إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- **الهيئات وأجهزة الدعم للمؤسسة(OA):** يدمج هذا البرنامج كل الوحدات العمومية والخاصة التي لها القدرة على ترقية التأطير والمساندة تحت الأشكال التالية:

- ✓ أجهزة الدعم التقني التكنولوجي؛
- ✓ الإدارات المركزية الاقتصادية؛
- ✓ الهيئات العمومية لخدمة المؤسسة؛
- ✓ غرف التجارة والصناعة؛
- ✓ بورصة المناولة والشراكة؛
- ✓ جمعيات أرباب العمل؛
- ✓ مراكز ومعاهد التكوين؛
- ✓ ممثلي الشبكة الوطنية للمعلومات الاقتصادية؛

4- **التنظيمات العمومية للتأطير:** مثل وزارة الصناعة والمناجم (الوزارة الوصية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

ثالثا : شروط الاستفادة

يجب أن تتوفر الشروط الموضحة كالتالي:[1]

1- **فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** : نذكر منها

- ✓ الممارسة في إحدى قطاعات النشاط التي أشار إليها البرنامج؛
- ✓ أن تكون لها نشاط لثلاث سنوات على الأقل؛

[1] شعيب آشتي، مرجع سابق، ص144.

- ✓ عدد العمال ما بين 10-250 عامل؛
- ✓ تحقيق رقم الأعمال 100 مليون دج؛
- ✓ حفظ على الأقل 60% من رأس مال الاجتماعي باسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية؛
- ✓ أن يكون منظم على الصعيد الجبائي خلال ثلاث السنوات الأخيرة(حددت المساهمة الجبائية بـ:100000 دج)؛
- ✓ أن يكون منخرط في صندوق الضمان الاجتماعي خلال الثلاث سنوات الأخيرة؛
- ✓ الالتزام بدفع مشاركة قدها 20% من التكلفة الكلية للتدخلات المتوقعة لأجل التأهيل التنافسي(80% الباقي يمول من طرف الاتحاد الأوروبي).

2- فيما يخص الهيئات المالية المشرفة على المشاريع : نذكر منها

- ✓ تقديم مشروع كامل لإنشاء شركة مالية؛
- ✓ المطابقة مع التشريعات والتنظيمات السارية المفعول؛
- ✓ أن يكون منظم على الصعيد الجبائي والاجتماعي؛
- ✓ الالتزام بدفع 20% من التكلفة الأصلية؛

3- فيما يخص هيئات و أجهزة الدعم: نذكر منها

- ✓ تقديم المشروع الموجه لتحسين دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شكل دعم قانوني وتجاري، إداري، نقابي أو متخصص؛
- ✓ تقديم مشروع موجه لخلق خدمات سوقية وغير سوقية جديدة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تحسين العرض بتنويع التكوين وتحسين العرض الخاص بالنوعية وتنويع المعلومة؛
- ✓ الالتزام بالتشريعات والتنظيمات السارية المفعول، والالتزام بدفع 20%من تكلفة الكلية للتدخلات المتوقعة؛

الفرع الرابع: تدخلات البرنامج

يمكن شرح كيفية تدخل البرنامج من خلال:

أولا : طبيعة التدخلات

"يتدخل البرنامج بطلب من المستفيد في شكل حصري للتمويل بـ 80 % من تكلفة، ومن التدخلات:

- ✓ المساعدة التقنية من اجل وضع الحلول واستخدام الوسائل المقرر لصالح المستفيدين؛
- ✓ تكوين مؤهل، تأهيل تقني إضافي، تكوين متخصص وتكوين المكونين لصالح المستفيدين؛
- ✓ تدخل على مستوى التجهيزات وتطبيقات المعلوماتية موجة لإنشاء مؤسسات مالية متخصصة؛

وعليه فالبرنامج لا يتدخل على شكل مساعدات في رأس المال أو تمويل التجهيزات والمعدات لوازم الترخيص أو تسريحات أخرى للاستغلال"[1].

ثانيا : طرق التدخل

"يستفيد من البرنامج كل من يستوفي الشروط المشار إليها سابقا، وذلك بعد الاتصال بمقر الـ(UGP) والقيام بزيارة ميدانية للمستفيد تكون مبرمجة، من أجل تحديد التدخلات المنتظرة، ويقدم تقييم بالأرقام لتكلفة الإجراءات المتوقعة والمطلوبة من طرف المستفيد، وبعدها يتم وضع الشروط المرجعية للإجراءات المطلوبة والمصادق عليها من طرف المستفيد.

تتم دراسة ملف طلب التدخل من طرف اللجنة، وبعد الموافقة يوجه إلى مكاتب الاستشارة الأوروبية، وذلك قصد تقييم عروض خدمات ملائمة للشروط المرجعية، تم تقوم اللجنة بحفظ أحسن عرض واستقبال الخبراء من أجل الشروع في عرض الالتزام"[2].

الفرع الخامس: وسائل ومدة الدفع

"يملك البرنامج هيكل تنفيذي تقني وإداري مكلف باستخدام إجراءات وتنظيمات اتفاق التمويلي النوعي الممضي بين الجزائر واللجنة الأوروبية المتخصصة والتي تدعى(UGP)، كما أن البرنامج ينشط بفريق عمل دائم مكون من 25 خبيرا (21 جزائري و4 أوروبيين) "[3].

أولا: UGP

"فهي وحدة مهيكلة على شكل فرق صغيرة تتضمن سبعة أخصائيين في كل القطاعات مقرها الجزائر العاصمة، تتدخل هذه اللجنة يكون على مستوى التراب الوطني بالإضافة إلى 12 ملحقة إقليمية تسهر على تحقيق بعض المهام كالإعلام والتكوين لفائدة الفاعلين السابق ذكرهم،

[1] شعيب آشتي، نفس المرجع، ص145.
[2] نفس المرجع ، ص146.
[3] مهلل عبد المالك، مرجع سابق، ص84.

تلعب(UGP) دور مركز الدعم لخبرائها، كما تقدم الدعم أيضا للمستفيدين من البرنامج، وهذا بتحضير مخطط عملي إجمالي (POG) يغط فترة 5 سنوات و مخططات عملية سنوية(POA) في نهاية كل سنة من النشاط بالإضافة إلى تقارير النشاطات الأخرى تقدم إلى الهيئات الرقابية والسلطات الوزارية"[1].

وفيما يلي ندرج المخطط التنظيمي لوحدة التسيير المشروع(UGP) :

اشكل رقم(04) : التنظيم الهيكلي لوحدة تسير المشروع (UGP)

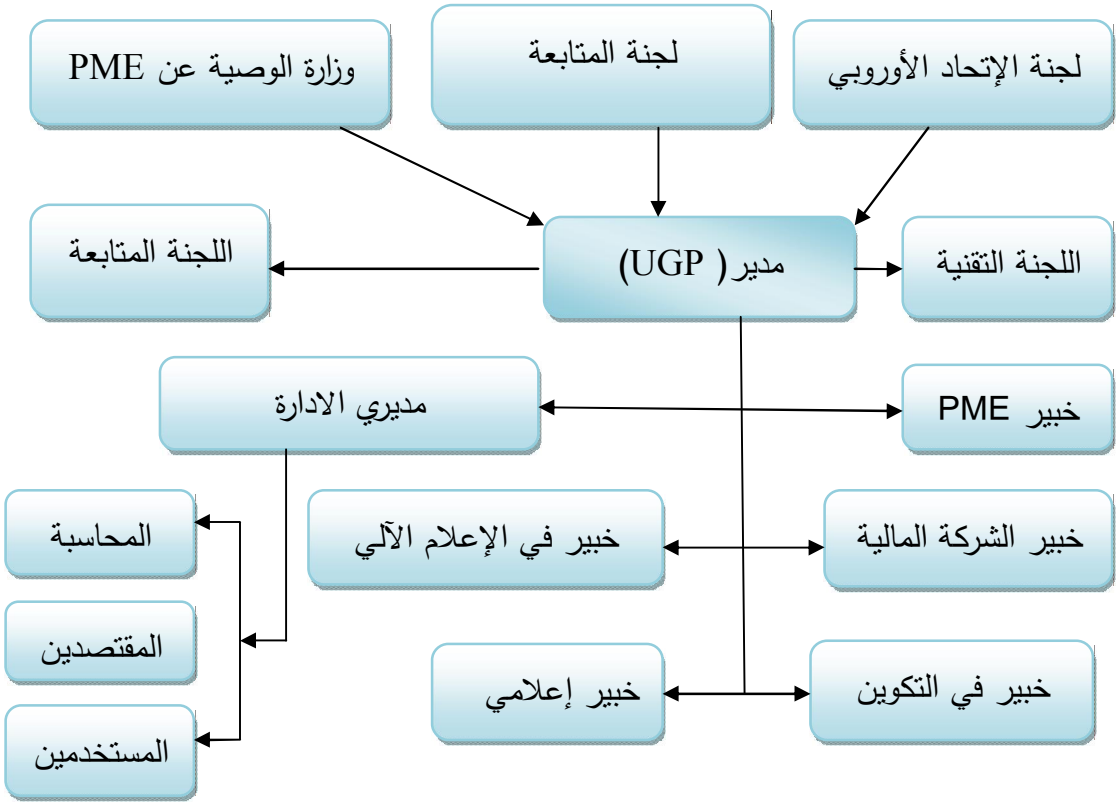

مصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطةwww.pme-art-dz. Org

ثانيا:آلية الضمان المشترك(MEDA/ FGAR)

"تستفيد منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الصناعية والتي تتشغل في الخدمات المتعلقة مباشرة بالصناعة ،حيث يغطي الضمان الممنوح 80% من مجموع القرض البنكي المحدد للمؤسسة دون تجاوز 50 مليون دج، ويستطيع ان يصل المبلغ التغطية في بعض الحالات إلى 150 مليون

[1] نفس المرجع، ص85.

دينار جزائري، ويسدد المستفيد علاوة للصندوق تحدد ب0,6 % في السنة من قيمة القرض المتبقي بالنسبة لقروض الاستثمار و0,3 % في السنة بالنسبة لقروض الاستغلال"[1].

ويمكن تمثيلها بالشكل التالي:

الشكل رقم (05): تقسيم المخاطر PME، البنك، FGAR، تغطية ميدا

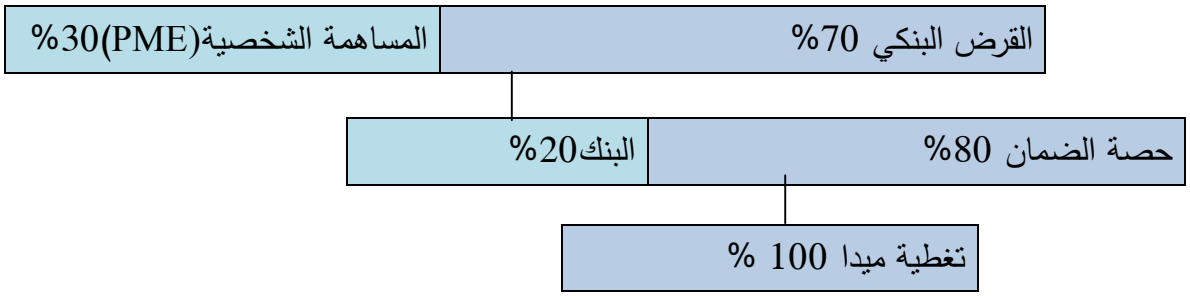

Source : *Alain Daniel, Optimiser ma demande de crédits, Ministère de la PME et de L'Artisanat et Commission Européenne, p13.*

وتقدر الميزانية المقدرة لتنفيذ البرنامج على مدى 5 سنوات على النحو التالي:[2]

- ❖ في إطار ميداI(PAPME): خصص 62900 مليون اورو موزعة حسب:
  - ✓ الاتحاد الأوروبي: 57 مليون اورو ؛
  - ✓ الدولة الجزائرية:34000 ملايين اورو؛
  - ✓ المستفيد من الدعم: يقدم الباقي؛
- ❖ في إطار ميداII(PME II)
  - ✓ الاتحاد الأوروبي : 40 مليون اورو؛
  - ✓ الدولة الجزائرية : 3 ملايين اورو؛
  - ✓ المستفيد من الدعم : 1 مليون ؛

كما يمكن إدراج الميزانية في الجدول التالي:

[1] كمال رزيق، مختار رابحي، مرجع سابق، ص113.

[2] لزهار العابد، مرجع سابق، ص 236.

الجدول رقم(04) : يوضح أقسام ميزانية البرنامج

الرقم	أقسام الميزانية	المفوضية الأوروبية(857 بالمائة)		الجزائر 14.2 بالمائة			المجاميع
		الأورو	%	الوزارة	PME	%	
1	الخدمات	4258500	74.70	1920.0	4125.0	64	48630.000
1-1	خبراء في المدى الطويل لوحدة	5142000	/	1260.0	/	/	6402.000
2-1	المستخدمين المحليين	6135000	/	660.00	/	/	6795.000
3-1	مساعدة تقنية قصيرة الأجل	29808.0	/	/	412500	/	33933.000
4-1	مراجعة/تقييم/متابعة	1500.00	/	/	/	2.5	1500.00
2	اللوازم	6720.00	11.80	240.00	/	/	6960.000
1-2	وحدة تسيير البرنامج	780.000	/	240.00	/	/	1020.000
2-2	مشاريع مؤسسة	2500.00	/	/	/	/	2500.000
3-2	مشاريعSFS	2000.00	/	/	/	/	2000.000
4-2	تكوين	1440.00	/	/	/	/	1440.000
4	الإعلام	600.000	1	/	/	/	600.000
5	مصاريف التسيير	3695.00	6.5	3160.0	/	33.5	6855.000
7	أدوات مالية	0	/	/	/	/	0
	المجموع خارج التوقيع	53600.0	/	5320.0	412500	100	63045.000
9	ميزانية غير منظرة	340.000	/	/	/	/	3400.000
	المجموع العام	57000.0	100	5320.0	4125.0	100	66445.000

Source : *programme d'appui au développement de la PME/PMI ,Plan Opérationnel annuel, Commission Européenne et Ministère de la PME et de L'Artisanat, Septembre2002, p03.*

الفرع السادس: النتائج المرتقبة

يرتقب تحقيق هذه النتائج من خلال تنفيذ البرنامج وهي:[1]

- ❖ تحسين القدرة التنافسية لحوالي3000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وخاصة السماح لها بالتأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق وهذا من خلال 80 مشروع نموذجي و75 مشروع مشترك مقترحة من طرف هيئات الدعم أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ❖ تحسين المعلومات المهنية لمدراء المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص من خلال 25 مشروع؛
- ❖ تلبية الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا بإنشاء 14 شركة مالية متخصصة (SFS)؛
- ❖ المساعدة على انطلاق 8 شركات مالية متخصصة ومتابعة 5 منها والمساهمة في المحفظة المالية لـ3 شركات مالية متخصصة؛
- ❖ تحسين المحيط المؤسسي(المقاولاتي) لدعم المؤسسات والتنظيمات المتعلقة مباشرة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ❖ تأهيل أنظمة جديدة لدعم تتولى تقديم خدمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ❖ توفير شبكة وطنية للإعلام والخدمة العمومية والخاصة في جانب التسيير وبث المعلومات الاقتصادية المالية والتقنية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

[1] شعيب أتشي، مرجع سابق، ص146.

خلاصة الفصل الثاني

شكلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أولويات الحكومة الجزائرية في إطار تكيف الاقتصاد الوطني مع التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، ومتطلبات الانتقال إلى اقتصاد السوق، لذا أصبح من الضروري إعداد برامج وأساليب وإنشاء هياكل لدعم وتطوير هذا القطاع الذي يمر بمرحلة حاسمة خاصة مع تسارع وتيرة اندماج الاقتصاد الوطني في التكتلات الاقتصادية العلمية(لانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، اتفاق الشراكة الأورو –متوسطية).

ومن أجل دعم وتطوير هذا القطاع في الجزائر قامت الدولة بخلق مجموعة من الهيئات الحكومية و المؤسسات المتخصصة أهمها وزارة الوصية له، بورصات المناولة،...الخ، وتبني أساليب وبرامج متعدد منها برنامج التأهيل الوطني والتعاون الثنائي، برنامج ميدا الذي جاء في إطار الشراكة الأورو- الجزائرية، حيث يعتبر أكثر وضوحا من حيث الأهداف والموارد المالية وتوزيع المسؤوليات.

تحليل وتقييم النتائج المحققة من برامج الدعم والتطوير في الجزائر

تمهيد:

أدى التحول الذي عرفته الساحة الاقتصادية في الجزائر مع نهاية الثمانينات حتى يومنا هذا، إلى انفتاح الاقتصاد الجزائري واندماجه في السياق الاقتصادي العالمي، مما دفع بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تطور وإعادة تأهيل قصد تكيفه مع المنافسة الدولية.

وعليه سنحاول في هذا الفصل الوقوف أمام التطور هذا القطاع من خلال معالجة الإحصائيات معلقة به وتحليل نتائج برنامج ميدا من خلال:

المبحث الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المبحث الثاني: تحليل وتقييم نتائج برنامج ميدا

المبحث الأول : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من خلال هذا المبحث قمنا بتحديد أهم التطورات الإحصائية لهذا القطاع بشكل عام من خلال التصريحات وتسجيلات الهيئات الوصية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: التطور العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مابين2001-2012

تتشكل أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من المؤسسات الخاصة، حيث شهد عددها تطورا في بالغ الأهمية ابتداء من سنة 2000، وذلك بفعل تسهيل الإجراءات أمام نشأتها من جهة وتطور ثقافة المقاولة لدى خريجي الجامعات من جهة أخرى، فهذه الزيادة تفوق الضعف، حيث أن جميع الإحصائيات المتوفرة تدل على أن أكثر من نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم إنشاؤها مابين 2001-2007، وذلك بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 الأمر الذي يدل أن هذا القانون هو خطوة في طريق الصحيح لتطوير وتنمية هذا القطاع.

وبالنظر للجداول المدرجة أدناه التي توضح تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر والتي قمنا بتمثيلها بيانيا بغرض التوضيح، فإننا نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند نهاية سنة 2012 عرف تطورا ملحوظا قدر بزياد إنشاء مؤسسة 687386 بعدما كان عددها يقدر بـ261853 والعكس بالنسبة للمؤسسات العامة فعددها يسجل انخفاضا يقدر بـ: 217 خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة وذلك نتيجة لعمليات الخوصصة للوحدات المتعثرة.

أما بالنسبة للمؤسسات التقليدية، فقد تم تسجيل ارتفاع يفوق 71523 سنة 2002 إلى162080 مؤسسة سنة 2009 ليشهد بعدها تذبذب إلى غاية 2012.

الجدول رقم(05) : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2001-2004)

طبيعة المؤسسات	2001	2002	2003	2004
المؤ, الخاصة	179893	189552	207949	225449
المؤ, العامة	788	788	788	778
نشاط ص تقليدية	64677	71523	79850	86732
المجموع	245348	261853	288587	312959

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائية، وزارة الصناعة والمؤ,ص م وترقية الإستثمار، عدد 05-09.

ويمكن توضيح هذا الجدول من خلال التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم (06) : تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بين 2001-2004

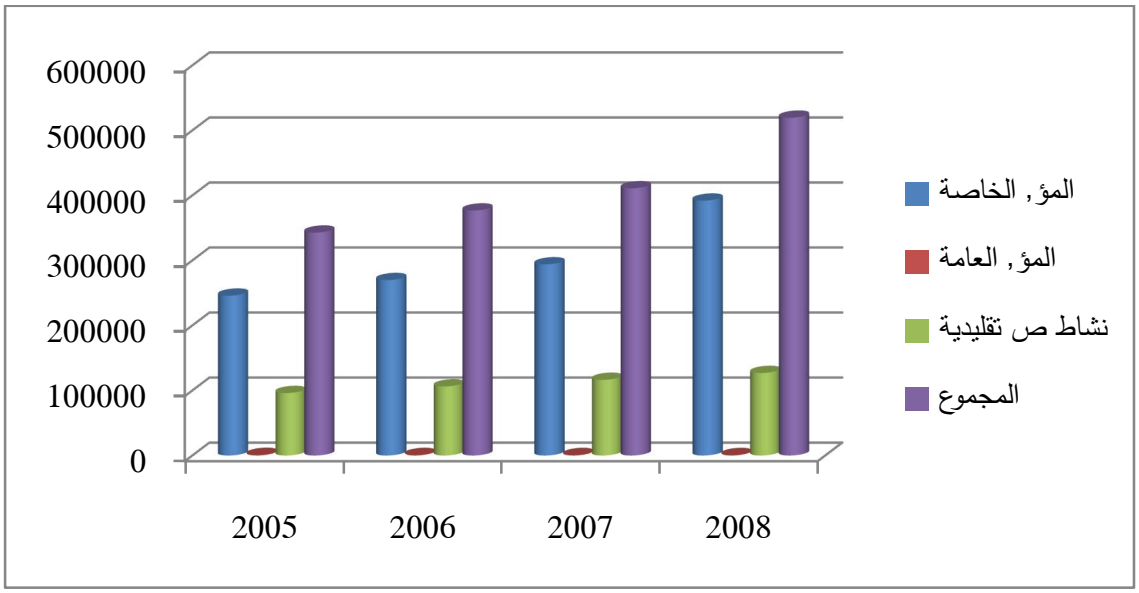

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم(05).

الجدول رقم(06) : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2005-2009)

طبيعة المؤسسات	2005	2006	2007	2008	2009
المؤ, الخاصة	245842	269806	293946	392013	455398
المؤ, العامة	874	739	666	626	561
نشاط ص تقليدية	96072	106222	116347	126887	169080
المجموع	342788	376767	410959	519526	625069

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المرجع سابق، عدد11-16 .

ويمكن توضيح هذا الجدول من خلال التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم(07):تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بين2005-2009

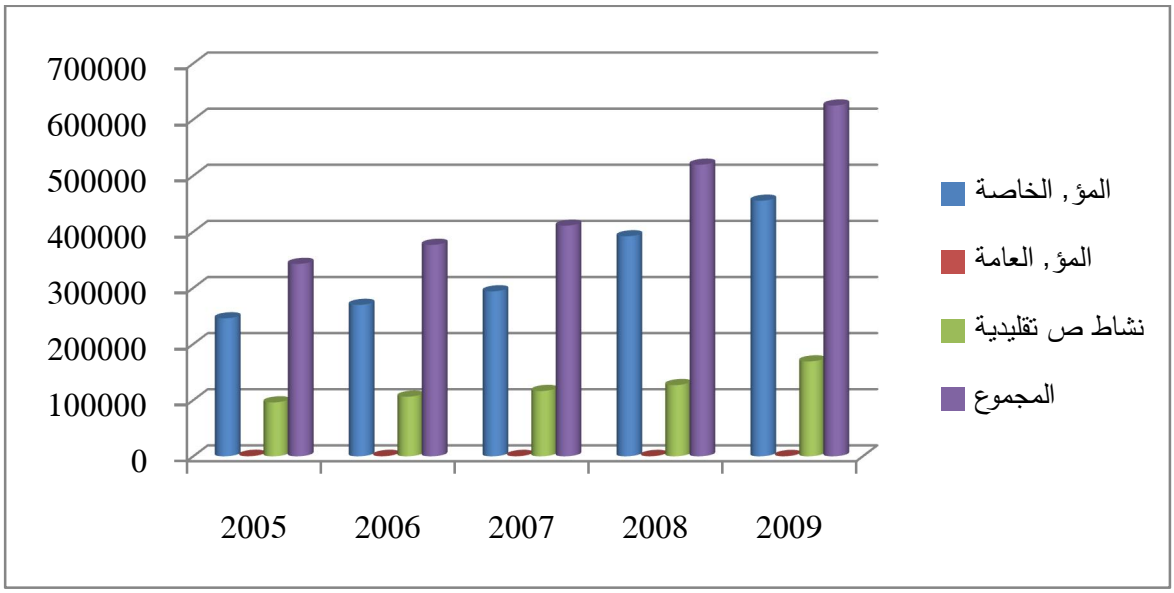

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم(06).

الجدول رقم (07) : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2012)

طبيعة المؤسسات	2010	2011	2012
المؤ,الخاصة	618515	511856	527502
المؤ, العامة	557	572	561
نشاط ص تقليدية	135623	146881	154123
المجموع	764695	659309	687386

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المرجع سابق عدد 18-22.

ويمكن توضيح هذا الجدول من خلال التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم(08) : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مابين 2010-2012

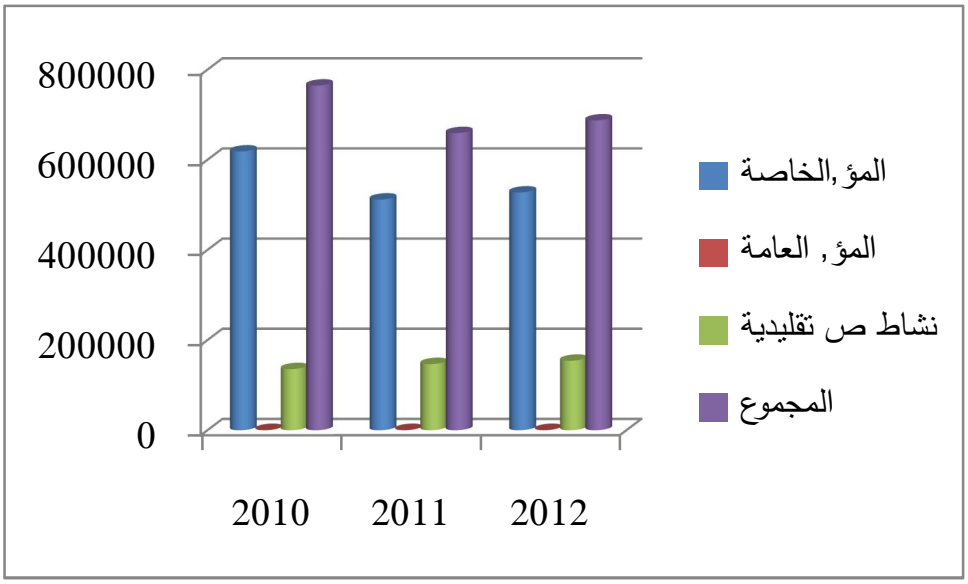

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (07).

من خلال الجدول رقم(08) يمكن توضيح معدل تطور العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي كان إيجابيا وملحوظا في الفترة 2004-2010، حيث بلغ في 2010 نسبة 20.31%.

الجدول رقم(08): معدل التطور العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

طبيعة المؤسسات	2004 %	2005 %	2006 %	2007 %	2008 %	2009 %	2010 %	2011 %	2012 %
المؤ, الخاصة	8.42	9.05	9.75	8.95	33.36	16.16	35.82	-17.25	4.08
المؤ، العامة	-1.27	12.34	-15.45	-9.88	-6.01	-5.6	-5.75	2.7	-1.92
نشاط ص التقليدية	8.62	10.77	10.56	9.53	9.06	33.25	-19.19	8.3	4.93
المجموع	8.45	9.53	9.91	9.08	15.73	20.31	20.31	-12.63	4.25

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المرجع السابق، عدد05-22.

من الملاحظ أن نسبة المؤسسات الخاصة شهد تطورا كبير مقارنة بنسبة المؤسسات العمومية في فترة 2001-2012 هذا راجع إلى عدة أسباب والمعطيات الموضوعية أهمها:

- ✓ التحولات الاقتصادية العالمية، وما صاحبها من تطبيق لبرامج التعديل الهيكلي في الجزائر، الأمر الذي طرح حتمية تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمعالجة تخلى الدولة عن بعض الأنشطة وامتصاص المسرحين من مناصب عملهم بسبب إعادة هيكلة قطاعات النشاط الاقتصادي؛
- ✓ الدور المتعاظم للقطاع الخاص خصوصا في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية، ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية وخدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها، مثل إعادة تنشيط الصناعات التقليدية، المناولة في القطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية..الخ.

المطلب الثاني: تطور المؤسسات حسب الجهوي

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل غير متساو بسبب الطابع الجغرافي للبلاد، فهي تتميز بتمركز أغلبيتها في 12 ولاية بنسبة أكثر من 52% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أربع ولايات وهي : الجزائر(11.53% من المجموع)، تيزي وزو، وهران وبجاية يمثلون حوإلى27% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للبلاد.

تسجل كل من سطيف (+9.19%)، بومرداس (+8.83%)، البليدة (+8.77%)، تيبازة (+8.28%)، وباتنة (+8.24%) أعلى معدل للتطور، حيث تتعدى بذلك معدل التطور على مستوى الوطني.

أما توزيع هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات الجغرافية فيلاحظ هناك تمركز شديدا في الجهة الشمالية مقارنة بجنوب البلاد، أما الوسط فهو يحتوي على نسبة مهمة منها.

حيث تحتوي المنطقة الشمالية على 248985 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (أي بنسبة تقدر بـ: 59.27%) متبوعة بالهضاب العليا بـ128316 مؤسسة (30.54%)، بينما تحتوي منطقة الجنوب والجنوب الكبير على 42816 مؤسسة (حوالي 10.19% من المجموع)،

وهذا ما نلمسه من خلال الجدول :

الجدول رقم (09) : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب جهات الوطن

الجهات	2011	إنشاء	الشطب	اعادة انشاء	الشطب	2012
الشمال	232664	17986	5151	3486	16321	248985
الهضاب العليا	1199146	9468	2056	1758	9170	128316
الجنوب	32216	2338	517	532	2353	34569
الجنوب الكبير	7735	738	326	100	521	8247
المجموع	3917761	30530	8050	5876	28356	420117

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المرجع سابق، عدد22، ص20.

ويمكن أن ندرج الشكل رقم(09) الذي يوضح أن نسب تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب جهات الوطن.

الشكل رقم(09) : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب جهات الوطن

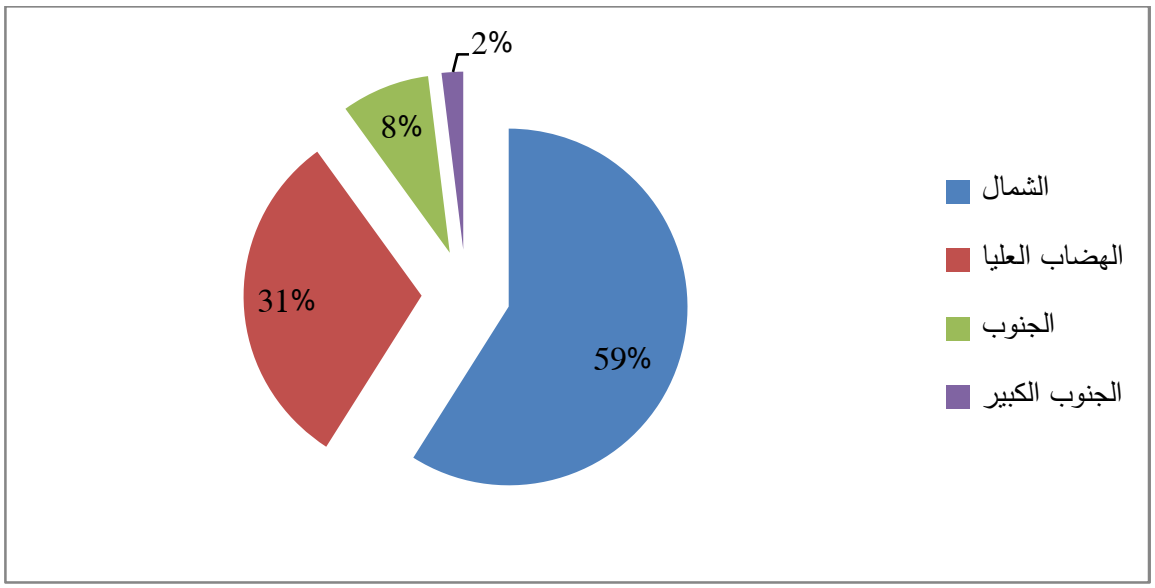

المصدر : نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المرجع سابق، عدد22 ص19.

ومن خلال هذه المعطيات يمكن قول أن هناك توزيع غير متوازن لهذه المؤسسات عبر جهات الوطن هذا راجع إلى عدة أسباب نذكر منها:

- ✓ نجد أن المناطق الشمالية تتوفر على الخدمات والهياكل القاعدية الملائمة التي تنعدم في مناطق اخرى؛
- ✓ تتوفر المناطق الشمالية على ظروف المواتية لتحقيق الأرباح من خلال الاسواق الموجودة فيها.

المطلب الثالث: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجموعات فروع النشاط

شهد القطاع الخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا كبيرا نظرا للانفتاح والخوصصة التي شهدها القطاع العام ،والجدول الموالي يوضح مدى تطور المؤسسات الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط.

الجدول رقم (10) : تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجموعات فروع النشاط الاقتصاد

مج الفروع النشاط	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الخدمات	94997	102841	112644	123782	135151	147582	159444	172653	186157	195889
البناء والاشغال العمومية	65799	72869	80716	90702	100250	111978	122238	129762	135752	139875
الصناعة	44023	46278	48785	51343	54301	57352	59670	62145	64848	66841
الفلاحة والصيد البحري	2477	2748	2947	3186	3401	3599	3642	3806	4006	4142
الخدمات ذات صلة بالصناعة	653	713	750	793	848	876	908	953	998	1032
المجموع	207949	225449	245842	269806	293946	321387	345902	369319	391761	407779

المصدر : نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،المرجع سابق، عدد08-22.

يبن الجدول رقم (10) تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الموزعة على مختلف مجموعات فروع النشاط، حيث يحتل فرع نشاط الخدمات المرتبة الأولى في السنوات الأخيرة حيث وصل

عدد المؤسسات الخاصة بهذا النشاط خلال السداسي الأول لعام 2012 بـ 195889 مؤسسة ثم يليه نشاط البناء والاشغال العمومية في المرتبة الثانية بـ139875 مؤسسة خلال السداسي الأول لعام 2012

ويمكن تمثيل الجدول سابق بالشكل الذي يوضح تطور هذه المؤسسات حسب مجموعات فروع نشاط.

الشكل رقم (10) : تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجموعات الفروع النشاط الاقتصاد

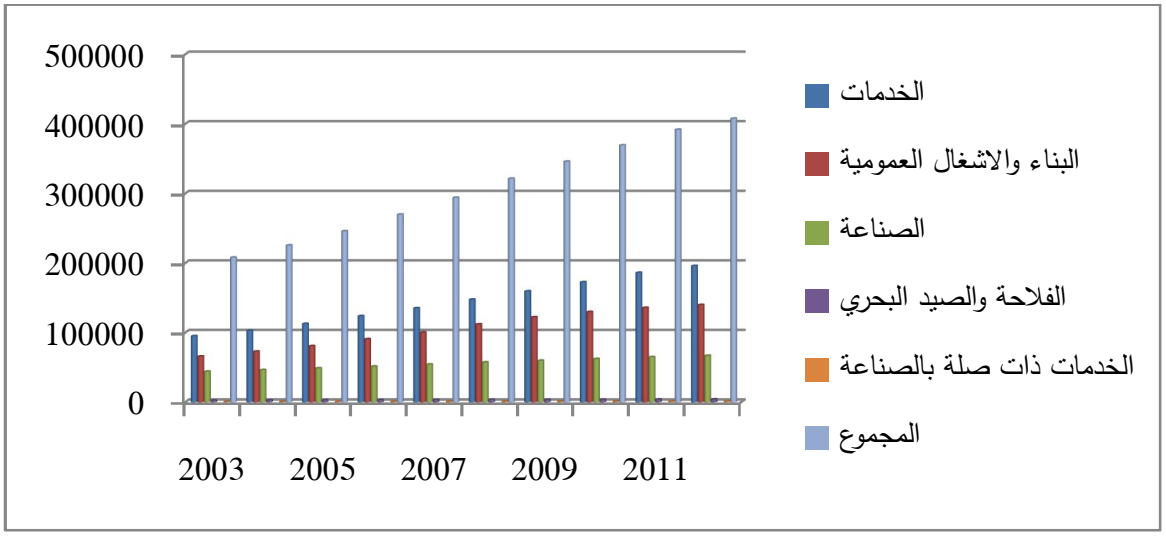

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (10).

ومن خلال الشكل رقم (11) يمكن أن نلاحظ بشكل واضح أن نشاط الخدمات يحتل المرتبة الأولى يليه نشاط البناء والأشغال العمومية ، وفي المراتب الأخير نجد الخدمات ذات صلة بالصناعة.

الجدول رقم (11) : تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسب المئوية حسب فروع النشاط الاقتصاد

مج فروع النشاط	2004 %	2005 %	2006 %	2007 %	2008 %	2009 %	2010 %	2011 %	2012 %
الخدمات	8.26	9.53	9.89	9.18	9.2	8.74	8.28	7.82	5.23
البناء والأشغال العمومية	10.74	10.77	12.37	10.53	11.7	9.16	6.15	4.62	3.04
الصناعة	5.12	5.42	5.24	5.76	5.62	4.04	4.15	4.35	3.07
الفلاحة والصيد بحري	10.94	7.24	8.11	6.75	5.82	1.19	4.5	5.25	3.39
خدمات ذات صلة بالصناعة	9.19	5.19	5.73	6.31	3.91	3.65	4.96	4.72	3.41
المجموع	8.42	9.05	9.75	8.95	9.34	7.63	6.77	6.08	4.09

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،المرجع سابق، عدد08-22.

ومن الملاحظ من المعطيات المدرجة في هذا المبحث أن النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة في الجزائر هي تابعة للقطاع الخاص، كما أنه هناك توزيع غير متوازن لهذه المؤسسات عبر جهات الوطن وحسب فروع النشاط.

الأمر الذي يفسر أن التوجه الذي اتخذته الجزائر منذ بداية الثمانيات قد أصبح واقعا يفرض نفسه على الخريطة الاقتصادية الجزائرية.

المبحث الثاني: تحليل وتقييم نتائج برنامج ميدا

قبل التطرق الي تحليل النتائج هذا البرنامج يجب أن نتعرف على أهم العراقيل التي واجهته.

المطلب الأول : العراقيل التي تعرض لها برنامج ميدا

لقد تعرض برنامج ED/PME إلى جملة من العراقيل يمكننا ان نوجزها في:[1]

أولا : التأخر في الانطلاق

لقد أمضت الجزائر ممثلة بوزارة الشؤون الخارجية مع المفوضية الاوروبية على برنامج ED/PME في شهر جويلية من سنة 1998 ضمن اتفاقية الإطار، إلا انه لم يدخل حيز التنفيذ إلا في شهر سبتمبر من 2000، حيث تم الاتصال إلا بـ20 مؤسسة صغيرة ومتوسطة صناعية خاصة جزائرية، وكلهم انسحبوا ولم يبقى سوى 9 منهم فقط وهذا إلى غاية جويلية 2002.

بالإضافة إلى تعاقب إدارتين لتسيير البرنامج هذه المدة وإذ قرب أن يحكم عليه بالفشل إلى أن أتت الإدارة الثالثة، حيث أعادت تقييم البرنامج ، ووصلت إلى أن هذا الهدف (3% من مجتمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة) لا يمكن الوصول إليه، وحدد هدف 400 مؤسسة صغيرة ومتوسطة صناعية ، ويندرج ضمنه هدفا سنويا، وهو الوصول إلى مابين 80 –120 مؤسسة، وإلا فإنه يعتبر فاشل وغير قابل للتطبيق.

وفي شهر مارس 2003 استطاعوا الوصول إلى 80 مؤسسة ، وهذا كان حافزا لانطلاق البرنامج مجددا في تنفيذ نشاطه بشكل حسن وأخيرا وصلوا إلى نحو 435 مؤسسة في أفريل 2007.

بالإضافة إلى تأخر دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ (سبتمبر 2005) والذي كان له الأثر السلبي على البرنامج

ثانيا: عدم وضوح الصورة في نظر رؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن المعنى الحقيقي لمفهوم التأهيل غير واضح لدى رؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة الجزائرية، بالإضافة إلى صعوبة اقناعهم بأهمية التأهيل بسبب عدم وجود ادوات اعلامية تحسيسية فعالة ومكثفة (أنترنت، تليفزون، راديو، ايام إعلامية تحسيسية، لوحات اشهارية،...)،

[1] Journées d'information sur programme MEDA d'appui PME Algérienne, Alger, Decembre2006.

حيث أن اغلب المؤسسات لا يدركون بالتفصيل التحولات الجديدة التي يشهدها الاقتصاد الوطني(اتفاق الشراكة الأورو –جزائرية، الانضمام إلى OMC) لإنشاء تبادل حر.

ثالثا: عدم أداء الهيئات الممثلة والداعمة للدور المنتظر منها

إن إجراءات التأهيل وحدها لا تكفي لتنمية وتطوير القطاع الخاص، دون وجود محيط اقتصادي وسياسي واجتماعي مساعد ومشجع على ذلك، ومن بينها الهيئات الممثلة وكذا الداعمة والتي لا تلعب الدور المنتظر منها بشكل فعال، وهذا بتعريف وتحسيس مؤسساتنا بما يحيط بها من تحولات اقتصادية جديدة، والذي يؤدي إلى زيادة اقتناعها بفائدة وأهمية البرامج الدعم.

المطلب الثاني : واقع برنامج ED/PME

لا نستطيع تقييم أي برنامج تأهيلي إلا إذا تعرفنا على محتواه وكذا واقع تحققه، وما مدى تحقيقه لأهدافه سواءا على المستوى الكلي أو الجزئي، وهذا ما سوف نتطرق اليه من خلال هذا المطلب

الفرع الأول : حصيلة البرنامج ED/PMEI (2002-2007)

يمكن تلخيص البرنامج من خلال:

أولا: الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن المفوضية الأوروبية وضعت تحت تصرف وزارة الوصية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مبلغ 20 مليون اورو من أجل تغطية الضمانات المالية المخصصة لمنظمات الدعم الجزائرية، وهذا لمصلحة المؤسسات صغيرة ومتوسطة الصناعية الخاصة المستهدفة من قبل برنامج ED/PME.

وقد امضي صندوق الضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)، اتفاقية في إطار ميدا مع وزير الصناعة والمناجم، تحوي على تغطية تقدر ب100 % للضمانات المعطاة من البنك، لأجل القروض الممنوحة .

حيث أن طلب الضمان من FGAR يمر بمرحلتين هما:

- ✓ إعداد دراسة تقنو– اقتصادية ومالية قبل تنفيذ الضمان المالي في إطار ملف القرض الاستثماري أو/ والقرض الاستغلال.

- ✓ المرافقة من قبل خبير من صندوق الضمان وكذا البنك المانح للقرض وقد بلغت عدد الضمانات الممنوحة خلال السداسي الاول من سنة 2006 إلى 35 ضمان ممنوح ساهمت فيه ميدا بتغطية ما قيمته 5892939 دج أي بنسبة تقدر بـ64.80% والجدول الموالي يوضح هذا:

الجدول رقم (12) : حوصلة الضمانات لـFGAR خلال السداسي الأول من سنة 2006

عدد الضمانات الممنوحة	35
إجمالي كلفة المشاريع	2327371365
قيمة القروض	3555520923
نسبة كلفة الاستثمار	%65
مجموع قيمة الضمانات الممنوحة 909289166	319029847 : FGAR
	589259319: MEDA
معدل قيمة الضمان	2591119
عدد مناصب الشغل لتي تنشأ	2202
الكلفة المتوسطة للقرض حسب الشغل	1056935
الكلفة المتوسطة للضمان حسب الشغل	412484

المصدر: نشرية المعلومات الاقتصادية، عدد9 ،ص31.

كما يمكن الإشارة إلى انه ومنذ الثلاثي الثاني من سنة 2005، استهلاك الضمان المتعلق بـ FGAR تطورا كما يلي: إجمالا 41 مؤسسة صغيرة ومتوسطة استفادت من التغطية المالية MEDA/FGAR وأعطت معدل استهلاك يقدر بـ 9.66 % من الصندوق الضمان.

والجدول التالي يوضح نمو استهلاك الضمان في إطار ميدا (افريل 2006)

الجدول رقم (13): تطور نمو استهلاك ضمان القروض MEDA/FGAR

	2005				2006			
الثلاثي	الاول	الثاني	الثالث	الرابع	الاول	الثاني	الثالث	الرابع
النسبة	0	0.91	1.96	2.57	3.38	6.88	8.89	9.66

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نلاحظ أن استهلاك مبلغ الضمان المخصص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في اطار MEDA/ FGAR قد تطور تطورا ملحوظا خلال السنتين السابقتين حيث أن هذا التطور ادى ببرنامج ED/PME بخلق التسعيرة لأجل المؤسسات.

كما يمكن أن نلاحظ أن توزيع الضمانات متمركزة في منطقة الشرق الجزائري بنسبة تقدر بـ 37 % يتبعها منطقة الوسط بـ32% ثم تليها الغرب بـ 24%، وأخيرا الجنوب الذي استفاد بـ 7% فقط وهذا بالنظر لتوزيع 71 طلب ضمان من FGAR من جانفي 2005 إلى اكتوبر 2006.

ثانيا : الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

منذ سبتمبر 2002 قاد البرنامج أكثر من 2102 عملية تأهيل قسمت في المجموع كما يلي :

- ✓ 476 تشخيص أولي؛
- ✓ 494 عملية تشخيص؛
- ✓ 844 نشاطات تأهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ 15 دراسة وبحث؛
- ✓ 13 أخرى.

ففي 31 أكتوبر 2006، قد اتصل بـ 688 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (28%من الفئة المستهدفة فقط) قررت الانضمام إلى البرنامج ED/PME، وكان اغلبها متمركز في الوسط بنسبة 42% تقدر بـ 280 مؤسسة، اما الجنوب بنسبة 10% (67 مؤسسة)، والمخطط الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (14) : توزيع 668 مؤسسة صغيرة والمتوسطة جهويا

	الوسط	الشرق	الغرب	الجنوب
عدد PME	280	147	174	67
النسبة%	% 42	% 22	% 26	% 10

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم(11) : توزيع 688 مؤسسة صغيرة ومتوسطة حسب المناطق الجهوية

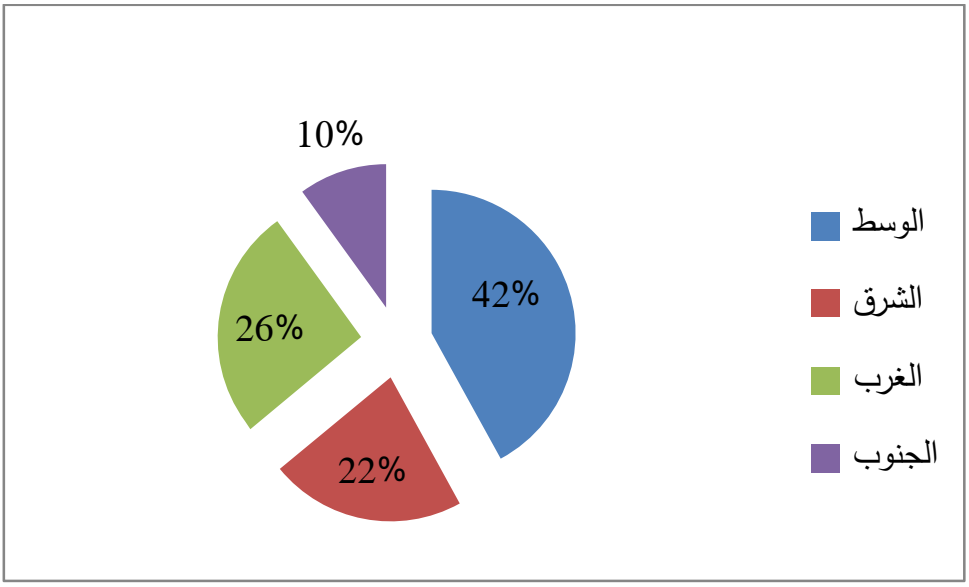

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم(14).

وهذا التوزيع لا يجعلنا نؤكد ان النسبة الأكثر تمركزا كانت في الوسط، لأننا يجب في المقام الأول معرفة التوزيع الجهوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة المستهدفة من قبل البرنامج، ونسب تمركزها، ومقارنة هذه النسب مع نسب تحقيق البرنامج جهويا، وهذا ما نسعى إليه، إلا أننا لم نستطيع التوصل إلى مثل هذا النوع من المعطيات والمتمثل في التوزيع الجهوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لنفس السنة.

كما يلاحظ أن أغلب هذه المؤسسات كانت مؤسسات مصغرة وصغيرة بنسبة تقدر بـ 74% بالرجوع إلى عدد العمال من(1 إلى 49 عامل)، والجدول الموالي يوضح توزيع 668 مؤسسة المستهدفة من البرنامج.

الجدول رقم (15) : توزيع 668 مؤسسة المستهدفة حسب عدد العمال

	19-2	49-20	99-50	249-100	أكثر من 250
عدد PME	287	207	114	53	7
النسبة%	%43	%31	%17	%8	%1

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم (12) : توزيع 668 مؤسسة المستهدفة حسب عدد العمال

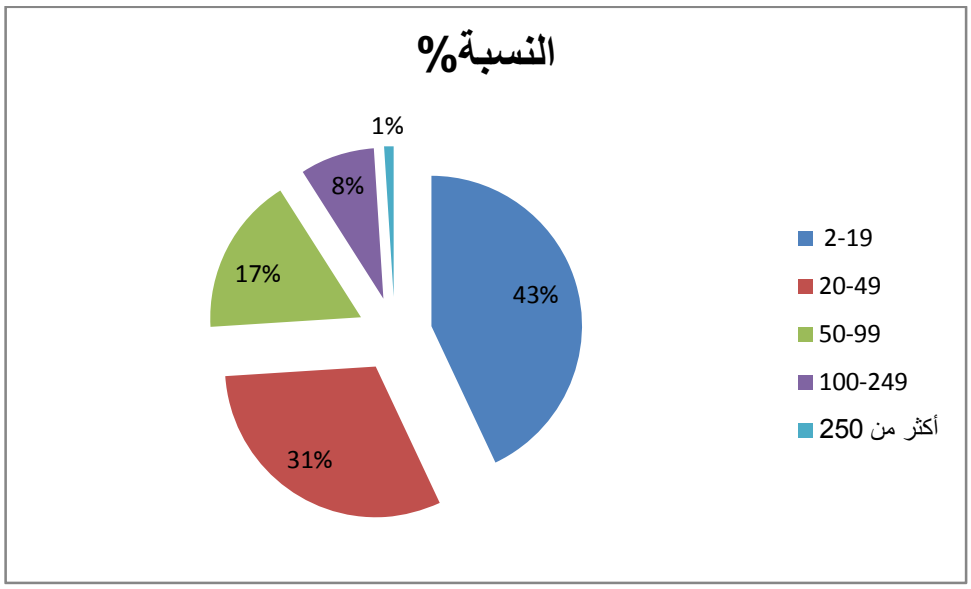

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم(15).

إن تجاوب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يطرح تساؤلا هنا، خاصة ونحن نعلم أن التأهيل ضمن برنامجED/PME غير مجاني (مساهمة بنسبة 20%)، أي يحتاج إلي تكاليف، والمؤسسات المتوسطة هي الأكثر موارد سواء لبشرية منها أو المالية مقارنة بغيرها من المؤسسات الصغيرة والمصغرة، ونسبتها قليلة فهي تمثل 26% فقط من نسبة المؤسسات التي تجاوبت مع البرنامج، بالإضافة إلى أن البرنامج يستهدف في المقام الأول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وليست المصغرة.

كما نجد أن هذه المؤسسات (668) لم تخضع كلها إلى التأهيل بل405 مؤسسة صغيرة ومتوسطة فقط (61%) هي التي قامت فعلا بنشاطات التأهيل، نظرا لأن 65 مؤسسة انسحبت بعد التشخيص الأولي(10%) و92 انسحبت بعد عملية التشخيص، و105 مؤسسة قامت بعملية التشخيص الأولي وفي إنتظار أول نشاط تأهيل لها،والجدول الموالي يوضح توزيع المؤسسات حسب مراحل التأهيل في البرنامج ED/PME .

الجدول رقم (16) : توزيع المؤسسات حسب مراحل التأهيل

	تشخيص أولي	تشخيص	نشاطات التأهيل
عدد PME	107	154	405
النسبة%	%16	%23	%61

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم (13) : توزيع المؤسسات حسب مراحل التأهيل

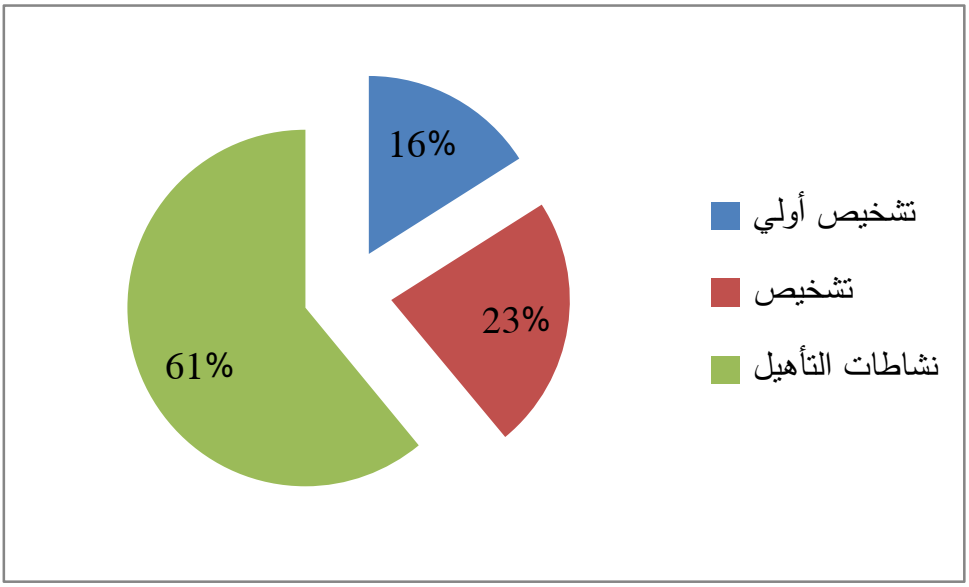

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم(16).

إلا أنه وحسب إحصائيات أفريل 2007 فقد وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي قامت بنشاطات التأهيل فعلا إلى435 مؤسسة صغيرة ومتوسطة،

أما بالنسبة لـ 405 مؤسسة صغيرة ومتوسطة والتي استفادت من نشاطات التأهيل المقدرة بـ844 نشاط تأهيلي، إذا أن المؤسسات التي استفادت من 3 نشاطات تأهيل تعدت 14% لسنة 2005، و50% سنة 2006 اي قرابة 203 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، هذا ما يؤكد التقدم المتحسن لمؤسسات ضمن إجراءات التأهيل.

أما بالنسبة للمؤسسات التي استفادت من 4 فأكثر، نشاط تأهيلي تعدت 21% سنة 2005 و26% 2006 سنة، قرابة 105 مؤسسة وهذا من بين المؤسسات التي وجدت نفسها قد أصبحت ذات تنافسية

الجدول رقم (17) : توزيع 405 المؤسسة حسب عدد نشاط التأهيل

	2من نشاط التأهيل	3من نشاط التأهيل	4من نشاط التأهيل	أكثر من5 من نشاط التأهيل
عدد PME	251	93	25	36
النسبة %	%62	%23	%06	%09

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما بالنسبة لأنواع هذه النشاطات فقد كان في المالية والتسيير والإنتاج والتسويق وكذا النوعية، وأغلبها كانت في الإدارة بنسبة 34% وكذا الإنتاج بنسبة 31 %.

الجدول رقم(18) : توزيع 405 مؤسسة حسب نوع النشاط

	المالية	التسيير	الإنتاج	التسويق	النوعية
عدد PME	32	138	125	49	61
النسبة%	8	34	31	12	15

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أما فيما يخص نوع النشاط فندرج الجدول التالي:

الشكل رقم(14) : توزيع 405 مؤسسة حسب نوع النشاط

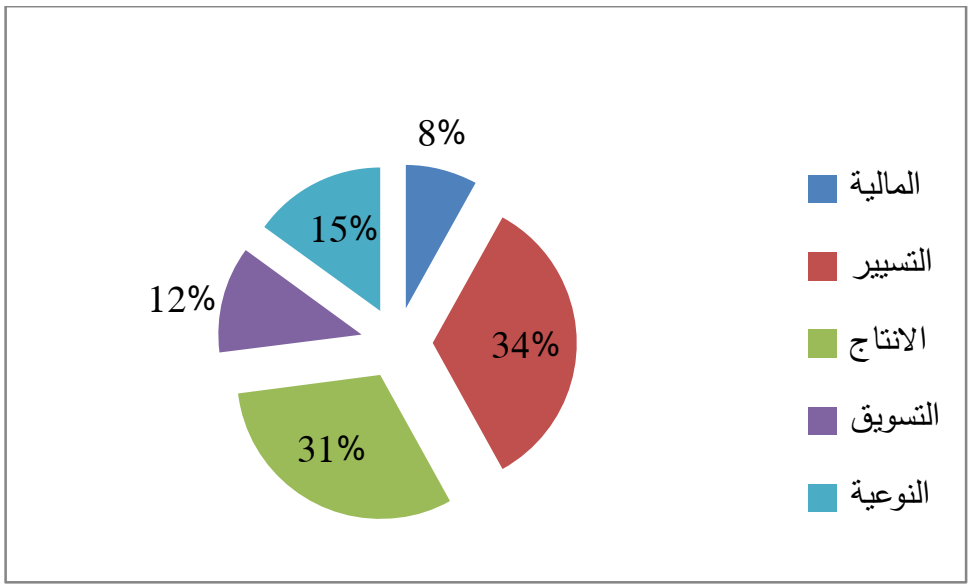

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم(18).

نلاحظ بأن توجه المؤسسات للتسيير وكذلك الإنتاج كان بنسبة غالبية وهذا يرجع للمشاكل التي تعاني منها مؤسساتنا الصناعية في قدم نمط التسيير وكذلك الإنتاج (عدم التحكم في تكاليف الإنتاج) وغيرها من المشاكل، إذ أن هذه النشاطات كانت في شكل دورات كما يمكن أن تكون في شكل ملتقيات أيضا، فمنذ سبتمبر 2002 البرنامج نظم قرابة 262 ملتقى كان يحوي 3304 مشارك أغلبهم رؤساء مؤسسات.

كما أن البرنامج قد تعدى الملتقيات ذات المواضيع العامة إلى تكوينات أكثر خصوصية مقسمة على عدد صغير من المؤسسات مع تكوين لمدة يومين ما بين المؤسسات، يتبع بيوم استشارة شخصية لكل مؤسسة، إذ أن هذا النوع من التكوين سمح لـ ED/PME من الاستجابة أكثر لاحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية.

أما بالنسبة للقطاعات الصناعية فإن القطاع الصناعية فإن الأثر حضورا أو استجابة للبرنامج كان قطاع صناعية الأغذية بنسبة تقدر بـ 29% يتبعه الصناعة الكيماوية بـ 18% وهكذا إلى ان تأتي صناعة الجلود والأحذية في المقام الأخير بنسبة تقدر بـ 1% والشكل موالي يوضح هذا.

الشكل رقم(15) : نسب توزيع 405 لمؤسسة حسب الأنشطة في البرنامجED/PME

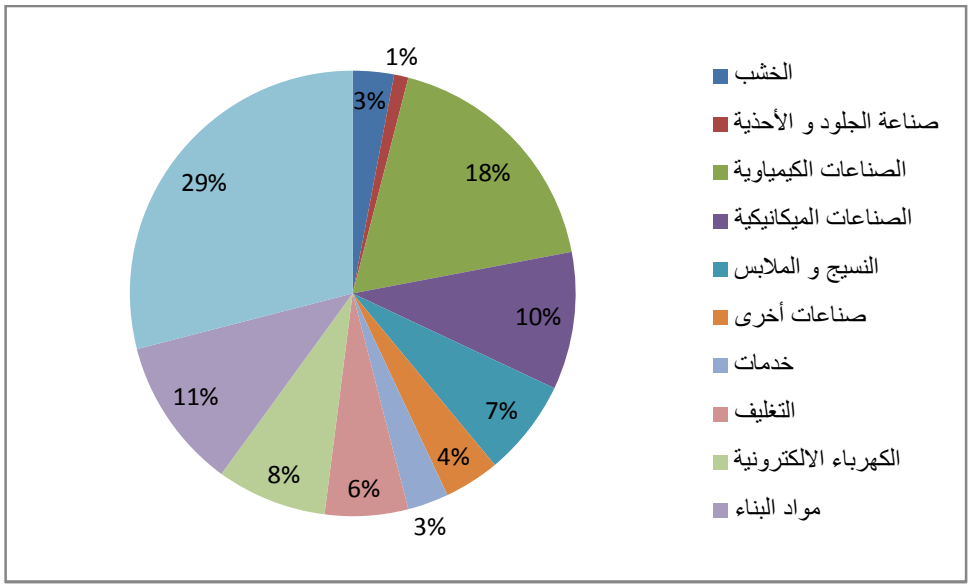

***Source** : MPMEA, commission européenne, op. cit , p29.*

كما أن البرنامج قاد 24 نشاط جماعي عبر المناطق الجهوية الأربعة مثل التحكم في تكاليف الإنتاج حساب تكاليف الإنتاج الأولية، أدوات التصنيع...الخ، وهذا للمؤسسات التي تعاني من نفس المشاكل وقد كان موزعا على القطاعات الصناعية التالية: الميكانيك والتعدين، صناعة الأغذية، النسيج والكيمياء.

الفرع الثاني : حصيلة البرنامج ED/PMEII (2009-2012)

عند انطلاق البرنامج تم الشروع في التنفيذ التنظيمات واعدا كيفيات تشغيل واتمام إجراءات العمل، وتنفيذ إجراءات العملية على المستويات الثلاثة للبرنامج، وذلك بتدخل مجموعة من الخبراء من مجموعة المساعدة والدعم التقني، من اجل تنفيذ إجراءات البرنامج كما يلي:[1]

أولا : الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حيث تم القيام بمرافقة بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التأهيل، وأهم العمليات التي أنجزها البرنامج نوجزها فيما يلي:

- ✓ تحديد معايير اختبار المؤسسات المعنية بالبرنامج؛
- ✓ تحديد أكثر من 200 مؤسسة، تم اختيار منها 100 مؤسسة لتنفيذ البرنامج؛
- ✓ دراسات تحديد احتياجات المؤسسات من اجل إعداد مشاريع المرافقة والدعم؛
- ✓ إطلاق مناقصة بـ 10.5 مليون اورو لانشاء مركز لخبرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا : الدعم المؤسساتي وهيئات الدعم

من خلال اطلاق عمليات الخبرة والتحسين بيئة المؤسسة الجزائرية في المجالات:

- ✓ برنامج انشاء المراكز التقنية الصناعية؛
- ✓ استراتيجية تطوير المناولة؛
- ✓ برنامج استراتيجية الجزائر الالكترونية؛

[1] حسين يحي، المرجع سابق، ص233.

ثالثا: دعم الجودة

حيث تم في هذا المجال:

- ✓ إعداد إجراءات هيئات المطابقة المستفيدة من دعم الاعتماد"ISO17025 -ISO 17020".
- ✓ إعداد قائمة أولية تضم 112 هيئة لتقييم بمساهمة هيئات الجودة لتحديد المستفيدين من البرنامج؛
- ✓ إعداد سوق الخدمات بـ 07 مليون اورو من اجل الدعم التقني للجودة.

حيث انه تم في مجال الجودة تمت 134 عملية شهادة الايزو بـ 22 عملية والعلامة الاوروبية CE بـ20 عملية ، إما شهادة HAccp بـ 77 عملية و15 عملية تخص GMP/BPF/BPL

المطلب الثالث : تقييم برنامج ميدا

بالمقارنة الأرقام المقدمة حول واقع البرنامج ميدا مع النتائج المرتقبة منه يمكن القول :

- ✓ البرنامج ميدا لا يراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والدليل على ذلك جملة المشاكل والمعوقات التي تعرض لها، والتي أدت إلى التأخر في تنفيذ لمدة سنتين، وهذا راجع إلى ضعف التشخيص الذي لم يكن دقيقا لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؛
- ✓ ضعف درجة تجاوب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستهدفة مع البرنامج ميدا حيث قدرت درجة الاستجابة بـ 23% وهذا بغض النظر عن الذين انسحبوا بسبب التكلفة التي تعتبر من أهم العراقيل التي واجهت البرنامج؛
- ✓ عملت الحكومة على انشاء صندوق ضمان القروض الذي يعتبر أحد أهم الانجازات التي تمت خلال برنامج ميدا، غير أنه لم يقم بالدور الذي كان منتظرا منه في تحفيز البنوك على منح القروض لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب تخوف البنوك من الوضعية المالية، وكذا تهرب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التعامل معه.

ويرجع هذا الفشل لعدة اسباب اهمها:

- ✓ نقص الاتصالات، حيث كانت السبب في تأخر تطبيقه في مواعده المحدد ما تطلب الكثير من الجهود لتعريف المستفيدين بأهمية البرنامج، وقيام بالتصحيحات اللازمة في كل مرة؛
- ✓ تشير تجربة برنامج ميدا إلى اختلاف في الرؤية أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمسيري بعض المؤسسات يرون بأن تنافسية مؤسساتهم غير مرتبطة ببرنامج، وأن البرنامج لا يشبع احتياجاتهم، في حين آخرون يرون بأن أثره إيجابي على أساليب التسيير والتنظيم والتأطير والتوظيف...الخ؛

- ✓ يهتم الاتحاد الأوروبي بالإبداع ويوليه أهمية بالغة في حين أن اهتمام الجزائر بالإبداع لا يكاد يذكر فنجده في أخر الاهتمامات، وكأنه لا يعني شيئا في تحسين التنافسية والتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تميزت البرامج، فمن خلال الدراسة، نجد بأنها متعددة وطبقت في مراحل متداخلة كما أنها طبقت من جهات مختلفة، لها صلاحيات متداخلة فالبرامج وضعت أساسا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، وقد تزامنت هذه الوضعية مع وجود وزارتين(وزارة الصناعية وترقية الاستثمار ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، ما أوجد نوعا من الخلط لدى المتعاملين سواء المؤسسات أو القائمين على تطبيق ووضع البرامج؛
- ✓ تميز البرنامج بكثرة المراحل وتعدد العمليات التي تصل إلى15 عملية وتجعل المستفيد غير قادر أو مستعد للقيام بها.

خلاصة الفصل الثالث

يعتبر برنامج ميدا الأداة المالية لتمويل مشاريع الاتحاد الأوروبي في جنوب البحر المتوسط في شتى المجالات، وهذا في إطار الشراكة الأورو – متوسطية.

وقد كان برنامج ED/PME أحد برامج الاتحاد الأوروبي والذي يهدف للرفع من تنافسية القطاع الصناعي الخاص في الجزائر والممثل في PME، إلا أن هذا البرنامج لم يحقق سوى 23% من الهدف المسطر.

الخاتمة

يشهد العالم اليوم تطور كبير في مختلف المجالات، وخصوصا الاقتصادي منه، يفرض على الدول أن تجد لها نوعا من التعاون فيها بينها، الأمر الذي يدفعها لوضع خطط وتبني برامج وأساليب لتنمية وتطوير مختلف جوانب الاقتصادية، والجزائر من بين هذه الدول، حيث أنها قامت بالتعاون مع العديد من الدول ومنظمات الدولية على شكل اتفاقيات شراكة من بينها اتفاق الشراكة الأورو- جزائرية، الذي يهدف للمساهمة في تطوير الجانب الاقتصادي وخصوصا القطاع الصناعي الخاص المتمثل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للمزايا التي يتصف بها، بالإضافة إلى المساهمة الفعالة في الاقتصاد، إلا أن هذا القطاع في الجزائر مازال هشا يتخبط في جملة من المشاكل سواء على المستوى الجزئي أو الكلي، وقد جاء في هذا الاطار برنامج ED/PME لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والرفع من تنافسيتها وجعلها قادرة على المنافسة محليا ودوليا.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج وعلى ضوئها تم اقتراح العديد من التوصيات كالتالي:

أولا: النتائج

من بين النتائج المستخلصة من دراسة :

1- يمكن القول أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شكل جوهر الاختلاف بين الدول، وهذا راجع إلى اختلافات عديدة منها اختلاف مستويات النمو، وتعدد وتنوع معايير المستعملة لتحديد تعريف، كما نلاحظ أن المشرع الجزائري ركز عند تعريفة لهذا نوع من المؤسسات على ثلاثة معايير هي معيار العمالة ومعيار المالي والاستقلالية وبمقارنة مع الاتحاد الاوروبي الذي يعتبر أكثر تفصيلا ودقة خاصة بالنسبة لمعيار الاستقلالية ومتغيرات التعديل في التعريف، كما يمكن القول عند مقارنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الاوروبي والجزائر نجدها كبيرة وفقا للمعيار المالي.
2- كانت المشاكل التي تعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الانفتاح الاقتصادي الجديد الذي تعرفه الجزائر إثر الشراكة الأورو- جزائرية، والانضمام المرتقب لها لـOMC الدافع وراء تبنيها لبرامج والأساليب الدعم والتأهيل، ساعية من وراء هذا إلى تطوير المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة والرفع من تنافسيتها، ولا يتم هذا إلا بتوفير جميع متطلبات الدعم والتأهيل أهمها: تأهيل المحيط الذي تنشط فيه هذه المؤسسات.

3- صدور القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 الأمر الذي يدل أن هذا القانون هو خطوة في طريق الصحيح لتطوير وتنمية هذا القطاع.

4- من واقع المقدمة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد أن هناك تمركز لهذه المؤسسات حول أنشطة ومناطق جغرافية، على حيث نجد توجهها إلى النشاط الخدمي، الذي بدوره يحتل المرتبة الاولى وهذا راجع إلى توفر الظروف المواتية لتحقيق الأرباح في قطاعات دون الأخرى، وكذا توفر الخدمات والهياكل القاعدية الملائمة في المناطق الشمالية للوطن مما ادي إلى انتشار غير المتوازن للقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5- تبنت الجزائر برنامج "ميدا" الذي جاء في اطار الشراكة الأورو- جزائرية، حيث نفذ سنة 2002، الذي يهدف بالاساس إلى تحسين القدرة التنافسية لهذه المؤسسات عن طريق تأهيلها، حقق في المرحلة(2002-2007) حوالي 445عملية تأهيل وتشخيص وتكوين، وعند مقارنة هذه النتيجة مع النتيجة المرجوة منه هو تأهيل 3000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة،يمكن القول أن هناك ضعف في درجة تجاوب المؤسسات الجزائرية معه(23% من المؤسسات المستهدفة ، وهذا بغض نظر عن الذين إنسحبوا)، وهذا راجع إلى:

- ✓ عدم دقة التشخيص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؛
- ✓ عزوف أصحاب المؤسسات عن التقدم إلى عملية التأهيل؛
- ✓ نقص الموارد المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ عدم وجود شخص متعاون من الداخل المؤسسة.

ومنه يمكن القول أن برنامج ميدا يراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، والدليل على ذلك جملة المشاكل والمعوقات التي تعرض لها.

ثانيا : التوصيات

يمكن الخروج بجملة من التوصيات أهمها:

- ✓ أن تعمل الجزائر جاهدة للاستفادة بأكبر قدر ممكن من ايجابيات الشراكة وكذا الانضمام المرتقب لـ .OMC، ذلك بالاستفادة مثلا من المزايا الممنوحة للدول النامية، والعمل على التقليل من سلبيات هذا التفتح الاقتصادي الجديد قدر الإمكان، وذلك بالإسراع في عملية تأهيل الاقتصاد الجزائري؛
- ✓ ألا تقدم على عملية التأهيل دون توفير متطلباته في كل المجلات من تسيير، الإنتاج، التسويق...؛
- ✓ التركيز على تأهيل المحيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمرحلة اولى ثم الانتقال إلى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمرحلة ثانية؛
- ✓ تنظيم أيام إعلامية تحسيسية وتكثيفها لتعريف المتعاملين الاقتصاديين بالمتغيرات الجديدة الحاصلة في الاقتصاد الجزائري، ومتطلبات التكيف معه؛
- ✓ القيام بدراسات ميدانية استطلاعية حول واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية قبل تصميم برامج الدعم في صيغته النهائية ليكون قادرا على تحقيق مجمل أهدافه؛
- ✓ القيام بدراسات تحليلية حول سلوكيات و توجهات مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ومعرفة محدداتها، وذلك لايجاد طرق متطورة للتواصل مع جميع المستويات العلمية و الثقافية لديهم؛
- ✓ العمل على توحيد المفاهيم الواردة في برامج الدعم، وتوضيح الأهداف لتصبح موحدة لدى جميع رؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي يؤدي بدوره إلى ايجاد مؤشرات قياس سواء منها الكمية أو النوعية وتكون موحدة ايضا؛
- ✓ تكثيف الحملات الإعلامية والاشهارية وتنويعها، للتعريف برامج الدعم وأهدافه، وهذا قبل أن يدخل حيز التنفيذ،
- ✓ محاولة التغطية الكاملة للتراب الوطني عن طريق فتح فروع لبرامج الدعم، وهذا لتسهيل تواصل ووصول مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمسؤولين عن البرنامج؛

ثالثا : آفاق الدراسة

لقد قمنا بدراسة تحليلية لبرامج الدعم وبالأخص برنامج "ميدا" لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي جاء في إطار الشراكة الاورو جزائري، وهذا على مستوى الجزئي لكن هناك عدة زوايا يمكن دراستها في هذا المجال :

- ✓ دراسة مقارنة لنتائج البرنامج التأهيل الوطني و نتائج برنامج ميدا؛
- ✓ دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل الشراكة الاورو جزائرية؛
- ✓ دراسة تقيمية لكل البرامج التأهيل التي تبنتها الجزائر سواء على المستوى الكلي أو المستوى الجزئي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

باللغة العربية

أولا: الكتب

1) البهلول محمد بقاسم حسن، الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990.
2) جواد، نبيل إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ط1، دار مجد، لبنان، 2006.
3) خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2013.
4) خوني رابح، حساني رقية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ط1، دار ايتراك، مصر، 2008.
5) السلمي على ، المفاهيم العصرية لإدارة المنشأت الصغيرة، دار غريب للنشر، 1999.
6) عبد السلام عبد الغفار، رياض الحلبي، إدارة المشروعات الصغيرة، ط1، دار الصفاء، عمان، 2001.
7) عوض الله صفوت عبد السلام، اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية، دار النهضة العربية، مصر، 1953.
8) يوسف توفيق عبد الرحيم، ادارة الاعمال التجارية الصغيرة، دارالنشر الصفاء، ط1، الاردن، 2002.
9) دليل المعرفي لادارة المشروعات، معهد ادارة المشروعات، المعهد الامريكي للمقاييس القومية، الاصدار03، 2004. بدون مؤلف
10) لمرشد الطلاب، قاموس مدرسي، عربي عربي، منشورات المرشد الجزائري، 2009.

ثانيا: الأطروحات والرسائل

11) أتشي شعيب، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الاورو جزائرية، ماجستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.

12) بن زهية محمد، التسيير الأمثل للمخزون في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(دراسة حالة ملبنة الحضنة بالمسيلة)، ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2008/2007.

13) بولحجل سمير، تحليل إدارة الأعمال الإستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(دراسة حالة مؤسسة تلز للفلين سكيدة الجزائر، ماجستير، تخصص : إدارة الأعمال، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2009/2008.

14) بولحية عياش، دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر ما بين 2001-2004، ماجستر، تخصص: التحليل الاقتصادي، كلية علوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2011/2010.

15) حجاوي أحمد، أشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، ماجستيرفي العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2011/2010.

16) حميدي يوسف، مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة، دكتوراه، تخصص: التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.

17) رابح حميدة، إستراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النموو‌تحقيق التنمية المستدامة(دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصنية)، ماجستر، تخصص: إدارة الاعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2011/2010.

18) زراية أسماء، أثار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النموالاقتصادي في الجزائر، ماستر أكاديمي، تخصص نقود ومالية المؤسسات، جامعة قسنطينة، 2011.

19) زويتة محمد الصالح، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ماجستر، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006.

20) شاوي صباح، أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف،

ماجستير، تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجاية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2009-2010.

21) صالح محمد، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ماجستير، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006.

22) قريشي يوسف، سيايات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(دراسة ميدانية)، دكتوراه، تخصص : علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2005.

23) لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها(دراسة حالة الجزائر)، دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003.

24) لزهار العابد، إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دكتوراه، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2013/2012.

25) مرزوقي نوال، معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الإزو9000-14000 (دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية)، ماجستير، تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2010/2009.

26) مسدودي دليلة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية ونموالقطاع السياحي (دراسة حالة ولاية بومرداس)، ماجستير، تخصص : تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بومرداس، 2009/2008.

27) مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة(دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة)، ماجستير، تخصص: إستراتيجية المؤسسة لتنمية المستدامة، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة سطيف، 2011/2008.

28) مشعلي بلال، دور برامج السلامة المهنية في تحسين أداء العمال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (دراسة حالة مؤسسةSatpap Alif لتحويل الورق البلاستيك)، ماجستير، تخصص : اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2011/2010.

29) مهلل عبد المالك، تأهيل المؤسسات صغيرة والمتوسطة الاهداف والآليات، ماجستر، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2004.

30) ناصر سليمان، محسن عواطف، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الاسلامية، ملتقى الدولي الأول حول : الاقتصاد الاسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 24/23 فيفري2011.

31) يحي حسين ، قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي، دكتوراه، تخصص: إقتصاد، كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013/2012.

ثالثا: المجلات والدوريات

32) سندي طلعت الوهاب عبد: تقيم البرامج الحكومية، مذكرة علمية، قسم الادراة العامة، كلية الاقتصاد والادارة، جامعة الملك عبد العزيز.

33) بعيرة، ابوبكر مصطفى انس ابوبكر بعيرة، لاتنمية مستدامة بدون ادارة قوامة، بحث مقدم ضمن مؤتمر التنمية المستدامة، ليبيا.

34) بعيرة، ابوبكر مصطفى انس ابوبكر بعيرة، لاتنمية مستدامة بدون ادارة قوامة، بحث مقدم ضمن مؤتمر التنمية المستدامة، ليبيا.

35) بن عنتر عبد الرحمان، واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وأفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد01، جامعة سطيف، 2002.

36) بن عنتر عبد الرحمان، واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وأفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد01، جامعة سطيف، 2002.

37) بن عنتر عبد الرحمان، واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وأفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد01، جامعة سطيف، 2002.

38) بوقنة عبد الفتاح، مشروع استراتيجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة فضاء، مجلة تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عدد2 مارس، 2003..

39) بوقنة عبد الفتاح، مشروع استراتيجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة فضاء، مجلة تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عدد2 مارس، 2003..

40) بوقنة عبد الفتاح، مشروع استراتيجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة فضاء، مجلة تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عدد2 مارس، 2003..

41) سندي طلعت الوهاب عبد: تقيم البرامج الحكومية، مذكرة علمية، قسم الادراة العامة، كلية الاقتصاد والادارة، جامعة الملك عبد العزيز.

42) سندي طلعت الوهاب عبد: تقيم البرامج الحكومية، مذكرة علمية، قسم الادراة العامة، كلية

الاقتصاد والادارة، جامعة الملك عبد العزيز.

43) صالحي صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد03، جامعة سطيف، 2004.

44) صالحي صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد03، جامعة سطيف، 2004.

45) صالحي صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد03، جامعة سطيف، 2004.

46) صلاح بن هلال المعولي، ورقة عمل حول: سياسات واستراتيجيات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالسلطنة، وزارة التجارة والصناعة والمديرية العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عمان، 29 أوت2008.

47) صلاح بن هلال المعولي، ورقة عمل حول: سياسات واستراتيجيات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالسلطنة، وزارة التجارة والصناعة والمديرية العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عمان، 29 أوت2008.

48) مقالة بعنوان: تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(دراسة مقارنة لبرامج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المختارة)، دون ذكر البلد النشر، 7أفريل2008، محملة من الموقع

49) مقالة بعنوان: تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(دراسة مقارنة لبرامج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المختارة)، دون ذكر البلد النشر، 7أفريل2008، محملة من الموقع

رابعا: الملتقيات

50) أمال بوسمينة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة لدعم الصادرات في ظل التطورات الراهنة، الملتقى الوطني2 حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : واقع وافاق، 13-14 نوفبر ، جامعة أم البواقي، 2012.

51) برودي نعيمة، التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 17 -18 أفريل 2006.

52) بن حسين ناجي، مزايا الاستثمار في المشروعات الصغيرة وأفاق تطويرها في الجزائر، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، 25-28 ماي2003، جامعة سطيف.

53) بن عنتر عبد الرحمن ، بن الوناس عبد الله ، مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية : تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في اقتصاديات المغاربية، دورة تدريبية، 25-28 ماي 2003.

54) بن قطاف أحمد، فيشوش حمزة، المنظومة القانونية والمؤسسية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول: دور المؤسسات الغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال فترة2011/2010، جامعة بومرداس، 18-19 ماي2011.

55) بنين بغداد، بوقفة عبد الحق ، الملتقى الوطني، دوافع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، عنوان المداخلة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل، يومي05- 06 ماي2013.

56) تيماري عبد المجيد، بن نوحي مصطفى، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري (حالة الجزائر)، الملتقى الدولي : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17-18 أفريل2006.

57) رزيق كمال، رابحي مختار، أهمية مؤسسات التمويل المتخصص في ترقية المحيط التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(دراسة تحليلية لمؤسسات التمويل المتخصص في الجزائر مع الاشارة لبعض المؤسسات الدولية)، ملتقى الوطني الأول حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال فترة 2011/2010، جامعة بومرداس، 18-19 ماي2011.

58) ساري احلام، بوعلاق نوال، أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، الملتقى الوطني الأول حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2010/2000، بومرداس، 18-19 ماي 2011.

59) شوق فوزي، السعسد بريكة، دراسة تحليلية لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة(2006/ 2011)، الملتقى الوطني الثاني حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة: واقع وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 13-14 نوفمبر 2010.

60) صالحي ناجية، مخناش فتيحة: اثر برنامج الانتعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النموالبرنامج التنمية الخماسي على النموالاقتصادي نحوتحديات افاق النموالاقتصادي الفعلى والمستديم، ابحاث المؤتمر دولية: اثر تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاسها على التشغيل والاستثمار والنموالاقتصادي خلال 2014/2001، جامعة سطيف، 11-12 مارس2013.

61) طيار أحسن، شلالي عمار، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل ترقيتها، الملتقى الوطني4 حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في

الجزائر، 27-28 أفريل2008.

62) عزي الأخضري، خثير هواري، محاولة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر1962/ 2008، الملتقى الوطني الأول حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال فترة 2011/2010، جامعة بومرداس، 18-19 ماي 2011.

63) قرار يونس، تسريع استخدام تكنولوجيا الإعلام والإتصال صغيرة والمتوسطة، الملتقى العربي للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 14-15 مارس2010.

64) لرقط فريدة وآخرون، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، بحوت واوراق عمل دورة الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف. 28/25 ماي2003

65) نوري منير، أثر الشراكة الأورجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة شلف، 17-18 أفريل2006 .

خامسا : المراسم والقوانين

66) المرسوم التنفيذي رقم 96/29 المؤرخ في 8 سبتمبر1996، الجريدة الرسمية العدد52 صادر في 11سبتمبر 1996.

67) المرسوم التنفيذي رقم: 03/01، الصادر 2001/09/26، المادة 03، الجريدة الرسمية، العدد55.

68) القانون رقم 01\18\ والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

69) المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤزخ في فبراير2003، الجريدة الرسمية، العدد

سادسا: التقارير

70) نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والاحصائية، وزارة الصناعة والمؤ,ص م وترقية الإستثمار، عدد 05-22.

71) نشرية المعلومات الاقتصادية، عدد9.

72) وثائق من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

73) بيان اجتماع مجلس الوزارة، برنامج التكميلي2010-2014، يوم 24 ماي2010.

74) المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، مشروع تقرير : من أجل سياسية تطوير الم ص م في الجزائر، جوان 2002.

75) تقرير حول الظروف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة2002

سابعا: مواقع الانترنت:

76) www.sme.ly…countries%20BENCHMAR%20Arabic%207-4-

77) Site web : www.angem.dz.

78) Site web : www.ads.dz

79) Site web : www.fgar.dz

80) Site web : www.andpme.org.dz

81) www.pme-art-dz.Org

باللغة الأجنبية

82) Daniel Alain, Optimiser ma demande de credits, Minister de la PME et de

L'Artisanat et Commission Europèenne.

83) Dahoui Mohammed lamine, restuduration et mise a nivau d'enterprise Alger, 2005.

84) Dispositions techniques et administratives. Appui au développement des PME en Algèrie, ministère de la PME et de l'Artisanat commission eruopèenne .

85) programme d'appui au développement de la PME/PMI,Plan Opèrationnal annuel, Commession Europèene et Ministère de la PME et de L'Artisanat, Septembre2002.

الملخص:

في سياق التحديات الجديدة أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرافد الحقيقي للتنمية المستدامة، لذلك أصبح هذا القطاع قطاعا هاما في الاقتصاد الوطني، إلا أنه يعاني العديد من المشاكل والصعوبات التي تعيقه على أداء الأهداف المنتظرة منه، وهذا ما طرح بديلا جديدا ألا وهو دعم وتطوير هذا القطاع لجعلها قادرة على المنافسة محليا ودوليا في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد، ولهذا سعت الجزائر إلى تبني العديد من البرامج الدعم أهمها برنامج "ميدا" لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي جاء في إطار الشراكة الأورو- جزائرية، والسؤال المطروح: ما مدى مساهمة برامج الدعم والتطوير خاصة برنامج "ميدا" في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برامج الدعم، برنامج ميدا.

Résumé:

Dans le contexte des nouveaux défis les petites et moyennes entreprises sont devenues le véritable affluent du développement permanent. ainsi ce secteur est devenu un secteur important dans l'économie nationale, Mais, et il rencontre de nombreux problèmes et difficultés qui perturbent sa performance d'effectuer les buts attendus, et ça a soulevé une nouvelle alternative qui est soutenir et élaborer ce secteur afin de le rendre compétitives au niveau local et international en cours de la nouvelle ouverture économique, Voilà pourquoi l'Algérie a cherché à adopter un certain nombre de programmes de soutien et de relève; le plus important est le programme "MEDA" pour soutenir et développer les petites et moyennes entreprises qui entre dans le cadre du partenariat euro-algérienne, La question est : Quelle est la contribution des programmes de soutien et de développement, en particulier le programme "MEDA" dans le développement de petites et moyennes entreprises en Algérie.

Mots clé : les petites et moyennes entreprises, programmes de soutien, le programme MEDA.

تم بحمد الله